الإنساني 39

العراق : نزوح في الداخل و هجرة إلى الشتات

المختفون قسريا : معاهدة تدخل حيز التنفيذ

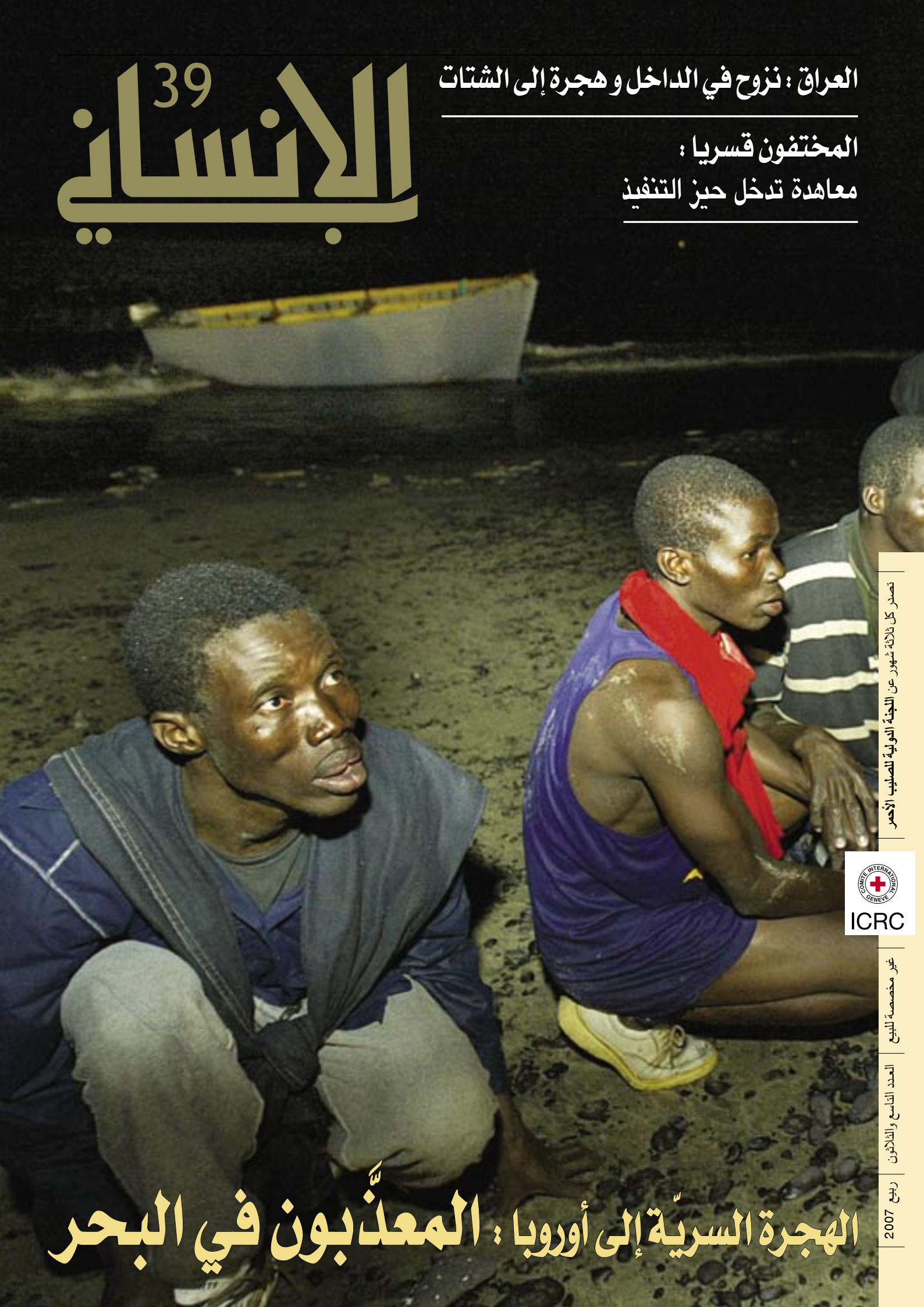

الهجرة السريّة إلى أوروبا : المعذَّبون في البحر

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICRC
غير مخصصة للبيع
العدد التاسع والثلاثون
ربيع 2007

كاريكاتور

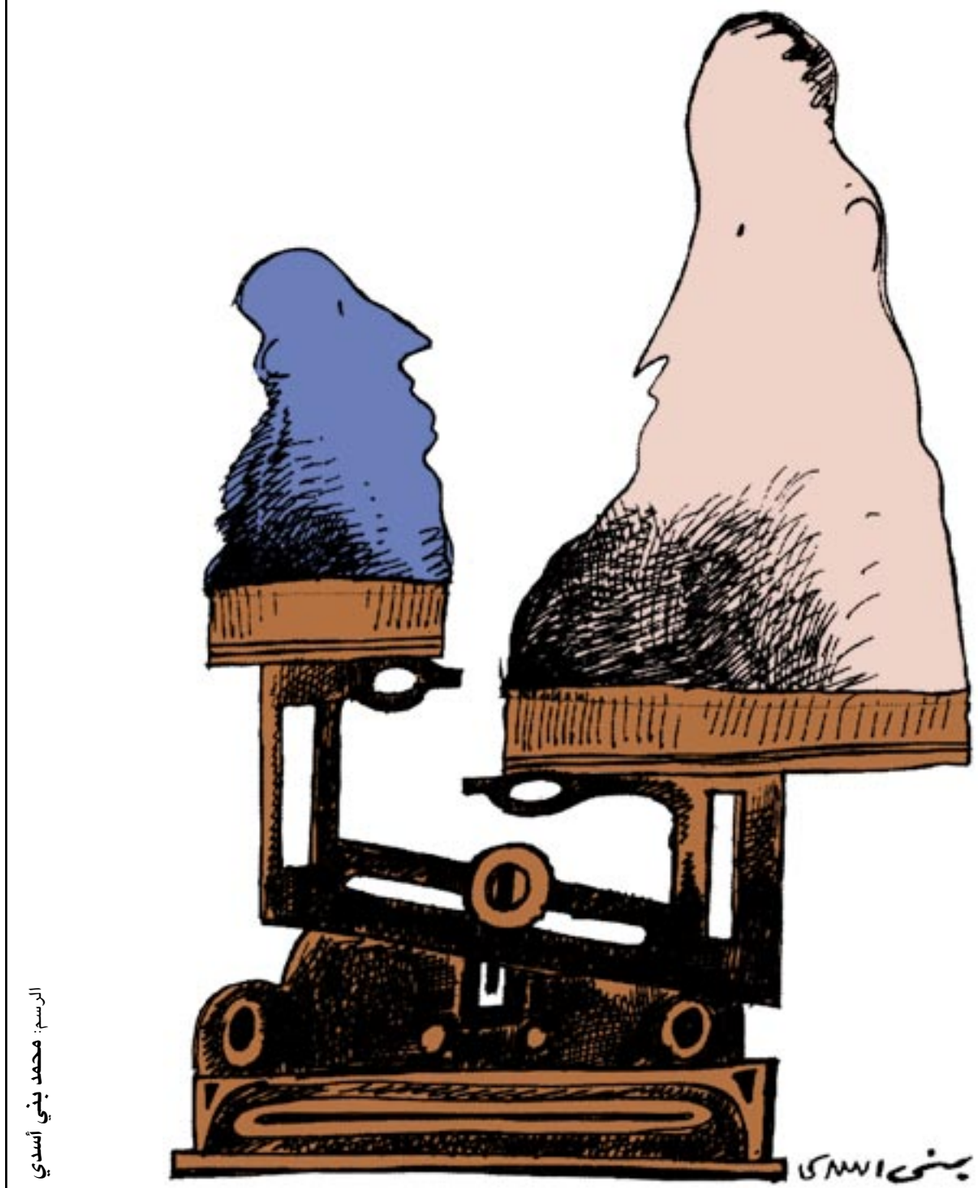

الرسم: **محمد بني أسدي**

محنة المدنيين في العراق وقضايا إنسانية ساخنة

في العشرين من مارس/ أذار 2007 حلت الذكرى السنوية الرابعة لواحد من أكثر المشاهد إيلاما في زمننا الراهن. ففي مثل هذا اليوم من العام 2003 شنت الحرب الأخيرة على العراق. وهي الحرب التي لم تتوقف إلى اليوم، بل راحت تتخذ أبعادا أشد كارثية، وصرنا جميعا نعيش مأساتها مرغمين لحظة بلحظة.

ففي ظل ما اصطلحت كل المصادر على تسميته بالأوضاع الأمنية المتدهورة، فقد العراق أعدادا تستعصي على الحصر من المدنيين الأبرياء، وأصبحت مصائر الأحياء فريسة للعرضية وانعدام اليقين، بعد أن وقعوا تحت طائلة العمليات العسكرية وأعمال العنف المسلح المستمرة والهجمات العشوائية التي لا تميّز طفلا من امرأة من كهل عجوز!

...

عن أطفال العراق، يقول أحد الأطباء النفسيين أن ما يناهز السبعين في المائة ممن رآهم منهم يعانون أعراض اضطراب عصبي بسبب العنف الذي رأوه أو عايشوه، وأن البعض منهم يعاني من التبول اللاإرادي والكوابيس التي تهاجمه ويرى فيها أشخاصا يقتلون أو يخطفون أو يرى نفسه فيها وهو يتعرض للخطف.

وتقول إحدى السيدات أن حفيدها البالغ من العمر ست سنوات قال لها أنه رأى في نومه أنه كان يسير مع أمه قريبا من منزله عندما رأوها تتجه نحوهم، لكن رجلا ملثما جاء واختطفه!.

وتقول إحدى الفتيات الصغيرات أنها ترى في النوم أن لصا يطاردها حاملا سكينا كبيرا، فتهب من نومها وكل جسمها يرتجف وتشرع في البكاء منادية أمها وأبيها.

ورغم أنه لا توجد للآن دراسة ميدانية في العراق بشأن الآثار النفسية التي يتعرض لها الأطفال بصفة خاصة والمدنيين بصفة عامة بسبب العنف العشوائي، إلا أن بعض تقارير المراقبين تشير إلى تزايد نسبة الاضطرابات الناتجة عن القلق، أي التي يكون من نتائجها الهلع، والوسواس القهري، والرهاب من الأماكن المغلقة والظلام والماء والأماكن المرتفعة، وهي الأعراض التي لم يعد يقتصر ظهورها على الأطفال فقط.

الحرب تعني بطبيعة الحال ما هو أنكى من ذلك وأمر، فهي كابوس لا تقتصر آثاره على مثل هذه الأعراض التي تصيب البعض، بل إنه يحطم حياة الجميع تحطيما، وليس أدل على ذلك مما يجري اليوم في العراق من وقف للحال في مختلف مناحي الحياة، ومن تشريد ونزوح هو جزء من المشكلة الأكبر، أي المزيد من إضعاف الناس وإفقارهم وجعل حيواتهم نهبة في مهب الريح.

في هذا العدد، تتناول الإنساني مشكلة النازحين والمهجرين في العراق التي سلطت عليها الأضواء في الأشهر الأخيرة باعتبارها نكبة ثانية تصيب المنطقة بعد النكبة الأولى التي مني بها الفلسطينيون، وهي تتناولها بطبيعة الحال من كجزء من المشكلة الأكبر، وهي محنة المدنيين في هذا البلد. كما تسلط الضوء على عدد من القضايا الهامة التي تشغل ساحة العمل الإنساني اليوم، ومن بينها قضية المختفين قسريا ومستقبل المعاهدة التي صادقت عليها الدول بهذا الشأن، وقضية المهاجرين غير الشرعيين ومأساتهم الإنسانية، وكذلك قضية مرور أكثر من خمس سنوات على إنشاء معتقل غوانتانامو، وقضية الأطفال المنخرطين في الأعمال المسلحة، إضافة إلى موضوع هام هو مسؤولية قطاع الأعمال الخاص إزاء تطبيق القانون الدولي الإنساني في أماكن النزاع التي ينشط بها هذا القطاع.

وبمناسبة يوم المرأة العالمي تخيرت الإنساني أن تذكّر قراءها بأوضاع المرأة النازحة، سواء بفعل الحروب أم بفعل الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال ملف للصور شاءت به أن تعبر عن جزعها من اشتداد مرارات عبء النزوح على النساء، وأن توجه للمرأة في يومها العالمي رسالة تضامن ومحبة وتقدير ●

"**الإنساني**"

الانساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

رئيس التحرير **تمارا الرفاعي**

مدير التحرير **محمد سيف**

المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.org

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الإشراف الفني **محيي الدين اللباد**

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

39
ربيع 2007

AFP

صورة الغلاف : مهاجرون من أفريقيا بعد وصولهم إلى أحد شواطئ جزر الكناري بحرًا. قبضت الشرطة الإسبانية في تلك الليلة على 107 مهاجر سري.

العراق: نزوح في الداخل وهجرة إلى الشتات ■ 04
المتنبي والشابندار ■ 10
اللاجئون الفلسطينيون على الحدود العراقية السورية ■ 12
الهلال الأحمر العراقي يمثل وحدة العراق ■ 14
أولويات اللجنة الدولية وعملياتها الميدانية في السودان ■ 17
اللجنة الدولية ومعاناة سكان الأراضي المحتلة ■ 20
هموم المرأة النازحة (صور) ■ 24
القانون الدولي الإنساني والإسلام ■ 28
حماية المدنيين : قراءة لبعض مبادئ القانون ■ 30
الهجرة السرية إلى أوروبا : المعذَّبون في البحر ■ 33
أطفال العالم بين فقدان الحماية والتهميش ■ 36
الأطفال الجنود : هل تضع التزامات باريس حدًا لها؟ ■ 39
معتقل غوانتانامو يكمل عامه الخامس ■ 42
معاهدة جديدة تدخل حيز التنفيذ : الاختفاء القسري ■ 44
مسؤولية شركات الأعمال الخاصة في مناطق النزاعات ■ 46
شذرات من تاو تي كنغ (شعر) ■ 48
احترام القانون في ضمير الناشئة العرب ■ 50
أركان العالم ■ 53
بلا رتوش: العودة إلى الكريمات ■ 56
إصدارات ■ 58

نزوح في الداخل و هجرة إلى الشتات

فقد الإنسان العراقي الأمن والأمان في المأكل والمشرب والنوم، وفي مختلف تفاصيل حياته اليومية. حيث المجازر المتنقلة تحصد العديد من الأرواح، وحيث يتزايد الفرز الطائفي للسكان بازدياد حركة النزوح والهجرة القسرية. تنظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى ظاهرة النزوح كجزء من مشكلة أكبر وهي محنة السكان المدنيين عمومًا والمشاق التي يواجهونها في سبيل البقاء وسط العنف المتصاعد والأعمال العسكرية والانفلات الأمني.

«ما أصعب العيش في العراق اليوم وما أسهل الموت فيه!»

تصدرت هذه العبارة تقريرا صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الوضع في العراق، وهي تعكس إلى حدٍّ بعيد الواقع اليومي المرير، بحسب نص التقرير، فالعنف يهزّ أجزاء واسعة من البلد، لا سيما عاصمته ومحافظات الوسط، إذ لا يمر يوم دون أن تقع مجزرة جديدة يقتل فيها عشرات الأشخاص الذين لا يكادون يحظون باهتمام، فيما البرادات تغصّ بموتى مجهولي الهوية. أضف لذلك أن التعداد الدقيق لحصيلة الضحايا غير •••

ICRC

أكيد لكن المؤكد أن عشرات العائلات العراقية تفقد يوميًا عزيزًا لا يعوّض.

وبعيدًا عن أعين العالم الخارجي، يرحل عشرات الآلاف من العراقيين في صمت، فيما العنف الطائفي يرغمهم على هجر أماكن قَطَنها كثير منهم لأجيال وأجيال. كما باتت حركة النزوح مع ما يرافقها من معاناة ومشاكل بلاءً يطال المناطق المدينية والريفية على حد سواء.

ومن الجدير بالذكر أن تقديرات اللجنة الدولية التي طالما أشادت بقدرة الصمود والتكيف مع المصاعب التي اتسم بها العراقيون، ووصفتها بأنها مذهلةً أوضحت في هذا التقرير أن هذه القدرة لديهم قد بدأت في التلاشي. أو كما يقول أحد التقارير الصادرة عن العراقيين أنفسهم: "إن الإنسان العراقي فقد الأمن والأمان في المأكل والمشرب والنوم، وفي مختلف تفاصيل حياته اليومية. حيث المجازر المتنقلة تحصد العديد من الأرواح، وحيث يتزايد الفرز الطائفي للسكان بازدياد حركة النزوح والهجرة القسرية". تنظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى معاناة المدنيين في العراق كمعضلة عامة، فالنزوح القسري مشكلة إضافية تزيد حياة المدني العراقي تعقيدا. لذا فاللجنة الدولية لا تنظر إلى النازحين كمجموعة مستقلة من ضحايا العنف، إنما كجزء من المدنيين الذين يتعرضون للعنف والانتهاكات بشكل مستمر، وتعمل اللجنة على حماية ومساعدة المستضعفين عموما، المهجرين منهم والعاطلين عن العمل والعائلات التي فقدت المعيل (سواء قتلا أو اعتقالا).

تقارير دولية ترصد واقعًا مروعًا

ومؤخرا، وعلى وقع أصداء المأساة العراقية، تسابقت جهات دولية عديدة للبحث والحديث عن أبعاد جديدة لكارثة نزوح وهجرة ملايين العراقيين وأسبابها. وبطبيعة الحال كان هذا الموضوع محورا رئيسيا من محاور تركيز أجهزة الإعلام العربية التي نقلت تقارير هذه الجهات وأفردت مساحات مميزة لعرض ما ورد بها من معلومات وأرقام. ومن أبرز هذه المعلومات ما ورد بتقرير صدر عن مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 من أن حصيلة القتلى العراقيين بلغت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 3709 قتلى. بمعدل 120 قتيلًا في اليوم. فيما بلغت الحصيلة 3345 قتيلًا في شهر أغسطس/ آب الذي سبقه، سقط أكثر من 70 ٪ منهم في بغداد وحده.

نزوح صامت

من الصعب رصد حركة النازحين وأعدادهم بدقة في المناطق العراقية المختلفة بسبب العنف المستمر وهروب المدنيين منه. وذلك يصعب أي عملية مسح أو إحصاء تسعى منظمة إغاثة إلى تنظيمها. لكن الجدير بالذكر أن ظاهرة النزوح لا تقتصر على منطقة بعينها أو طائفة أو جماعة. هذا وقد سجلت محافظات بغداد وكربلاء وبابل والواسط أعلى نسبة نزوح مع العلم أن جميع المحافظات قد أفرزت واستقبلت نازحين (ما عدا محافظات شمال العراق الثلاثة). وبحسب بعض التقديرات فإن ثلثي النازحين من النساء والأطفال. يذكر هنا أن للهجرة القسرية عواقب ليس فقط على النازحين أنفسهم لكن أيضا على المجتمعات التي تستقبلهم والتي غالبا ما تكون هي أيضا تعاني من شح الموارد كنتيجة للعنف والانفلات الأمني، لذا تتحول روح التضامن التي يستقبل بها المجتمع النازحين إلى شعور بأن هؤلاء المهجرين قد غدوا حملا اقتصاديا إضافيا على المحافظة أو البلدة، ومن هنا قد تظهر بعض علامات التوتر بين "السكان القدماء والجدد" على المدى الطويل، خصوصا في ظل عدم توفر فرص عمل للجميع.

أما بالنسبة لنزوح المدنيين عبر الحدود، أو بمعنى قانوني أصح لجوؤهم إلى دول أخرى، فقد كانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قد نبهت خلال الصيف الماضي بأن آلاف العراقيين يغادرون بلادهم يوميا مشيرة إلى أن عدد العراقيين الذين يطلبون حق اللجوء في الغرب يتزايد باطراد. وقال الناطق باسم المفوضية إن العاملين في مفوضية اللاجئين المكلفين بمراقبة الحدود العراقية السورية يقولون إن ألفي شخص يجتازونها من العراق يوميا كما يتصاعد باستمرار عدد العراقيين الذين ينزحون عن مناطق سكناهم قاصدين أماكن أكثر أمانا داخل العراق. ويذكر أن الغالبية العظمى من العراقيين الذين يهربون إلى سوريا والأردن لم يسجلوا أسماءهم لدى مفوضية اللاجئين ـ ولذلك تصف المفوضية النزوح العراقي بالنزوح الصامت.

وتقول المفوضية إنه إضافة إلى سوريا والأردن، فإن عشرات الألوف من العراقيين يتوجهون أيضا إلى تركيا ولبنان ومصر ودول الخليج وأوروبا.

وتؤكد الإحصاءات الخاصة بالأشهر الستة الأولى من العام الماضي أن العراقيين شكلوا أكبر مجموعة من طالبي اللجوء في أوروبا، بينما ارتفع عدد العراقيين الذين يطلبون حق اللجوء في الدول الصناعية المتقدمة بنسبة 50٪ عما كان عليه في عام 2005.

ومن المثير للانتباه وللألم ما ذكرته مفوضية اللاجئين حول اضطرارها لتغيير مهمتها من مساعدة العراقيين على العودة إلى بلادهم إلى مساعدة أولئك الذين يهربون من الأوضاع غير الآمنة.

التهجير الطائفي

جاء في تقرير عن حقوق الإنسان في العراق عام 2006 أصدرته الجمعية العراقية لحقوق الإنسان بالعراق أن عمليات التهجير القسري تستهدف أبناء الطوائف الصغيرة، وحتى بعض أبناء الطوائف الكبيرة في المناطق التي لا يكونون فيها الأكثرية، وقد تمثلت هذه العمليات بتهجير المواطنين الآمنين، دون أن يتمكن بعضهم حتى من لملمة حاجياته، في حين أن البعض الآخر غادر بيته مجبرًا في ظروف مناخية صعبة وهو لا يعرف إلى أين يتجه بخاصة أولئك الذين لا يملكون احتياطيًا ماليًا مناسبًا لتأجير مسكن جديد، أو تدبير أثاث، غير ذلك الأثاث الذي أجبر على تركه، وثمة من أجبر على التنازل رسميًا عن داره أو عقاره للخاطفين من العصابات والمليشيات المسلحة مقابل إطلاق سراح أحد أفراد عائلته، وفي ذات المجال، فإن من المعروف اليوم، هجرة أعداد غير قليلة من العوائل المسيحية والصابئية واليزيدية، ومن مختلف فئات الشعب العراقي الأخرى، إلى أماكن سكن مؤقتة.(ذلك أن نسبة ضئيلة فقط من النازحين يقيمون في مخيمات).

ومن الجدير بالذكر أن معظم أماكن السكن هذه تفتقد في كثير من الأحيان الخدمات الضرورية ومن الصعب جدًا وصول منظمات الإغاثة إلى جميع المناطق. ودعت المنظمة إلى سماع نداءات الاستغاثة التي توجهها العوائل العراقية النازحة والتي تطالب فيها بمراعاة ظروفها الإنسانية، لا سيما الأطفال الذين يعانون أشد المعاناة، حتى وصل الحال إلى إصابة الكثير منهم بأمراض ومشاكل صحية خطيرة. كما دعت إلى النظر إلى معاناة آلاف العراقيين الهاربين إلى بقاع الأرض ومن المؤسف القول بأن هجرة هذه العوائل أصبحت أمرًا شبه يومي، كما نبهت إلى أن هذه القضية لا تمثل اليوم خطرًا على مستقبل هذه العوائل فقط، إنما بات خطرها يهدد نسيج المجتمع العراقي، ويصيب تلك الموزائيكية العراقية الفريدة في الصميم، العراق بألوانه المتعددة الزاهية، وبتعايش أطيافه الدينية والمذهبية والقومية والعرقية.

هجرة المثقفين

وحول هجرة المثقفين، ذكر تقرير آخر عن حال الثقافة العراقية نشره موقع شبكة النبأ المعلوماتية أن لديهم من "دواعي الهجرة" ما يبرر النجاة بأنفسهم من طاحونة العنف الدموي اليومي في العراق، حيث التهمت الكثيرين منهم في خلال السنوات الثلاث الماضية، وبدأت تضع حدودًا لا يمكن المجازفة بعبورها بين المثقف وعمله، وبين الفن وجمهوره. وكأن «المطلوب» اليوم هو العودة بالعراق إلى حياة لا ثقافة فيها ولا فنون، وهو ما دعا الكثيرين من الفنانين، تشكيليين ومسرحيين وموسيقيين، إلى الهجرة. ليس بحثًا عن الرزق، وإنما عن الأمن، بعد أن عزّ عليهم الحصول على الأمن في وطنهم!

يقول أحدهم: «الكل يخشى على نفسه، الكل يبحث عن ملاذ آمن، وسط ركام الموت المفخخ الذي يلفنا من كل حدب وصوب، والهجرة الجديدة تعكس خيبة الأمل لدينا من الوضع القائم، إضافة للوضع المعيشي الصعب الذي نعيشه".

ويقول آخر: "إن أكثر المهمشين هو المثقف.. وأكثر المستهدفين بالموت هو المثقف. والشواهد على ذلك كثيرة.. لقد صار وطني شوارع ملتهبة. ومنصات رماية الشاخص فيها المثقف".

ويقول ثالث: "هجرة المثقف العراقي أصبحت ظاهرة سوسيو سياسية، وهذا يعني أنه لابد من رصدها من هذه الزاوية والتعاطي معها بوصفها ظاهرة تدخر الكثير من الخطر، فغياب المثقف يعني من بين أشياء كثيرة الغياب الثقافي الذي يمثل ضمير المرحلة والناطق بهواجس الفكر وحاجات الإنسان. إننا الآن نحيا في ظل شريعة الغاب التي جعلت القوي يأكل الضعيف!"

قلق الموت وقلق الدفاع عن ثقافة الحياة

يقول ذات التقرير أن قلق الموت أصبح ظاهرة منتشرة في الوسط الأكاديمي، فنسبة 91٪ من الأكاديميين الذين خضعوا لاستفتاء حول ذلك ذكروا بأنهم يخشون ميتة مؤلمة في حين أن نسبة 66٪ من بينهم يلاحقهم هاجس التعرض للقتل في أية لحظة؟!

وطبقًا لإحصائية أعلنتها وزارة الصحة العراقية، أودت الأوضاع الأمنية المتدهورة منذ نيسان 2003م وحتى حزيران 2006م بحياة 720 طبيبًا وملاكًا صحيًا، فيما قدّرت وزارة الصحة في نهاية العام الماضي أن 18000 طبيب من أصل 35000 تركوا البلد.

وفي أحد التصريحات، أعلن رئيس رابطة المعلمين الجامعيين في العراق أن عدد الذين تم اغتيالهم من المعلمين الجامعيين من نيسان 2003 حتى صيف 2006، بلغ 172 شخصا، بينما بلغ من هاجر منهم ثلاثة آلاف شخص، أما إذا شملنا الاستشاريين والمحاضرين فإن العدد يتجاوز 300 قتيل، وهذا لا يشمل الأطباء الاستشاريين والمهندسين وأئمة المساجد الحاصلين على الشهادات العليا.

إن هذه المعطيات والإحصاءات، بحسب ما جاء في تقارير مختلفة، تقدم مؤشرًا أوليًا على حجم الآثار النفسية المدمرة التي قد يتركها قلق أساتذة الجامعة العراقيين من احتمالات الخطف والقتل.

وللإسهام الريادي بتقصي المسارات النفسية التي يمكن لقلق الموت أن يسلكها في الشخصية العراقية المثقفة، قام فريق بحثي •••

REUTERS

طفلتان عراقيتان عند مدخل خيمتهما في مخيم «شولة» في بغداد الذي خُصص للمهاجرين من الطائفة الشيعية

من الجمعية النفسية العراقية، بتصميم مقياس لقلق الموت وتطبيقه على عينة من أساتذة جامعتي بغداد والمستنصرية، ذكورًا وإناثًا، من حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه، ومن مختلف الفئات العمرية والرتب العلمية. وقد تمخض التحليل الإحصائي للنتائج عن أن "قلق الموت" ظاهرة منتشرة لدى هذه العينة من أساتذة الجامعة العراقيين، وعن تصدّر الخوف من ميتة مؤلمة اهتمامات أفراد العينة، وتبعه القلق من موت الأحباء. وتؤشر هاتان الفكرتان إلى مستوى الاحتراق النفسي والشعور الحاد بالتهديد اللذين يعانيهما الأستاذ الجامعي العراقي في رحلته اليومية بين بيته وقاعة المحاضرة.

الأزمة العراقية والوضع القانوني للسكان النازحين

من الوجهة القانونية، يتمتع النازحون (الذين يتنقلون داخل بلدهم) بالحماية الكاملة للقانون الوطني، كما يوفر قانون حقوق الإنسان، الذي يسري في وقت السلم ووقت الحرب وذلك لأنه يحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويؤكد على الحق في السلامة الشخصية والحق في وطن وفي الغذاء والمأوى والتعليم والعمل، والتمتع بالممتلكات في سلام والتمتع بالسكن والحياة الأسرية. أما النازحون بفعل الحرب تحديدًا، فإنهم يقعون أيضًا تحت حماية القانون الدولي الإنساني الذي ينص على أنهم مدنيون ويحق لهم التمتع بالحماية المكفولة للمدنيين، بشرط ألا يكونوا مشتركين في الأعمال العدائية.

ويحظر القانون الدولي الإنساني صراحة إجبار المدنيين على ترك محال إقامتهم ما لم يكن ذلك ضروريا لسلامتهم أو لضرورات عسكرية ملحة. ويمكن للقواعد العامة للقانون الدولي الإنساني التي تكفل الحماية للمدنيين أن تعمل على منع النزوح لو أنها لاقت الاحترام الملائم، كما يمكن أن توفر الحماية أثناء النزوح حال وقوعه. وفيما يلي القواعد ذات الصلة:

- القواعد التي تحظر على الأطراف في النزاع استهداف المدنيين والأعيان المدنية، أو القيام بالأعمال العدائية دون تمييز.
- الحظر المفروض على تجويع السكان المدنيين وعلى تدمير الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة.
- الحظر المفروض على العقاب الجماعي الذي يتخذ غالبا شكل تدمير المساكن.
- القواعد التي تفرض على الأطراف السماح لشاحنات الإغاثة بالوصول إلى المدنيين الذين في حاجة إليها.

ويمكن لهذه القواعد أن تلعب دورا هاما في الحيلولة دون النزوح إذا ما لاقت الاحترام الملائم، حيث إنه في معظم الأحوال يكون انتهاكها هو السبب الأصلي وراء النزوح.

كما تعد صكوك القانون الوطني وقانون حقوق الإنسان ملزمة للدول، أما القانون الدولي الإنساني فملزم أيضا للجماعات المنظَّمة. وتهدف هذه القوانين جميعا إلى توفير الحماية الأساسية التي من شأنها منع النزوح، وحماية الناس أثناء النزوح، ومساعدتهم في العودة إلى ديارهم. وتغطي القوانين الحالية أهم الاحتياجات إذ لا توجد ثغرات كبيرة في الحماية القانونية للنازحين داخل بلدهم. ويكمن التحدي في تأمين تنفيذ القواعد القائمة بالفعل.

الوضع في العراق النزوح واللجوء جزء من مأساة أكبر

من خلال دورها في تعزيز تنفيذ أفضل للقانون الدولي الإنساني، تسعى اللجنة الدولية إلى المحافظة على الظروف التي قد تسمح للأفراد بالبقاء في ديارهم، وحماية من تركوا مواطنهم، وتشجيع العودة متى كان ذلك مناسبا. وتشهد الأرقام العالية للنازحين على صعيد العالم حاليا على الصعوبات الكبيرة لضمان التنفيذ الفعال للقانون الإنساني مما يؤثر بشدة، ليس على النازحين داخليا وحسب، ولكن على السكان عموما، وفي هذا الصدد، يتمثل أحد التحديات الخطيرة لتنفيذ القانون وللعمل الإنساني عموما في عدم قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى الضحايا، أحيانا نتيجة لإعاقة متعمدة من جانب أطراف النزاع وأحيانا أخرى بسبب انعدام الأمن بالنسبة للعاملين الإنسانيين، كما هو الحال اليوم بالعراق.

وتكون هذه المشكلات مرتبطة أحيانا، كما هو الحال عندما ينزح السكان أو يعاد نقلهم إلى أماكن أخرى قسرا كجزء من استراتيجية عسكرية تهدف إلى إضعاف قاعدة "دعم" العدو. ومما يؤسف له أن هذه الممارسات غير المشروعة شائعة جدًا. وحيثما يقدم العاملون الإنسانيون المساعدة لضحايا هذه الاستراتيجيات من المدنيين، قد ينظر إليهم على أنهم يعززون أهداف أحد الأطراف، وبالتالي يستهدفهم الطرف الآخر بشكل خاص. وغني عن القول أنه في غياب بيئة توفر الظروف الدنيا من الأمان. ودون تفهم وقبول لدور الفاعلين الإنسانيين من قبل أطراف النزاع، لا يمكن تصور تنفيذ برنامج فعال ومستمر، سواء كان نيابة عن الأشخاص النازحين داخليا أو لمصلحة قسم آخر من السكان المدنيين.

لذا تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر المشاكل الناجمة عن النزوح الداخلي أولا وقبل كل شيء نتيجة مباشرة للعمليات العسكرية وأعمال العنف المتزايدة في العراق. وفي إطار هذه الخلفية، اعتمدت اللجنة الدولية استراتيجية ترتكز على الحوار المستمر والمعمق مع كل أطراف النزاع و/أو قوى العنف الأخرى، سواء كانت دولًا أو جماعات مسلحة أخرى، بغرض حثها على الوفاء بالتزاماتها والتخفيف من محنة الضحايا الموجودين تحت سيطرتها. وحيثما يفشل الحوار والتدخل الودي في إحداث النتائج المرجوة، وتبعا لظروف معينة، قد تلجأ اللجنة إلى طلب دعم المجتمع الدولي، سواء من خلال الدبلوماسية الكتومة أو من خلال النداءات العامة، على أمل أن يستطيع التدخل الخارجي المساعدة في تحقيق تحسن في الوضع.

وعلى ضوء معايشتها لما يجري في العراق أورد آخر تقرير أصدرته اللجنة الدولية أن مشكلة النازحين العراقيين تعد جزءا من مأساة شاملة. فالنزاع المسلح المستمر اليوم في هذا البلد أدى لحدوث معاناة شديدة للسكان، بعد أن وصل عدد القتلى في المتوسط إلى مائة قتيل في اليوم، يسقطون ضحايا للسيارات المفخخة أو للعمليات العسكرية أو الهجمات الفردية. إضافة إلى ما يعادل ضعف هذا الرقم أو ثلاثة أضعافه من الجرحى. وذلك في ظل انتشار مفهوم لدى البعض يرى بأن استهداف المدنيين يعد عملا مشروعا. وكنتيجة لهذا النزاع تدهور الوضع الأمني كما تأثرت الحياة اليومية للمدنيين بشدة، إذ صاروا يعانون أشد المعاناة في الحصول على الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية وتوفر المياه والكهرباء، إضافة إلى اتساع رقعة الفقر والبطالة.

واستنادا إلى دراسة قامت بها مؤخرا الإدارة المركزية العراقية للإحصاء وتقنية المعلومات بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية، فإن ثلث السكان العراقيين اليوم يعيش في حالة من الفقر، وأن أكثر من خمسة بالمائة من السكان يعانون من الفقر المدقع. ومن جانبها ذكرت جمعية الهلال الأحمر العراقي في دراسة أصدرتها في ديسمبر/ كانون الأول 2006 أن معدل سوء التغذية بالعراق بلغ ستة عشر بالمائة مقارنة باثني عشر بالمائة في عام 2005، وأن تسعة وستين بالمائة من العوائل العراقية تشكو من عدم تأمين الغذاء.

وتؤكد اللجنة الدولية على أن هذه الأوضاع تنطبق على غالبية محافظات العراق فيما عدا المحافظات الثلاث الشمالية وهي إربيل ودهوك والسليمانية.

REUTERS

مخيم «شولة» في بغداد. تقدر الجهات الرسمية عدد المسجلين كنازحين بـ 100,000 شخص في الأشهر الثلاثة الأخيرة. لكن أعدادًا كبيرة أخرى نزحت إلى حيث أقاربهم، أو خرجت خارج العراق

ضحايا النزاع ومسؤولية احترام القانون الإنساني

وتعتبر اللجنة الدولية أن أولوية عملها القصوى هي حماية المدنيين. وقد عبرت مرارا عن صدمتها الشديدة إزاء عدم الاحترام الجاري بالعراق للحياة الإنسانية وللكرامة الإنسانية. خصوصا أن الانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني وللمدنيين تزيد من حدة اشتعال النزاع. وهي تدعو بإلحاح إلى احترام القانون الإنساني، كما تذكر كل الدول الأطراف باتفاقيات جنيف، وخصوصا الدول ذات التأثير في العراق إلى "احترام والحث على احترام القانون". وفي هذا الصدد ترى اللجنة الدولية أن احترام القانون وحماية حياة المدنيين هما مسؤولية الجهات صاحبة النفوذ العسكري والسياسي بالعراق، وفي هذا الصدد يذكر أن الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول مسؤوليتهم متساوية أمام القانون.

كما ترى اللجنة الدولية أن مشكلة النازحين واللاجئين العراقيين أصبحت بمثابة المعضلة الحادة منذ فبراير/ شباط 2006، وعلى أثر الهجوم الذي استهدف المرقدين الشيعيين في سامراء، ورغم التركيز الإعلامي على عمليات التهجير الطائفي إلا أن النزوح الواسع النطاق تتسبب فيه أيضًا العمليات العسكرية العديدة ، كما أن احتمال ازدياد حالات النزوح وارد بشكل كبير خصوصا من المناطق ذات الاختلاط الكبير كبغداد على سبيل المثال.

وطبقا للمعلومات الصادرة عن وزارة الهجرة، فإن ستة وتسعين ألف عائلة، أي حوالي خمسمائة وثمانين ألف شخص نزحوا في العراق منذ فبراير/ شباط 2006 المذكور، فيما يقدر الهلال الأحمر العراقي في آخر تقرير له صدر في مارس آذار عدد العوائل النازحة بمائة وستة آلاف أي ما يقارب 18٪ من مجمل سكان العراق. ومن المعتقد أن غالبية هؤلاء النازحين قد حلوا ضيوفا على عائلات أخرى، بينما لجأت نسبة تتراوح من اثنين إلى أربعة في المائة إلى المخيمات.

وترى اللجنة الدولية أن أفضل معالجة لمشكلة النزوح تكمن في القضاء على أسبابها. وهو ما يعني ضمان حماية أفضل للسكان المدنيين عبر احترام قواعد القانون الإنساني.

المشاكل القائمة

طبقا لمصادر اللجنة الدولية، تعاني البنى الأساسية الصحية في العراق من تدهور حاد، إذ تفتقر المؤسسات الصحية للصيانة الضرورية منذ منتصف التسعينيات، وما تم رصده من إمكانيات لذلك مؤخرا يعد قليلا للغاية. ويزداد الوضع في بغداد سوءا بفعل وجود أرقام متعاظمة من الحالات التي تتطلب العلاج، خصوصا الجرحى، في نفس الوقت الذي تضاءل فيه عدد العاملين في المجال الطبي. وطبقا للمعلومات الصادرة عن وزارة الصحة فإن أكثر من نصف الأطباء المسجلين لديها قد غادروا البلاد. إضافة إلى أن الأطقم الطبية والأبنية الطبية بدورها تعاني من نقص الحماية الضرورية، كما أن الوصول إلى المؤسسات العلاجية أصبح محفوفا بالخطر، وغالبا ما يتم استهداف العاملين الطبيين، ناهيك عن استهداف المرضى بالمستشفيات، وقد دعت اللجنة الدولية كافة الأطراف إلى حماية الأطقم والمنشآت الطبية وتأمين طرق •••

••• الوصول إليها لتوفير خدمة طبية ملائمة لكل العراقيين.

ولم يحظ قطاع الماء والصرف في العراق سوى بتحسن طفيف في المحافظات الجنوبية مقارنة عما كان عليه الوضع في 2005، وبخلاف ذلك، فقد ساءت نوعية وكمية المياه في باقي أنحاء العراق.

والمطلوب في هذه المرحلة بذل مزيد من الجهد في إعادة تأهيل محطات المياه والصرف وشبكات التوزيع القائمة.

أما عن أحوال الكهرباء فقد ساءت في معظم المحافظات منذ 2005، ويعود ذلك إلى فقر الصيانة لمحركات الطاقة والإمداد، وكذلك إلى نقص الوقود لتشغيل هذه المحركات. كما أن نوعية الكهرباء، من ناحية قدرتها، تعد ضعيفة. وتلك هي الحالة حتى في المحافظات الشمالية الثلاث، التي من المفترض أن تكون الخدمات فيها أفضل من غيرها وأن الأوضاع الأمنية فيها أكثر استقرارا.

وبطبيعة الحال تسببت حركة النزوح الحالية، من مناطق مثل بغداد إلى مناطق أخرى في الشمال أو الجنوب، في إضافة عبء شديد التأثير على الخدمات الأساسية التي كانت تفي بالكاد بحاجة السكان المقيمين من قبل في مناطقهم.

ومن المعلوم أن جانبا كبيرا من المشكلات الصحية مرتبط ارتباطا وثيقا بالنقص في مياه الشرب النظيفة وإمدادات الكهرباء.

اللجنة الدولية والهلال الأحمر يسعيان إلى تلبية حاجات النازحين

خلال عام 2006، قدمت اللجنة الدولية المساعدة لـ42000 عائلة من بينها 27668 عبر الهلال الأحمر العراقي. هذه المساعدة تكفي لتغطية حاجات عائلة من ستة أفراد على مدى شهر.

ومنذ بداية هذا العام، عززت اللجنة الدولية تعاونها مع الجمعية الوطنية وهي تسعى أيضًا إلى التعاون مع مؤسسات خيرية محلية.

إضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الدولية بمشاريع عديدة لصالح سكان المناطق الريفية لتدعيم قدرتهم الاقتصادية التي تزعزعت بعد سنوات من الحصار والنزاع والعبء الإضافي بسبب حركة النزوح. وترمي المنظمة من خلال ذلك إلى تحقيق توازن بين الدعم الذي تقدمه للنازحين والمساعدة التي توفرها للسكان المقيمين. وبالتالي أطلقت سلسلة من مشاريع الدعم تستهدف 7500 عائلة وذلك بتزويدها بالحبوب والسماد والتدريب وأدوات الزراعة بغية تعزيز قدرتها على كسب قوتها.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قامت في عام 2006 بأكثر من 200 مشروع في مجال الصحة والماء والصرف الصحي وأعادت تأهيل أكثر من 50 مركزًا صحيًا والعديد من محطات الماء وشبكاتها في مناطق ريفية ومدينية في العراق يستفيد منها مئات الآلاف من الأشخاص.

أما جمعية الهلال الأحمر العراقي، المتواجدة في المحافظات الثماني عشرة متمثلة بشبكة تضم 9000 متطوع، فقد وزعت مواد إغاثة على نحو700000 عائلة مستورة بمن فيها نازحة. والجمعية الوطنية تدير أربعة مستشفيات في بغداد تقدم خدمات صحية مجانية للنازحين. وثمة العديد من الجمعيات الوطنية، إضافة إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والحكومة العراقية، تدعم الهلال الأحمر العراقي في نشاطاته هذه.

أخيرًا لا بدّ من الإشارة إلى المساعدة التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وما زالت تقدمها لنحو 550 فلسطينيًا نزحوا إلى الحدود مع سوريا وأقاموا في مخيم في منطقة الوليد.

ومن البديهي التذكير هنا مجددا أن اللجنة الدولية تبذل قصارى جهدها من أجل تقديم المساعدات وحماية المدنيين على الرغم من التحديات الأمنية المتعاظمة، لكنها ترى في الوقت نفسه أن الجهود التي يمكن أن تبذلها أية مساعدة أو منظمة، مهما بلغت قدراتها، لا يمكن أن تلبي ضخامة الاحتياجات في مثل هذه البيئة الأمنية المتدهورة، فما هو مطلوب عمله بالفعل يتخطى بكثير مساعدات الطوارئ.

وحيثما أمكن، تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحقيق تواجد مستمر على الأرض قريبا من ضحايا النزاع والعنف، بحيث تراقب أوضاعهم وتتأكد من احترام حقوقهم وإبلاغ ملاحظاتها إلي السلطات المعنية، وبحيث تمنع أو تضع نهاية لأية انتهاكات محتملة للقانون. وهو ما تقوم به اللجنة الدولية حاليا.

لكن الوضع المتدهور، الذي يشهده المراقبون لما يجري بالعراق اليوم، صار مرتهنا بالكامل إلى إرادة الأطراف المتنازعة على الساحة العراقية، فهم الذين بيدهم حل مشكلة النزوح والهجرة داخل وخارج الوطن، كما أن بيدهم أيضا حل مشكلة مستقبل العراق ●

"**جثث** بعدد أشجار النخيل"!

هكذا كتب أحد المعلقين على المأساة التي يعيشها العراق!

عناوين باتت اعتيادية في الصحف مع اعتياد القتل والتفجير.

لكنني، على غرار كل من يعرف البلد ويحبه ويحب شعبه، لم ولن أعتاد على أخبار الموت والدمار. ويأتي خبر بين السطور ليذكرني ليس بهلاك بغداد بل بحياتها. يقول الخبر: "83 قتيلًا من بينهم 30 في شارع المتنبي... سيارة مفخخة تقتحم الشارع وتوقع عشرات الضحايا... الدخان يتصاعد من أنقاض عشرات الآلاف من الكتب والمجلدات التاريخية النادرة ومقهى "شابندار" مهدم والجثث تختلط بالأوراق وصفحات المخطوطات".

مقالات وكتب صدرت عن شارع المتنبي وتاريخه الذي يعود إلى العهد العباسي وعن المكتبة التي تحوّلت إلى مقهى غدا علامة مميزة في هذا الشارع ذي الشخصية الفريدة. لست بالمؤرخة ولا بالمطّلعة بما فيه الكفاية على تطورهما، لكنني عرفتهما في نهاية تسعينيات القرن الماضي. حينها كانت المطبوعات القيمة الملقاة على حافتي الشارع تشهد على بؤس من اضطر إلى بيعها، والكتب المستنسخة تشهد على الرغبة في مقاومة الحصار. وعرفتهما قبل أربع سنوات حين اكتظا بالمارة والمراسلين الأجانب الذين وجدوا فيهما موضوعًا خصبًا لريبورتاج "غير شكل"، فيما انفلتت الألسنة لتحكي وتشكو وتحلل وتتنبأ بالمستقبل المجهول.

كل يوم جمعة، كنت أفرح وأنا أستعدّ لنزهتي الأسبوعية في هذا الشارع الضيق المحصور بين نهر دجلة وشارع الرشيد. أفرح للقاء رواد المتنبي المعهودين من كتاب وشعراء وصحافيين ومثقفين وقراء وفضوليين وكل من يبحث عن غذاء العقل. المشوار يبدأ "باستكان" شاي في مقهى "شابندار" ومن ثمّ الانتقال إلى "العجمي" ومنه إلى "أم كلثوم" لينتهي المطاف بلعبة "دومنه" في "البيروتي" على الضفة الأخرى من دجلة. والمشوار في المتنبي، الذي لا يتعدى طوله 400 متر، يستغرق ساعات

المتنبي والشابندار

ندى دوماني*

تظل الذاكرة حية، ما دمنا أردناها كذلك.

AFP

REUTERS

تتخللها لقاءات خاطفة وأخرى أطول ووقفات متتالية لتصفح المطبوعات، التي هجرت المكتبات إلى أرصفة الشارع، ومساومات مع بائعيها.

أما الجلسة في "شابندار" فتطول مع كثرة الحكايات والابتسامات: شاعر مجهول يقرأ ببطء واعتزاز قصيدة على ورق مصفر يؤكد أنه نشرها في الثمانينيات في جريدة السفير اللبنانية فذاع صيته آنذاك... صحافية جريئة تشاكس كل من تراه، لها مكانها المفضل في صدارة المقهى، يأتي الجميع إليها لإلقاء التحية وتجاذب أطراف الحديث... مصوّر محترف يؤكد أنه، لولا بقاؤه في العراق، لحاز على أكبر الجوائز العالمية في التصوير لمهارته في استعمال آلة فوتوغرافية ألمانية نادرة عمرها يزيد على أربعة عقود...

"مغترب" سوري يقول إنه أضاع طريق العودة إلى بلده بعد ثلاثين عامًا من العيش في العراق... أستاذ في الفنون الجميلة يحكي واقفًا، لا بل يشخص، شبابه في الجندية منتحلًا شخصيات متفرقة بسرعة فائقة فيجتذب كل من حوله... ناقد سينمائي يروي للمرة الألف كيف كان يطالع "الأبله" لدستويفسكي بعد ظهر يوم التاسع من نيسان / أبريل فيما الدبابات الأميركية تدخل بغداد، فأصرّ على إنهاء الرواية جالسًا في زاوية من المقهى المغلق...

كتبت لبعض الأصدقاء الذين كانوا يرافقونني يوم الجمعة لأشاطرهم حزني. أجابتني واحدة بشيء من الإحباط: وما العجب في ذلك؟ إنهم يستهدفون قتل ذاكرتنا. وردّ آخر: لا تحزني فالذاكرة تبقى حية ما دمنا أردناها كذلك.

تُرى كيف لمتفجرة أن توقف زخم الحياة بأسرها؟ صحيح أن المتنبي والشابندار كانا يحتضران منذ فرض حظر التجول كل يوم جمعة في العاصمة. لكن، الشارع والمقهى أكثر من حي بغدادي. إنهما حالة شاملة بحدّ ذاتها تختزل تاريخ العراق الثقافي الذي لن يزول ●

(*) مسؤولة الإعلام في بعثة العراق.

اللاجئون الفلسطينيون على الحدود العراقية السورية

REUTERS

مهاجرون فلسطينيون يتجمعون في مخيم «الرمادي» قرب الحدود العراقية – السورية

لطالما كان العراق من قبل بلدا مضيفا للاجئين، خصوصا الفلسطينيين. أما اليوم فقد تغيرت الأمور تغيرا حادا على نحو صار فيه الفلسطينيون الذين لجأوا إلى العراق في وضع أشد ضعفا، كما تعرض عدد منهم للتهديد، إضافة إلى أن البعض منهم استهدفوا أو قتلوا بسبب هويتهم أو بسبب ارتباطاتهم مع النظام العراقي السابق، بغض النظر عما إذا كانت هذه الارتباطات ضعيفة أم قوية.

وتذهب التقديرات إلى أن قرابة عشرين ألف فلسطيني قد غادروا العراق، بينما ظل حوالي خمسة عشر ألفا منهم بالبلاد. وقد اضطر عدد من هؤلاء الفلسطينيين إلى اللجوء لمخيمين على الحدود العراقية السورية، حيث توجه حوالي 350 من بينهم إلى مخيم الطنف في المنطقة المحايدة على هذه الحدود، كما يتواجد قرابة 550 منهم في مخيم الوليد على الجانب العراقي من الحدود.

في مخيم الطنف المذكور، صار الفلسطينيون الذين لجأوا إليه فرارا من العنف السائد في العراق محاصرين على الحدود السورية دون إمكانية العودة إلى بغداد. كما واجهوا في قلب الصحراء أول فصل شتاء يقضونه في ظروف مناخية صعبة، وقد وصف "أبو أصيل" رئيس اللجنة التي شكلها هؤلاء اللاجئون لإدارة مخيم الطنف الوضع قائلا: "إن الأمطار التي انهمرت في نهاية شهر رمضان دمّرت كل شيء. وكنا نخوض في المياه حتى الركب بينما أطاحت الرياح بعدد من الخيام التي جرفتها الأمطار. فقد كانت درجات الحرارة تنخفض إلى الصفر في بعض الأحيان زيادة على العواصف الشديدة التي كانت تهب من حين إلى آخر. لذا فإن العائلات عانت كثيرا من الإرهاق وبشكل أخص عندما اقترب نفاد مخزوننا من الغذاء".

لقد أقيم المخيم في المنطقة المحايدة من الحدود بدون أي مخطط وعلى جانب طريق تمر منها شاحنات النقل دون انقطاع، واستخدمت الخيام التي وفرتها على عجل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عند وصول أول اللاجئين إلى المكان في أبريل/ نيسان 2006. ومنذ ذلك الحين، لم تتحسّن الظروف المعيشية على الإطلاق. فالمراحيض القليلة المقامة في العراء سرعان ما كانت تصبح غير صحية، أضف لذلك أن تأمين الاستشارات الطبية في المكان، ونقل الحالات الخطيرة إلى دمشق، كل ذلك لا يمكن أن يحجب غياب الأمن وعدم توفر الحل الإنساني لمشكلة هؤلاء الأشخاص الذين فقدوا كل شيء ولا يرغب أحد في استضافتهم.

وقال أبو أصيل في معرض حديثه عن صلب المشكلة التي يعاني منها هو ومن معه: "إننا نرفض البقاء هنا"، مضيفًا أن اللاجئين أنفسهم طالبوا بأن تقتصر المساعدة الإنسانية على تغطية حاجاتهم المعيشية فقط. "إننا متمسكون بالموقف نفسه أي أن المساعدة الوحيدة التي نطلبها هي إيجاد بلد نلجأ إليه. فهل علينا أن ننتظر أربع سنوات أخرى مثل لاجئي مخيم الرويشد في الأردن؟". إذ يبدو الوضع الآن وكأن الحياة قد توقفت بهم في هذه البيئة المقفرة التي لا تسكنها إلا الرياح والرمال ولا تلوح في أفقها أي نفس بشرية.

إشارة "بلا عودة"

في بداية الحرب في عام 2003، كان العالم

REUTERS

خيمة في مخيم للاجئين الفلسطينيين بالرمادي، قرب الحدود العراقية – السورية

ينتظر تدفق جموع اللاجئين من العراق إلى خارجه، وهو ما لم يحدث في ذلك الوقت، أما الآن فقد صار اللاجئون يتدفقون بأعداد كبيرة من العراق إلى البلدان المجاورة، ومن بينهم الفلسطينيون الذين أضحوا في وضع هش للغاية. فهم ينتظرون أن تقبل إحدى الدول باستقبالهم وقد أصبح وضعهم حرجًا جدًا في بغداد حيث لم يحصلوا على الجنسية العراقية وغالبًا ما تحمل وثائق سفرهم إشارة "بلا عودة". وترى بلدان المنطقة أنها لم تعد تتحمل أعدادًا إضافية من اللاجئين مثل سوريا التي تستضيف على أراضيها نحو 500 ألف لاجئ عراقي و250 ألف لاجئ فلسطيني.

وفي مواجهة مؤقتة للأزمة وبالتنسيق مع السلطات السورية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الهلال الأحمر العربي السوري نقل المخيم إلى مكان أنسب، ووزعتا من أجل إعداد المخيم الجديد 90 خيمة ونحو مائة جهاز تدفئة فردي. وسعيا إلى توفير الظروف الصحية لهؤلاء الأشخاص وإمدادهم بالماء، أقامت هاتان المؤسستان أربعة خزانات ماء بحجم 5000 لتر للخزان الواحد مجهزة بمضخات وخطوط تصريف المياه. ووزعت، بالإضافة إلى ذلك، لوازم مثل الرفوش والمعاول لتسهيل أعمال تشييد المخيم وصيانته.

وفي فبراير، قامت اللجنة الدولية ببناء أربع وحدات صرف وعشر دورات مياه متنقلة، وهي الآن تقوم بتزويد المخيم بالمياه التي تنقلها في صهاريج بسعة 15 ألف لتر في اليوم.

وتتولى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من جهتها تموين المخيم وتوفير المساعدة الطبية. كما تقدم المنظمات الخيرية الفلسطينية الموجودة في دمشق مساعدات مادية وطبية. إلا أن هذه المساعدات لن تشكل أبدًا في نظر اللاجئين بديلًا عن الحل النهائي الذي طال تحقيقه. وينهي أبو أصيل حديثه قائلا: "إن والدتي توفيت مؤخرًا في عمان ولا أستطيع حتى أن أحضر جنازتها...ألا أملك هذا الحق؟" ●

إيريني هيربت*

(*) بعثة اللجنة الدولية في دمشق

الهلال الأحمر العراقي يمثّل وحدة العراق

بينما يدفع المدنيون العراقيون الثمن الأفدح لما يحدث في العراق، يشاطرهم الإنسانيون أيضا دفع هذا الثمن بتعرضهم للعنف والقتل والاختطاف!

في السادس عشر من ديسمبر/ كانون الأول الماضي، جرى اختطاف ثلاثين شخصا من مقر جمعية الهلال الأحمر العراقي ببغداد، في واقعة انتهاك صارخة للقانون الدولي الإنساني، وهو ما أصاب بالصدمة كافة العاملين بالمجال الإنساني. ودعا جمعية الهلال الأحمر العراقي إلى إيقاف جانب كبير من أنشطتها التي تقدم لصالح العراقيين. من جانبها عكفت اللجنة الدولية على بذل قصارى جهدها بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر العراقي من أجل إطلاق سراح المختطفين الذين لم يفرج عن عدد منهم إلى الآن. على هذه الصفحات حاورت "الإنساني" السيد مازن عبدالله سلّوم أمين عام الجمعية للتعرف على آخر المستجدات حول هذه القضية الهامة وحول الدور الفريد الذي يقوم به الهلال العراقي.

■ **الإنساني: السيد مازن عبد الله سلوم، إلى أين وصلت جهود الإفراج عن العاملين المختطفين بالهلال الأحمر العراقي؟**

منذ الساعات الأولى لاختطاف العاملين في فرع بغداد، في 16 ديسمبر/ كانون الأول، والهلال الأحمر العراقي في حالة استنفار من أجل الحصول على أي معلومة عن المخطوفين. وقد تحركنا على مختلف المستويات إن كان عبر وسائل الإعلام أو على المستوى الحكومي أو عن طريق اتصالات فردية. كل هذه الإجراءات ساهمت، بشكل أو بآخر، في إطلاق سراح العدد الأكبر من الرهائن وهم 30 شخصًا، فيما يبقى 12 شخصًا (11 منهم من الهلال الأحمر). والتحركات مستمرة وجادة لتأمين إطلاق سراحهم.

■ **هل هناك محاولات تمارسونها أو وساطات من أجل الإفراج عنهم وإعادتهم إلى عائلاتهم وإلى عملهم؟ وهل هناك دور لأطراف في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في هذا الشأن؟**

بالتأكيد، فإن المحاولات دءوبة ومستمرة وعلى مختلف المستويات الرسمية والشخصية لتأمين الإفراج عنهم وإعادتهم إلى عوائلهم. وقد قامت الجمعية بتعليق أعمال فرع الهلال الأحمر في بغداد بمكاتبه الأربعين احتجاجا وتضامنا مع زملائهم كما تم إلغاء الاحتفال بالأعياد لكل من المسلمين والمسيحيين وتم إلغاء الاحتفال بيوم تأسيس الهلال الأحمر العراقي (الواقع في الأول من مارس ـ آذار). غير أننا اضطررنا، بعد بضعة أسابيع، إلى استئناف عملنا في بغداد استجابة للحاجات الإنسانية الكبيرة للشعب العراقي.

■ **مع من تنسقون عملكم من أجل الإفراج عن المختطفين؟**

منذ الساعات الأولى للحادث والاتصالات والتنسيق مستمر بين الجمعية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر. وقد تم إصدار بيانات ومناشدات مشتركة من أجل الضغط لإطلاق سراحهم والإعراب عن التضامن مع الجمعية الوطنية. وبينت كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بطبيعة عمل الجمعية الإنساني والمبادئ التي تعمل على أساسها كونها جهة محايدة وغير منحازة وهي تعمل لمساعدة المحتاجين بدون تمييز. كما تحركت اللجنة الدولية مع الجهات الرسمية الحكومية والقوات المتعددة الجنسيات ومازال الهلال الأحمر العراقي واللجنة الدولية ينسقان ويتصلان بكافة الجهات المعنية.

■ **ما هو تأثير الأوضاع الأمنية المضطربة على عملكم اليومي وماذا كان تأثير حادثة الاختطاف بالتحديد على هذا العمل؟**

كما أشرنا إليه سابقًا لقد علّق فرع الهلال الأحمر في بغداد نشاطاته بصورة مؤقتة في العاصمة مع حرص الجمعية على تقديم الخدمات الإنسانية عن طريق المركز العام للجمعية في بغداد. وهذا ما حدا بالمستفيدين من خدماتنا إلى التضامن مع الجمعية والمطالبة أيضًا بإطلاق سراح المخطوفين. وبالتالي عاود فرع بغداد نشاطاته الإنسانية وباستراتيجية عمل جديدة.

وبكل تأكيد إن الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق أثرت على عمل الجمعية. فالعنف السائد أثر بصورة عامة على سرعة وصول فرق الإغاثة إلى مناطق النزاع. كما أن استهداف بعض قوافل الإغاثة للسرقة بسبب تردّي الأوضاع الأمنية عرقل وصول هذه الفرق. فاعتمدت الجمعية آلية عمل جديدة لتفادي هذه الأوضاع وفتحت مكاتب جديدة في المناطق الساخنة تضمن وصولًا أسرع إلى ضحايا العنف وتضمن أيضًا توفير المواد الإغاثية والطبية بأسرع وقت ممكن.

ICRC

أحد متطوعي الهلال الأحمر العراقي يسلم سيدة أخبارًا عن أحد أفراد العائلة الغائبين.

■ **هل يمتد نطاق عملكم الحالي إلى عموم مناطق العراق وما هي المجالات التي تنشطون فيها أكثر من غيرها؟**

الهلال الأحمر العراقي يمثل وحدة العراق، وذلك على أساس «الوحدة»، أحد المبادئ السبعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. يعمل الهلال الأحمر العراقي في كافة أرجاء البلد، وهو المنظمة الإنسانية العراقية الوحيدة التي تعمل في كافة المحافظات دون استثناء، إذ لديه 18 فرعًا ـ أي واحدًا في كل محافظة. كما أنه قد تم استحداث مكاتب فرعية، بواقع 135 مكتبًا حسب حاجة كل محافظة للمساعدات الإنسانية.

■ **ما هي ميادين العمل التي تنشط بها جمعيتكم؟**

نظرًا لحالة العنف المستمر والأوضاع الأمنية المتدهورة والحاجات الإنسانية الكبيرة، ينشط الهلال الأحمر العراقي في عدة ميادين، أهمها:

الإغاثة التي تتضمن توزيع مواد الإغاثة الغذائية وغير الغذائية (خيام، بطانيات، أدوات مطبخ، إلخ.) على ضحايا النزاع والكوارث الطبيعية.

والمساعدات الصحية المتمثلة بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية للمستشفيات والمراكز الصحية والتي تشمل أيضًا توفير العلاج للمرضى خارج العراق في حالة عدم توفره في الداخل وأيضًا توفير الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية لذوي الاحتياجات الخاصة. كما يشرف الهلال الأحمر على أربعة مستشفيات (ثلاثة في بغداد وواحد في الكوت جنوب بغداد) تقدم خدمات صحية وجراحية بأسعار مخفضة.

المساعدة للأيتام والأرامل

كذلك نبذل قصارى جهدنا في مجال خدمات البحث والتحري عن المفقودين والمعتقلين لإدامة الروابط العائلية، كما تعمل الجمعية في مجال الإسعافات الأولية ●●●

اللجنة الدولية تناشد الجميع التحرك الآن لإنقاذ أرواح العراقيين المدنيين

مدنيون بلا حماية

تقرير جديد حول الوضع في العراق

في مستهل أبريل/ نيسان 2007، أصدرت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق تقريرا شاملا حول الحالة الإنسانية الراهنة في هذا البلد، جاء في مقدمته أن "الوضع الإنساني في العراق يزداد سوءا، وتصيب آثاره جميع العراقيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويجب أن تشكل حماية السكان المدنيين في العراق أولوية بالنسبة للجميع. وتدعو اللجنة الدولية بإلحاح إلى احترام أفضل للقانون الدولي الإنساني. وتناشد كل من لديه نفوذ عسكري أو سياسي على الأرض أن يتحرك الآن لإنقاذ أرواح العراقيين المدنيين وحمايتهم. وهذا واجب على الدول وعلى الجهات الفاعلة من غير الدول بموجب القانون الدولي الإنساني.

معاناة فظيعة

وتحت عنوان: "نزاع لا ينجو منه أحد" ذكر التقرير أن النزاع في العراق يسبب معاناة فظيعة تضرب جميع السكان. وأن المدنيين يحملون عبء العنف الذي لا يتوقف أبدا وغياب الأمن الذي يدمر حياة ملايين العراقيين وسبل عيشهم.

وقد تضمن التقرير عرضا للأوضاع المتدهورة في خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي ومرافق الرعاية الصحية، كما تحدث عن مستويات البطالة والفقر ونقص كميات الغذاء التي تعاني منها قطاعات كبيرة من السكان، كما أشار إلى تفاقم أزمة النازحين داخليا واللاجئين خارج العراق التي أصبحت بالغة الخطورة.

مساعدات غير كافية

وخلال استعراض التقرير لعمل اللجنة الدولية في العراق، أكد على ضرورة العمل على ضمان حصول العراقيين على المساعدات التي هم في أمس الحاجة إليها، وعلى التعاون الوثيق فيما بين اللجنة الدولية والهلال الأحمر العراقي، كما شدد على التنويه بأنه يبدو واضحا أن المساعدات الإنسانية لا تكفي حين يتعلق الأمر بتلبية حاجات العراقيين الهائلة في ظل الوضع الأمني الكارثي الراهن.

تضمن التقرير شهادات واقعية لعدد من العراقيين حول مأساوية الأوضاع الراهنة، سواء على الصعيد الأمني أم على صعيد الخدمات ومختلف أوضاع الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. كما تضمن شهادات لعدد من العاملين بالمجال الإنساني حول الأوضاع ذاتها، بالإضافة إلى تذكيره بعدد من نصوص القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

وبوسع كافة المهتمين الاطلاع على نسخة من التقرير منشورة على موقع اللجنة الدولية بالعربية على الشبكة الدولية: http://www.icrc.org/ara ●

والتثقيف الصحي والوقاية من الأمراض وحملات اللقاح للأطفال، وهناك مجال آخر شديد الأهمية في حالة العراق اليوم وأعني به مجال التوعية من الألغام والمخلفات الحربية إضافة إلى نشر مبادئ حركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر والقانون الدولي الإنساني. علما بأن العديد من هذه النشاطات يتم بدعم وتنسيق كبير مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

■ **ينشط الهلال الأحمر العراقي في مجال إغاثة وإيواء النازحين داخليا، فما هو حجم هذه المشكلة حاليا وهل تكفي مواردكم لمواجهتها؟**

إن إغاثة وإيواء النازحين واللاجئين في طليعة أولويات عمل الجمعية في الوقت الراهن، خاصة بعد تفاقم هذه الأزمة الإنسانية إثر أحداث سامراء في شباط/فبراير عام 2006. فقد وصل عدد النازحين إلى أكثر من 109000 شخص في غضون عام واحد. وهذا الرقم مبني على إحصائيات مختلف فروعنا ويشمل فقط النازحين المسجلين لديها وحسب ما أعلنته العوائل نفسها، نظرا لاستمرار عمليات النزوح والتهجير. لا يمكن للجمعية وحدها تغطية الاحتياجات الإنسانية الهائلة. وبالتالي يقوم الهلال الأحمر بالتنسيق والعمل المشترك مع المنظمات والهيئات الدولية، وبالدرجة الأولى مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد تمت إغاثة 30000 عائلة عام 2006 بالتعاون بين الهلال الأحمر العراقي واللجنة الدولية.

وفي هذه السنة، بدأ الهلال الأحمر بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ـ بزيادة حجم المساعدات لتوفيرها لعدد أكبر من المستفيدين بواقع 10000 عائلة شهريًا.

■ **يتمتع الهلال الأحمر العراقي بعلاقات ممتازة مع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. هل يمكن أن تلقي الضوء على حجم وآليات الدعم الذي تحصلون عليه من مكونات الحركة؟**

إن جميع مكونات الحركة الدولية، والمتمثلة باللجنة الدولية والاتحاد الدولي وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تدعم الهلال الأحمر العراقي في مجال تقديم الخدمات الإغاثية وبناء قدرات الجمعية. ومن أهم الجمعيات الوطنية التي قدمت الدعم إلي الهلال الأحمر العراقي بطريقة ثنائية ومنه إلى الشعب العراقي: الهلال الأحمر الكويتي والإماراتي والسعودي والقطري والبحريني والإيراني والتركي والسوري ومن الدول الأوروبية: الصليب الأحمر الإيطالي والهولندي والنرويجي والأسباني والماليزي والألماني والسويدي والدنماركي إضافة إلى باقي الجمعيات التي تدعم على سبيل المثال اللجنة الدولية التي، كما ذكرت، تقدم بدورها الدعم إلينا.

■ **ما هي طبيعة العلاقة بينكم وبين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وما هي بالتحديد المجالات التي تقومون فيها بالتعاون المشترك لصالح الضحايا العراقيين؟**

ـ اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي أول مكونات الحركة التي تواجدت وعملت في العراق منذ عام 1980 أي بالتحديد منذ الحرب العراقية الإيرانية وذلك بدون انقطاع حتى يومنا هذا. وقد حققت اللجنة الدولية خلال 27 عاما من العمل في العراق العديد من الإنجازات والأعمال الإنسانية المشتركة. وقد شهدت العلاقة تطورًا كبيرًا وإيجابيًا على مستوى التنسيق والعمل المشترك لخدمة ضحايا النزاع في العراق، تجسّد في عقد اتفاقيات مشتركة لتنفيذ البرامج الإنسانية المشتركة. بالفعل، تم توقيع أربع اتفاقيات في مجالات: الإغاثة وإدامة الروابط العائلية والتوعية من المخلفات الحربية والنشر والإعلام ودعم برنامج الأطراف الاصطناعية في الموصل. وتنص هذه الاتفاقيات على توفير مواد غذائية وإغاثية لعوائل محتاجة. كما أن دعم معمل الأطراف الاصطناعية التابع للهلال الأحمر العراقي في الموصل يتضمن توفير التدريب والمواد الأولية، وقد تم علاج 550 حالة بتوفير أطراف صناعية لهم في العام الماضي. هذا وقد تم تدريب منتسبي ومتطوعي الهلال الأحمر في مجالات إدارة الأزمات والنزاعات والبحث والتحري عن المفقودين والتوعية من المخلفات الحربية ونشر مبادئ الحركة والقانون الدولي الإنساني والتعامل مع الإعلام.

■ **في ظل هذه الأوضاع المضطربة ما الذي يمكن عمله من وجهة نظركم من أجل فرض احترام القانون الدولي الإنساني؟**

التحدي الأساسي اليوم في العراق هو كيفية احترام القانون الدولي الإنساني الذي يحمي المدنيين بالدرجة الأولى. وأحد تجليات انتهاك القانون الدولي الإنساني تمثلت في عملية اختطاف عاملي الهلال الأحمر والتعرض إلى فرق الإغاثة. فهؤلاء مدنيون محميون إضافة إلى كونهم أشخاصًا يتفانون لتقديم المساعدة.

إن استهداف المدنيين أمر مشين لا يجوز القبول به لا قانونيًا ولا أخلاقيًا ولا عرفيًا ولا دينيًا. ومن المؤسف للغاية أن المدنيين يدفعون الثمن الأكبر للنزاع القائم في العراق ●

ICRC

ممرضة في عيادة الأطفال التابعة للهلال الأحمر العراقي تعود بإحدى الأمهات ووليدها

أولويات اللجنة الدولية و عملياتها الميدانية في السودان

AFP

يرجع وجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان إلى عام 1978، وقد بدأت عملياتها المخصصة لدعم ضحايا النزاع المسلح في الجنوب عام 1984، وإلى الآن تكرس اللجنة كل جهودها لتقديم المساعدة الضرورية للمجتمعات المتأثرة بالعنف في هذا البلد. •••

[الصورة :] نازحون سودانيون يحمّلوم متاعهم على شاحنة، حين مغادرتهم مخيم دار السلام (شمال غرب الخرطوم) عائدين إلى ديارهم.

جيسيكا باري*

أولويات اللجنة الدولية وعملياتها الميدانية في السودان

تتركز أولوية اللجنة الدولية في عملها في جميع أنحاء العالم في كفالة احترام حقوق الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بالنزاعات المسلحة بمقتضى القانون الدولي الإنساني، وكفالة حصولهم على المساعدات الطارئة والرعاية الطبية والخدمات الأساسية للحفاظ على سبل عيشهم ولتمكينهم من الاتصال بأفراد عائلاتهم الذين فرقوا عنهم.

كفالة احترام القانون الدولي الإنساني

وتسعى اللجنة الدولية في السودان إلى كفالة معاملة المدنيين الذين علقوا في النزاع أو الاضطرابات الداخلية في دارفور وغيرها من المناطق بمقتضى القانون الدولي الإنساني، وتهدف بشكل خاص إلى كسب احترام حاملي الأسلحة للحد الأدنى من القواعد الإنسانية. ولتحقيق ذلك، تكلف اللجنة الدولية متخصصيها لدعم البرامج المنظمة لتدريب القوات المسلحة النظامية في السودان على قانون النزاع المسلح، الذي يعد جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني، كما تقدم هذا الدعم أيضا في ما يتعلق بتدريب قوات الشرطة وغيرها من مقدمي الخدمات الأمنية. وتستهدف أنشطة نشر القانون الدولي الإنساني التي تنظمها اللجنة الدولية كل حاملي السلاح حيث إنهم ملزمون أيضا بمقتضى القانون باحترام المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين

صادق السودان على اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 الملحقين بها. وهذه المعاهدات تعتبر، إضافة إلى القانون الدولي الإنساني العرفي، المصادر الرئيسية للقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك فإن الانضمام لهذه المعاهدات كدول أطراف ليس إلا خطوة أولى، حيث يتوجب ترجمة هذه القواعد إلى أعمال بإدراجها في التشريعات الوطنية. ومن أجل تيسير هذه العملية، شكلت حكومة السودان لجنة وطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني مكونة من ممثلين عن وزارات متعددة في 2003 بغرض تقديم المشورة للحكومة ومساعدتها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشر المعرفة به. كما تدعم اللجنة الدولية اللجنة الوطنية التي شكلها السودان لهذا الخصوص بالخبرات القانونية والفنية.

كذلك فإن السلطات المدنية وصانعي القرار لهم دور فعال في كفالة احترام حقوق الأشخاص. ولتحقيق هذا الغرض، تعقد اللجنة الدولية دورات توعية أساسية للقادة الدينيين والمجتمعيين وطلبة وأساتذة الجامعات والمجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية والإعلاميين.

مساعدة العائلات التي فرقها النزاع

تعمل اللجنة الدولية سويا مع جمعية الهلال الأحمر السوداني الوطنية من خلال شبكة من المتطوعين على مساعدة أفراد العائلات المتفرقين على الاتصال ببعضهم البعض من خلال رسائل الصليب الأحمر، وهي رسائل بسيطة مفتوحة لا تتضمن إلا أخبارا عائلية توصلها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لكل الأشخاص على امتداد السودان وخارجها.

كذلك تساعد اللجنة الدولية في لم شمل العائلات وجمع الأطفال وكبار السن وغيرهم من الفئات المستضعفة من جديد مع أحبائهم الذين فرقوا عنهم. ومعظم الحالات تكون بين التشاد والسودان أو داخل الأقاليم المختلفة في السودان أو حتى من البلدان المجاورة.

الحفاظ على الكرامة

تهدف برامج المساعدة التي تقدمها اللجنة الدولية إلى الحفاظ على كرامة الأشخاص من خلال تمكينهم من مواصلة حياتهم بشكل عادي بقدر الإمكان في أوقات النزاع والاضطرابات. وفي السودان تعطى الأولوية للنازحين والمقيمين في المناطق الريفية النائية. والهدف من ذلك هو المساندة في منع نزوح المزيد من السكان المدنيين إلى المخيمات ومساعدة العائلات على الحفاظ على سبل معيشتهم من خلال أنشطة در الدخل والإنتاج الزراعي. إذ توزع اللجنة الدولية البذور والأدوات بناء على تقدير لاحتياجات الناس، كما توزع مواد الإغاثة أثناء الحالات الطارئة. وبالنسبة للمجتمعات البدوية، التي تمثل فيها الماشية الثروة والأمان، تقدم اللجنة الدولية الدعم لحملات تطعيم الماشية التي تديرها الحكومة. كما تدرب الأخصائيين البيطريين بالمجتمعات المحلية وتزودهم بأطقم الأدوات لتمكنهم من فتح عياداتهم الصغيرة الخاصة.

كذلك تساعد اللجنة الدولية المجتمعات المحلية عن طريق إصلاح الآبار الضحلة وتركيب المضخات اليدوية وترميم أحواض المياه في القرى لكفالة الحصول على مياه نظيفة لمئات الآلاف من الأشخاص في دارفور. وعلى الرغم من أن اللجنة الدولية تركز بالأساس على القرى النائية يقدم مهندسو المياه التابعون للجنة الدولية الدعم اللازم لتحسين إمدادات المياه في المناطق الحضرية ولتمكين النازحين من الحصول على مياه نظيفة في المخيمات.

وفي مخيم قريضة في جنوب دارفور، توزع فرق اللجنة الدولية الطعام على ما يزيد على مائة ألف من النازحين شهريا، كما تقوم بإدارة خدمات إمداد المياه والصرف الصحي وبرامج التغذية وعيادة لتقديم الرعاية الصحية الأولية.

كذلك تقدم اللجنة الدولية الدعم للعيادات الصحية الريفية في شمال وغرب دارفور.

وخلف الخطوط الأمامية يقوم الفريق الجراحي الميداني المتنقل التابع للجنة الدولية أثناء النزاع بعمليات جراحية للمرضى المصابين من جراء الأسلحة في الأماكن التي لا تتوافر فيها أية مرافق طبية أخرى.

وفي جنوب السودان، تدعم اللجنة الدولية مستشفى جوبا التعليمي بفريق أجنبي من الجراحين ومقدمي الرعاية التمريضية، كما تزود المستشفى بالعقاقير والمواد الطبية وتقدم تدريبات عملية للممرضات ومقدمي الخدمات الطبية المساعدة من السودان. ولكن بما أن جنوب السودان الآن في مرحلة انتقال من الحرب إلى السلام عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005 فإن اللجنة الدولية تقلل الآن من حجم عملياتها في الجنوب، بحيث تنهي عملياتها تدريجيا بنهاية 2007، ولكنها ستواصل على الرغم من ذلك تقديم دعمها الرئيسي لمركز جوبا لتقويم الأعضاء الذي يقدم أيضا أطرافا اصطناعية لمبتوري الأطراف.

وفي الخرطوم ونيالا (جنوب دارفور)، يقدم متخصصو الأطراف الاصطناعية والتجبير التابعون للجنة الدولية الدعم للهيئة الوطنية لتقويم الأعضاء بتزويدها بالمواد اللازمة ونقل المرضى والتوجيه والتدريب الفنيين.

تاريخ عمل اللجنة الدولية وتطوره

فتحت اللجنة الدولية مكتبا لها في الخرطوم في 1978 استجابة للنزاع الأثيوبي، وبدأت عملياتها في 1984 في جنوب السودان عقب اندلاع النزاع بين قوات الحكومة وقوات الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومنذ 2004 عززت بعثة اللجنة الدولية في السودان عملياتها بشكل جوهري في غرب البلاد لمساعدة المجتمعات المحلية المتأثرة بالعنف في دارفور. وانطلاقا من مقرها الرئيسي في الخرطوم، تدير اللجنة الدولية أربع بعثات فرعية وأربعة مكاتب في دارفور. كذلك هناك بعثتان فرعيتان في جنوب السودان تعملان تحت إدارة بعثة اللجنة الدولية في جوبا.

وتعمل المنظمة الشقيقة للجنة الدولية وهي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن كثب مع الهلال الأحمر السوداني وما يزيد على دزينة من الجمعيات الوطنية الأخرى العاملة في السودان، حيث تعمل هذه الجمعيات في مجالات الصحة والمياه وأنشطة در الدخل في جميع أنحاء البلاد ●

(*) بعثة اللجنة الدولية بالسودان

الصومال

اللجنة الدولية تدعو إلى حماية المدنيين

مع حلول شهر فبراير/ شباط2007، زادت وتيرة وحدة الاشتباكات المسلحة في مقديشو، وهو ما أدى إلى مصرع عشرات الأشخاص وجرح العديدين وفرار المدنيين من منازلهم. وقد أصدرت اللجنة الدولية بيانا تدعو فيه لحماية المدنيين في مقديشو هذا نصه:

«منذ بداية السنة، استقبل مستشفيان من مستشفيات المدينة الثلاثة أكثر من أربعمائة وثلاثين جريحًا من جرحى الحرب. وخلال شهر فبراير/ شباط وحده، استقبل مستشفى "كيساني" الذي تديره جمعية الهلال الأحمر الصومالي، ومستشفى "المدينة" أكثر من مائتي جريح، من بينهم ثلاثون امرأة وأربعة وعشرون طفلًا على الأقل. ولا يمكن تأكيد حصيلة الوفيات التي تقدر بالعشرات.

ويساور اللجنة الدولية قلق بالغ إزاء مصير المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في خضم القتال، وتناشد جميع الأطراف المتحاربة الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني وإيلاء عناية مستمرة، خلال سير العمليات العسكرية، للحفاظ على أرواح السكان المدنيين وصون كرامتهم. كما تشعر المنظمة بالقلق حيال مصير الأشخاص الذين يزعم أنهم اعتقلوا لأسباب تتصل بالنزاع، والذين لا تعرف عائلاتهم مكان وجودهم.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحث كافة الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة وصول الجرحى إلى المرافق الطبية وعدم استهداف العاملين في المجال الإنساني، وأفراد الخدمات الطبية، والمستشفيات، والعيادات، وتوفير الحماية لها.

وقد زادت اللجنة الدولية من الدعم الذي تقدمه بصورة منتظمة إلى كل من مستشفى «كيساني" ومستشفى «المدينة"، اللذين يبذل فيهما الطاقم الطبي جهودًا دءوبة لإنقاذ الأرواح في ظل ظروف صعبة. كما أنها توفر الدعم إلى المرافق الطبية الأخرى في العاصمة الصومالية.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتواجد في الصومال منذ عام 1977، وهي واحدة من المنظمات الإنسانية القليلة التي لا تزال تعمل في البلد. وتقدم كل عام المساعدات إلى أكثر من خمسمائة ألف نازح، كما تنفذ ما يزيد على ثلاثمائة مشروع في مجالات الماء والصحة والزراعة، وتساعد على لم شمل الأطفال الذين فصلوا عن ذويهم بسبب النزاع.

وفي وسط الصومال وجنوبه، تزود اللجنة الدولية المرافق الطبية، بما في ذلك المستشفيات الثلاثة في مقديشو، وثلاث وعشرون عيادة تديرها جمعية الهلال الأحمر الصومالي بالمعدات الجراحية والأدوية وتوفر التدريب للأطباء والممرضات ●

صوماليون ينزحون بأمتعتهم هاربين من العاصمة مقديشو.

REUTERS

في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تأمين التنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني وخصوصا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب والاحتلال.

اللجنة الدولية و معاناة سكان الأراضي المحتلة

في الوقت الراهن، تتابع اللجنة الدولية للصليب الأحمر العواقب الاجتماعية والاقتصادية على السكان الفلسطينيين في الخليل نتيجة الإجراءات الصارمة التي يفرضها الجيش الإسرائيلي لحماية المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في قلب المدينة. كما تراقب اللجنة الدولية عن كثب موضوع سكان «برطعة» في محافظة «جنين» الواقعة بين الجدار والخط الأخضر. كذلك، تقوم اللجنة الدولية بإعلام السلطات الإسرائيلية، أولا بأول، بالمشاكل التي يواجهها السكان الفلسطينيون الذين لا يملكون أوراقا ثبوتية مناسبة مما يعرقل الحفاظ على الروابط العائلية والوصول إلى الخدمات الرئيسية وحرية الحركة خصوصًا بين الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة بالإضافة إلى الحركة داخل الضفة الغربية. كما تعمل على تقديم المساعدات الضرورية للمضارين، ففي البلدة القديمة في الخليل، وزعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر 3,594 طردًا غذائيًا على 1,797 عائلة تضررت من الإغلاقات المستمرة وكذلك أكثر من 10 أطنان من الدقيق على 1,216 من العائلات الأكثر ضررًا. كما وفرت اللجنة الدولية طرودًا غذائية للعائلات المحتاجة في الضفة الغربية وغزة بما في ذلك العائلات العالقة بسبب العمليات العسكرية.

من جهة أخرى تقدم مشاريع "دعم سبل العيش" و"المال مقابل العمل" التي تقوم بها اللجنة الدولية، الدعم للعديد من أبناء الضفة الغربية، فقد وفرت اللجنة الدولية 4,100 يوم عمل في مختلف المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والزراعة في أنحاء البلاد ومكنت برامج دعم سبل العيش 97 رب عائلة من تطوير وسائل جديدة للدخل رغم القيود المفروضة على حرية الحركة بسبب الإغلاقات أو بسبب المستوطنات أو الجدار حيث تم توفير الأدوات للدفيئات وصناديق العدة والمواشي أو الدواجن وكذلك المواد اللازمة لإعادة تأهيل القوارب.

بطبيعة الحال، يقوم مندوبو اللجنة الدولية أثناء عملهم بالقرب من المواطنين الفلسطينيين بتسجيل تفاصيل ما يواجهونه من معاناة، وهو ما ينشرون بعضا منه على صفحات موقع اللجنة الدولية بالشبكة الالكترونية.

على الصفحات التالية، تخيرت الإنساني أربعا من هذه الحكايات التي ترصد معاناة العرب الفلسطينيين بالضفة الغربية من مواجهة الاحتلال والاستيطان وسياسة هدم المنازل، كما نقلها المندوبون.

مع مضايقات المستوطنين

أطفالنا يتضرّرون ولكن ماذا نفعل؟

يعيش عبد الكريم الجعبري مع زوجته وأطفاله العشرة على أرض محشورة بين مستوطنتي "كريات أربع" وجيفات هافوت" في الخليل. كان أبوه يزرع الأرض، ولكن عبد الكريم أقلع عن الزراعة.

حرق المستوطنون في الصيف الماضي كروم العنب التي كان يملكها قرب الطريق الرئيسي. ورغم أن لديه تصريحًا من المحكمة باستخدام الأرض فإنه لا يجرؤ على الذهاب إلى الحقول.

ويقول عبد الكريم الجعبري ابن الثمانية والأربعين ربيعًا: "ما دامت هناك مستوطنات تحيط بنا، فلا يمكن للوضع سوى أن يتدهور".

"لدينا مشكلات مع المستوطنين بصفة يومية. نتعرض لمشكلات إذا ذهبنا لأرضنا أو نزلنا إلى الشارع".

وقد توقفت عن العمل ورشة الحدادة التي كان يديرها في الدور الأرضي من بيته. ويشرح الجعبري كيف أنه لم يعد هناك الكثير من العمل بسبب ضعف الاقتصاد. كما أن السيارات لا تستطيع الوصول إلى البيت أو الورشة.

ويتعيّن حمل جميع اللوازم المنزلية على اليدين إلى البيت لمسافة حوالي كيلومتر. ويقول الجعبري إنه يعاني من مشاكل في المعدة والظهر، وأنها قد تفاقمت بسبب اضطراره إلى نقل كل شيء بيديه. وفي الشتاء الماضي زلت قدماه على الجليد بينما كان يحمل الطعام إلى البيت

فانكسرت ذراعه.

وللجعبري ثلاثة أبناء يعانون إعاقات بدنية تجعل المشي عسيرًا عليهم. وأكبرهم في العشرين من العمر على حين يبلغ عمر الابن الأصغر ثلاثة عشر عامًا. ولما كانت أقرب مدرسة تقع على قمة تل فإنه يتعيّن على الأولاد تسلق تلين آخرين في طريقهما إلى المدرسة. ومن وقت لآخر يقوم أصدقاء الابن الأصغر بحمله.

أما ابنة الجعبري الكبرى فهي طالبة في السنة الأخيرة بجامعة الخليل حيث تدرس للحصول على بكالوريوس العلوم. وشقيقتها في السنة الثانية بكلية الهندسة.

"حينما تعود بناتي من الجامعة إلى البيت وحدهن، يلقي المستوطنون الحجارة عليهن ويوجهون لهن السباب. ويحدث نفس الشيء مع بقية الأبناء".

وتقول الابنة الكبرى: إن الأطفال الأصغر سنًا يعانون مشكلات نفسية بما في ذلك التبوّل اللاإرادي والطفح الجلدي بسبب التوتر والعصبية.

ويتساءل الجعبري: "الأطفال يتضرّرون ولكن ما الذي نستطيع عمله؟".

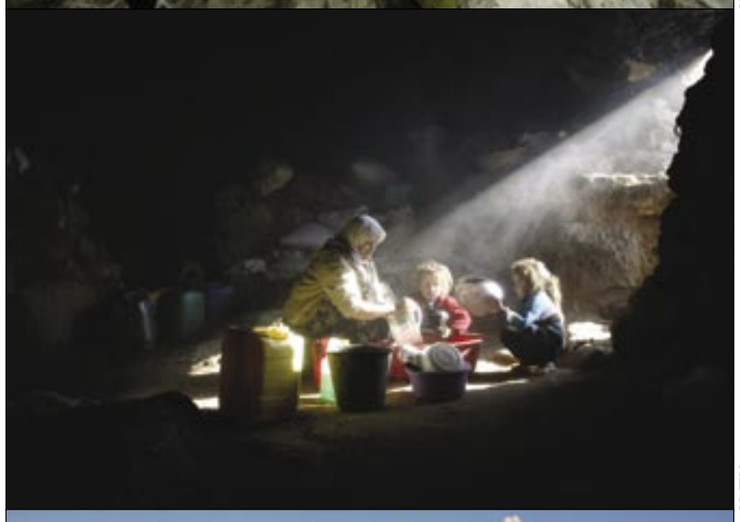

REUTERS

في شتاء القدس القارس

سماح تعود للبيت

آخر مرة عادت فيها "سماح" إلى بيتها قادمة من المدرسة كان يوم 22 يناير/ كانون الثاني 2007، وصبيحة اليوم التالي من أيام فصل الشتاء القارس في القدس، تركت سماح التي تبلغ من العمر 14 سنة بيتها في جبل المكبر، إحدى ضواحي القدس الشرقية وتوجهت إلى المدرسة بصحبة أخواتها أحلام وأريج وليلى.

ولم يبق في البيت إلا أخوهن الصغير أحمد وأختهن الرضيعة شيماء. وعادت الفتيات إلى البيت بعد الظهر ليكتشفن أن بيتهن قد دمر وحلّ محله ركام من الحطام.

ويقول أبو أحمد، أبو الأطفال الستة: "بالنسبة للجرافة، استغرقت عملية التدمير ساعتين، أما بالنسبة لي فإن عملية إعادة البناء ستستغرق شهورا". ويدرك أبو أحمد ما يقوله لأنها المرة الثانية التي عمدت فيها السلطات الإسرائيلية إلى تدمير بيته خلال السنتين المنصرمتين. وبطريقة أو أخرى، كان التدمير الذي وقع المرة الأخيرة عام 2005 أفضل لأنه حدث في فصل الصيف.

لقد تلقى أبو أحمد قرار التدمير الثاني في يونية/ حزيران عام 2006. وفي 23 يناير/ كانون الثاني 2007، انقضت المهلة المحددة ودمر بيته. والسبب أنه لا يملك رخصة البناء.

ولم يشفع لأبي أحمد أن بيته مبني على أرض يمتلكها وأنه لا يلحق الضرر بأي كائن كان. وقد استطاع أبو أحمد في واقع الأمر بعد عملية التدمير الأخيرة، إعادة بناء بيته في غضون عشرين يوما فقط بمساعدة جميع جيرانه.

كما لم يشفع له أن فصل الشتاء القارس بالقدس. وأخيرا، لم يعبأ أحد بأن أبا أحمد معاق ومصاب بشلل من خصره إلى أسفل قدمه. فهو يستطيع المشي بالاستعانة بعكازيه لكن ليس بوسعه أن يقدم لزوجته عزية، التي تفتش الآن في الحطام، إلا القليل من المساعدة. ولم تعثر عزية حتى الآن سوى على بضعة كراسي وسرير لا يزال من الممكن استخدامها. وحملت أيضا مروحة وثلاجة لم يلحق بهما أي ضرر.

قصة عائلة أبي أحمد ليست حالة خاصة. إذ عادة ما يتناهى إلى سمعنا حدوث مثلها في المنطقة. فمنزل جيرانهم الذي يقع على بعد 50 مترا فقط، دمر في نفس اليوم. كما دمرت في الشهر الماضي على الأقل ستة منازل أخرى، بما في ذلك بناية من أربعة طوابق. وفي شهر يناير/ كانون الثاني 2007 فقط، فقدت إحدى عشرة عائلة فلسطينية بيتها في القدس الشرقية.

وقد قدمت اللجنة الدولية لهذه العائلات بعض الدعم الأساسي كالخيام، والبطانيات، والأفرشة، وقوارير الغاز، والطرود الغذائية، ومستلزمات النظافة. إلا أن القدس الشرقية أرض محتلة وعلى إسرائيل، بوصفها سلطة الاحتلال، أن تتحمل مسؤولية ضمان أن يحيا السكان حياة طبيعية قدر المستطاع.

بالنسبة للعائلات المقدسية الإحدى عشرة التي تقطن أحياء الطور، وصور باهر، وبيت حنينا، وجبل المكبر، فإن ما حل بها يمثل إحدى عشرة مأساة مختلفة. بيد أن إلقاء نظرة على الوثائق يكفي لنفهم أن القاسم المشترك بين هذه الحالات هو: الافتقار إلى الرخصة.

تقول رنا القيسي، إحدى موظفات اللجنة الدولية التي شهدت تدمير أكثر من 150 منزلا خلال أربع سنوات من عملها في بعثة اللجنة الدولية في القدس: "ما هو مكتوب بين السطور هو أنك لن تحصل أبدا على رخصة لأنه لا يوجد أي تخطيط لتقسيم المناطق".

وتضيف قائلة: "حتى لو كنت تملك قطعة أرض، فإنك لا تستطيع بناء أي شيء. وحيثما يوجد تخطيط لتقسيم المناطق، تكون الإجراءات مرهقة للغاية بحيث تحتاج إلى الكثير من الوقت والمال لتوكيل محام لتبلغ ضالتك المنشودة".

إلا أن عائلات مثل عائلة أبي أحمد، تفتقر إلى الوقت والمال الكافيين للنهوض بذلك. وتقوم ببناء منزل لأنها بحاجة إلى بيت يؤويها، ويحدوها الأمل في ألا يقع اختيار السلطات على بيتها وتدمره.

وتعيش أسرة أبي أحمد الآن في خيمة قدمتها لها اللجنة الدولية التي منحتها أيضا شهادة خاصة تثبت أن بيتها قد دمر. وبفضل هذه الوثيقة، كان بوسع العائلات، في السنوات الماضية، أن تحصل على تعويض نقدي من السلطة الفلسطينية. ولئن كان هذا التعويض يكفي بالكاد لاستئجار شقة لبضعة أشهر، إلا أنه بالمرة غير كاف لإعادة بناء بيت.

أما اليوم، وبعد مضي أشهر على اتخاذ المجتمع الدولي قرار وقف تمويل السلطة الفلسطينية، فتفتقر الوزارات الفلسطينية إلى المال اللازم لتقديم مساعدة من هذا القبيل. وتظل بعض الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الملاذ الأخير أمام العائلات. إلا أن صروف الدهر لا ترحم عائلة أبي أحمد.

ونظرا إلى أن المطر ما فتئ يتساقط على القدس لبعض الوقت، فإن أبا أحمد يذهب عند والديه لقضاء ليلة أو ليلتين كل أسبوع. لكن لابد له أن يصعد ستين درجة لكي يصل إلى بيت والديه. ومع كل خطوة يخطوها، يكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة بسبب المرض المصاب به. وهكذا، يعتزم أبو أحمد، برخصة أو بدونها، إعادة بناء بيته مرة أخرى.

في بلدة الخليل القديمة

نحن في سجن لكننا لا نستطيع الرحيل

يعيش أبو عيشة مع زوجته وابنيه الأصغر في قطاع تلة الرميدة في البلدة القديمة من الخليل ويسكن معهم ابنه المتزوج وأطفاله السبعة إنهم إحدى عائلتين فلسطينيتين لا تزالان تسكنان الشارع

"لقد فعلوا ما بوسعهم لكي يخرجونا من البيت، لكنهم لم ينجحوا حتى الآن"، هكذا يتحدّث "محمد أبو عيشة".

على أحد جانبي بيت العائلة توجد نقطة تفتيش عسكرية وعلى الجانب الآخر معسكر تابع للجيش الإسرائيلي، أما عبر الشارع فتقع مستوطنة تل الرميدة الإسرائيلية، والمكوّنة من 16 أسرة.

وتسكن العائلة الفلسطينية الأخرى الباقية على بعد نحو ثلاثين مترًا من بيت عائلة "أبو عيشة"، ولكن أفراد العائلة الأخيرة ليس مسموحًا لهم بالسير إلى هناك لأن معسكر الجيش يفصل بين البيتين. وعند سفح التل ينتظر متطوّعون دوليون لكي يرافقوا الأطفال إلى المدرسة، ولكن المتطوّعين غير مسموح لهم بالسير في الشارع الفاصل بين بيت "أبو عيشة" والمستوطنة.

ولما كانت السيارات محظورة في هذه المنطقة، فإنه يتعيّن حمل جميع الإمدادات بما في ذلك قوارير الغاز عبر نقطة التفتيش العسكرية ثم صعود التل بها وصولًا إلى البيت الواقع أمام المستوطنة.

"نحن في سجن لكننا لا نستطيع الرحيل. إذا رحلنا سنسمح للمستوطنة بالتمدد أكثر"، على حد قول "أبو عيشة".

لم يُسْمَح لعائلة "أبو عيشة" باستقبال الزائرين على مدى ثلاث سنوات. ومنذ عام 2004 صار بوسعهم استقبال الناس، ولكن يتعيّن أن توافق السلطات الإسرائيلية مسبقًا على الزيارات.

كان "أبو عيشة" يمتلك دكانًا صغيرًا ويبيع المنتجات النحاسية. ولكنه أُمِر بإغلاق دكانه مع بداية الانتفاضة الثانية بسبب قربه من المستوطنة. وتعتمد الأسرة الممتدة حاليًا على الدخل الآتي من متجر ملابس يملكه ابن "أبو عيشة" في المركز التجاري للخليل.

إن واجهة البيت مغطاة بما يشبه القفص المعدني لحماية النوافذ والأبواب والسلالم من الحجارة التي يلقيها المستوطنون. وكثيرًا ما تتعرض العائلة لمضايقات سكان المستوطنة الواقعة عبر الشارع.

في 31 أغسطس/آب ألقيت الحجارة على محمد وحفيدته في حادثين منفصلين، حيث جُرِحت الفتاة أسفل عينها اليسرى مباشرة. وبعد أيام قليلة ألقيت الحجارة على حفيده البالغ من العمر ستة أعوام بينما كان يمشي إلى المدرسة في أول أيام الدراسة ثم في طريق عودته إلى البيت كذلك.

"لا أحد منا بمأمن من المستوطنين"، كما يقول "أبو عيشة". "بل إنهم لا يتورعون عن مهاجمة الأطفال والمسنين".

وتضيف زوجته بابتسامة مفعمة بالفخر: "رغم كل شيء فإن الأطفال ضمن أوائل الصف في المدرسة. ولأنه ليس بوسعهم الاختلاط ويقضون جل وقتهم داخل البيت، فإنهم يكرسون وقتًا كبيرًا للدراسة".

هذا وتزور اللجنة الدولية للصليب الأحمر عائلة "أبو عيشة" بانتظام وتثير القضايا محل القلق مع السلطات الإسرائيلية.

"لا يمر أسبوع دون أن نتلقى زيارة من اللجنة الدولية"، على حد قول "أبو عيشة". "نشعر على الأقل أننا لسنا منسيين. فهناك من يسأل عنا، وهو ما يمنحنا شعورًا ما بالأمان".

منفيون في أرضهم

سنبقى هنا

في النعمان، وهي قرية تقطنها 35 أسرة فلسطينية، بوسعك أن تسمع صوت المؤذن وهو يدعو المؤمنين للصلاة في القدس الشرقية، والأجراس التي تقرع في كنيسة المهد ببيت لحم، لكن هذه الأصوات المألوفة لا تكشف حقيقة العزلة التي يكابدها سكان القرية.

كان للأسر هنا على الدوام روابط ببيت لحم أو المجتمعات المحلية القروية المجاورة، وإذا لم يكن قوام هذه الروابط الزواج، فإنها كانت تتشكل من خلال العمل أو المدرسة أو السياسة المحلية، ذلك أن قرية النعمان وأختها التوأم قرية الخاص تتشاطران مجلسا قرويا واحدا.

كان رجال قرية النعمان يتزوجون في الماضي من نساء ينحدرن من قرية الخاص، وكان الأطفال يذهبون إلى المدرسة في دار صلاح، في حين أن التجار والأطباء والأطباء البيطريين كانوا يأتون من بيت لحم. وكل سنة خلال شهر رمضان، كانت أسر قرية النعمان ترحب بأقرباء وضيوف من القرى المجاورة: الخاص، ووادي العرايس، وبيت ساحور، والحجيلة. إلا أن هذا الزمن ولى وانقضى إلى غير رجعة.

ويقول محمد درعاوي وهو أحد سكان النعمان يعمل في محافظة بيت لحم: " في يوم من الأيام كنت عائدا من العمل وإذا بأحد حراس الحدود يخاطبني قائلا: "لا تستطيع الدخول لأنك تحمل بطاقة هوية الضفة الغربية وهذا المكان تابع لإسرائيل". ويستطرد محمد قائلا: " لقد كنت فقط في طريق العودة إلى البيت!".

لقد ضمت إسرائيل قرية النعمان بعد حرب الستة أيام في يونيو/ حزيران 1967 ودمجتها كجزء من بلدية القدس الموسعة عام 1992. وبالرغم من ذلك لا يزال السكان يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية. لذلك تعددت المشاكل حينما بدأت إسرائيل فرض قيود صارمة، أكثر من أي وقت مضى، على حرية التنقل.

وفي منتصف التسعينيات، جرى إغلاق طريق ترابي يربط النعمان بالقدس الشرقية ثم تدميره في وقت لاحق. وفي يونيو/ حزيران 2001، أغلق طريق آخر عن طريق تشييد حائط من التراب. وبعد ذلك أقيمت نقطة تفتيش عسكرية وفي نهاية المطاف، بعد مرور سنتين، عزل حاجز الضفة الغربية قرية النعمان عن محيطها الطبيعي ـ قرية الخاص توأمتها وبيت لحم ـ بل عزلها في واقع الأمر عن سائر العالم. ومنذ سنتين منع غير المقيمين من دخول قرية النعمان.

"عندما تكون عائدا إلى بيتك وأنت تحمل ما اشتريته من السوق، فإنك كما لو كنت تود إثارة المشاكل: يوقفك أحد الحراس عند نقطة التفتيش ويقول لك: "لا، لا يسمح لك بحمل خمس دجاجات لأنها مستوردة من الضفة الغربية. يجب أن يكون لديك ترخيص". لكن لأنه لا يوجد أي دكان في النعمان ولأنه لا يجوز لأي تاجر الدخول إليها، فإنك تحاول شراء أكبر كمية من السلع عندما تفلح في الوصول إلى أحد المتاجر".

ومن جهة أخرى، لا يجوز لسكان النعمان التسوق في القدس ببطاقات هوية الضفة الغربية. وينسحب الأمر ذاته على العديد من الخدمات العامة. إذ لم يسمح لجامع القمامة ولشاحنة توزيع غاز التدفئة الدخول إلى النعمان في أكتوبر/ تشرين الأول من السنة المنصرمة إلا بعد أن قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتيسير تنقلهما مع السلطات الإسرائيلية.

عندما تكون عائدا إلى بيتك وأنت تحمل ما اشتريته من السوق، يوقفك أحد الحراس عند نقطة التفتيش ويقول لك: "لا، لا يسمح لك بحمل خمس دجاجات لأنها مستوردة من الضفة الغربية !

ويقول محمد درعاوي: "لم يعد الرجال يتزوجون هنا" ويسترسل قائلا: " جرت العادة على أن يحضر الرجل زوجته إلى قرية أسرته. لكن كيف له أن يقوم بذلك الآن هنا في النعمان؟ وحتى لو كان بمقدوره ذلك، لا يوجد مكان يعيشان فيه ـ فالسلطات الإسرائيلية لا تمنح التراخيص لبناء منازل جديدة في النعمان".

ولقن نضال درعاوي وهو ابن أخ محمد، نائب شيخ القرية ومدرس اللغة العربية في دار صالح، درسا مريرا. فقد عمد إلى بناء بيت لأسرته على أرض يمتلكها بالقرب من بيت والده. وفي وقت مبكر من صباح أحد أيام شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، ذهب كل ما ادخره طوال حياته هباء منثورا. ويقول نضال: " لم يسمحوا لنا حتى بأن نحمل فرشاة أسنان".

وبعد ذلك عقد نضال العزم على الرحيل من قرية النعمان، لكنه لا يزال يعود إليها أملا في إيجاد قطعة أثاث أو أي شيء من مستلزمات البيت يستحق الإصلاح".

وفي الوقت الراهن، يعد نضال حالة استثنائية.

ويضيف محمد قائلا: " سنبقى هنا". "لقد ولدت هنا كما هو الشأن بالنسبة لوالدي وجدي. وإنني لم أعد إلى قرية النعمان عام 1995 بعد أن كنت لاجئا لكي أتركها مرة أخرى" ●

هموم المرأة النازحة

على امتداد قارات الدنيا بأسرها، وفي ظل انتشار العنف المسلح فيما يدعى العالم الثالث بخاصة، تجد النساء بأطفالهن أنفسهن فريسة لتناقضات عالمنا الحديث، إذ تقودهن ظروف الاقتتال ليصبحن على رأس قائمة ضحايا العنف، فمن لا تسقطها منهن أعمال القتل والإصابة المباشرة تجد نفسها مجبرة على النزوح تاركة وراءها بيتها وموطن إقامتها، أحيانا لموضع آخر في بلد النزاع، وأحيانا أخرى لما وراء الحدود، حيث الغربة والشقاء والعوز. وفي يوم المرأة العالمي من كل عام، تذكر اللجنة الدولية العالم مجددا بما تسببه النزاعات من آلام للنساء اللواتي تقودهن أقدارهن لهذا المصير التعس.

ICRC

هكذا يبدأ مشوار الشقاء الطويل، فمع اندلاع الحرب، قد تجد المرأة فرصة تلملم فيها بعض حاجياتها، وصغارها، وتبدأ رحلة عذابها مع المجهول.

[المشهد من جنوب لبنان أثناء أعمال القصف والاجتياح الأخيرة للجنوب.]

ICRC

يتخذ العنف في العراق طابعا قاسيا، يجري فيه تهجير الكثيرين من مواطن إقامتهم، خاصة في بغداد وضواحيها، وتضطر النساء للوقوف أمام منافذ توزيع الغذاء للحصول على حاجتهن وحاجة أطفالهن.

[المشهد من بغداد، بعض النساء اللواتي اضطررن للهرب من منطقة أبو غريب في طابور أمام أحد منافذ توزيع الإعانة.]

ICRC

على مدى الخمسة عشر شهرا الماضية، كانت تشاد مسرحا لمزيد من الاضطرابات، مما حمل معه ما يقرب من مائتي ألف شخص للجوء في اثني عشر مخيما على الحدود، حيث يشتد العبء الملقى على عاتق النساء وعلى من ترعاهم من الأطفال يترجم نفسه في تعبير حانق على العالم أجمع يرسم نفسه في الأعين التي تستشعر الظلم.

[المشهد من مخيم فرشاتا على الحدود السودانية.]

ICRC

مع نزوح أكثر من مائتي ألف شخص بسبب أعمال العنف الأخيرة في شمال وشرقي سريلانكا، أصبحت النساء عماد العائلات النازحة، فهن اللاتي يقمن بكافة الأعمال التي تساعد على استمرار الحياة، هنا يتشارك بعض النسوة النازحات في إعداد الطعام.

[المشهد من تجمع للنازحين بمنطقة ترنكو في مالي بسريلانكا.]

ICRC

وبطبيعة الحال لا يقتصر العبء الملقى على النساء في القيام بالأعمال المنزلية، إذ يؤدي المحصول المحدود للأرض الزراعية إلى أن تتحمل النساء مسؤولية توفير الغذاء لأسرهن بعد أن فقد الرجال دور المعيل، وتبرز الصورة هنا نساء ينقلن الحطب في مخيم أروم بمقاطعة بادر.

[المشهد من أوغندا التي أجبر فيها حوالي مليون وسبعمائة ألف شخص على النزوح.]

ICRC

ومع استمرار النزاع والعنف لعقود كما هو الحال في عدد من الأماكن بإندونيسيا، ربما يتطبع البعض بحياته الجديدة الاستثنائية، كما نرى في وضع النسوة في قرية دار السلام.

[المشهد من إقليم أتشيه بإندونيسيا.]

AFP

وفي انتظار المصير أيضا، تجلس النازحات الصوماليات على أمل انتهاء العنف في بلادهن لكي يتمكن من العودة لديارهن، هؤلاء النسوة يعانين الظروف العنيفة التي ألقت بهن في هذا المخيم، على مسافة ثلاثمائة وسبعين كيلومترا من العاصمة مقديشو.

[المشهد في مخيم مالاش بمنطقة واجد.]

ICRC

هي أيام ربما لا تنقضي، لا تملك فيها النساء بأطفالهن شيئا سوى التحاف العراء في خيام لا تشبه المأوى في مخيمات النازحين.

[المشهد من مقاطعة غور بإقليم شاغشاران، أفغانستان.]

ICRC

وفي واحدة من أحدث مآسي النزوح، أجبر القتال الدائر في دارفور حوالي مليوني شخص على ترك ديارهم، وتواجه النازحات بصفة خاصة الكثير من المشاكل اليومية، فيتعين عليهن جمع الحطب وجلب الماء والبحث عن الغذاء.

[المشهد من مخيم قريضة في دارفور غرب السودان.]

أما هنا، في فلسطين، فيعاني الناس واحدة من أكبر مآسي النزوح واللجوء في العالم، وهي مأساة قاربت على الستين عاما، في الصورة بعض النساء الفلسطينيات في انتظار الحصول على حصتهن الغذائية من وكالة غوث اللاجئين.

[المشهد من مدينة غزة] ●

ICRC

القانون الدولي الإنساني و الإسلام

نصوص مجمعة لإثراء وتعميق الحوار

تهتم مجموعة المقالات التي تصدر قريبا عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كتاب تحت عنوان: "مقالات حول القانون الدولي الإنساني والإسلام"، بالقضية المحورية التي تعمل من أجلها اللجنة الدولية وهي حماية ضحايا الحروب. وقد تم الاعتماد في اختيار مواضيع هذا الكتاب على إدراك القارئ الفطن بضرورة حصر المقارنة في إطار يقتصر على مناقشة أهم جوانب أحكام معاملة المتضررين من آثار النزاعات المسلحة في أشخاصهم وممتلكاتهم، إذ لا يعقل مقارنة الإسلام في فقهه، ونظمه المتصلة بشؤون الحياة كافة، بفرع من فروع القانون الدولي الحديث، يتناول مجالا محدودا، وهو حماية ضحايا النزاعات المسلحة.

ولعلنا، ومن باب التذكير، نشير إلى أن مصطلح "القانون الدولي الإنساني" مصطلح حديث مرادف لما كان يسمى في القانون الدولي التقليدي بـ "قانون الحرب" أو لاحقا بـ "قانون النزاعات المسلحة"، وإن بقيت هاتان التسميتان مستعملتين حتى اليوم. وأيا كانت الاصطلاحات المعتمدة في المؤلفات المتخصصة والوثائق القانونية ووسائل الإعلام، فإن المقصود بعبارة "القانون الدولي الإنساني" هو ذلك الفرع من فروع القانون الدولي العام الذي يتكون من أحكام عرفية واتفاقية تستهدف، في حالة نزاع مسلح، حماية فئات محددة من الأشخاص والممتلكات وتحدد سلوك أطراف النزاع في استعمال وسائل القتال وأساليبه.

كما نعلم بالضرورة أن فقهاء الإسلام تناولوا أحكام الحرب والقتال في أبواب السير والجهاد، انطلاقا من الكتاب العزيز والسنة المشرفة، أي منذ عهود الإسلام الأولى.

ملاحظات لابد من ذكرها

لا تغيب عن بالنا هنا كثرة التأليف في موضوع هذه المقالات بمختلف اللغات، ووفق منهج المقارنة، إلا أنه تم الاقتصار في إعداد هذا الكتاب على مقالات نشرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (وما اختير مما نشرته بالاشتراك مع مؤسسات أخرى، وهو مشار إليه بالكتاب في موضعه) ومرد ذلك إلى دواع نوجزها في الملاحظات التالية.

الملاحظة الأولى: أنه يبدو من حرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إفساح المجال للرؤية الإسلامية المتصلة بمعاملة الإنسان أثناء الحروب أن هذه المنظمة، التي أنشئت في سويسرا عام 1863 للحد من معاناة ضحايا الحروب، تدرك قيمة المبادئ الإسلامية في دعم حماية الإنسان والحفاظ على كرامته في حالات ما أحوج الإنسان فيها إلى تجنب شطط ويلات الحروب وغلوائها.

الملاحظة الثانية: أنه منذ إبرام اتفاقيات جنيف الأربع، عام 1949، بشأن حماية ضحايا الحروب، بادرت اللجنة الدولية، عبر «مجلة الصليب الأحمر الدولية» خاصة، إلى تشجيع أهل الرأي والخبرة على الكتابة في مجال اهتمامها الأول. فأثمر ذلك مقالين نشرتهما تلك المجلة في عددي مارس/ آذار ويونيو/ حزيران من سنة 1952، بالفرنسية، للعالم المصري محمد عبد الله دراز (تحت عنوان «القانون الدولي العام والإسلام») والمستشرق الفرنسي العلامة لوي ماسينيون (تحت عنوان «احترام الشخص الإنساني في الإسلام وأولوية حق الإجارة على واجب الحرب العادلة»). وقبل إصدار «مجلة الصليب الأحمر الدولية » بالعربية (فصليا من 1988 إلى 1998 وسنويا منذ 1999) أصدرت اللجنة الدولية عددا من المنشورات مترجمة إلى العربية منها النص الذي حرره المرحوم عرقسوسي، وهو النص الذي تصدر مجموعة النصوص التي ضمها الكتاب، وكذلك مقال أستاذ القانون التونسي عياض بن عاشور، الذي أتى ترتيبه الثاني في المجموعة نفسها.

الملاحظة الثالثة: أن إصدار المجلة الدولية بالعربية في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم جاء ترسيخا لتوجه اللجنة الدولية نحو مزيد من الاهتمام بقراء العربية، لا سيما بعد إقرار اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية في عدة منظمات دولية واعتمادها لغة متساوية الحجية مع خمس لغات أخرى صدر بها عام 1977 البروتوكولان الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف المذكورة أنفا.

ومقالات هذه المجموعة من تأليف متخصصين مسلمين، منهم من قضى نحبه، بالإضافة إلى اثنين من الحقوقيين الغربيين، كما تم إيضاح ذلك بالكتاب.

وتتجلى في مجموع المقالات وجهات نظر عالم الشريعة الإسلامية وعالم القانون الدولي الحديث والخبير العسكري الحقوقي. كما تم ترتيب النصوص بحسب التسلسل التاريخي لصدورها، واحتراما لجهد المؤلفين ومراعاة لأمانة النقل عنهم تم إثبات نصوصهم كما هي، إلا ما اقتضته شروط تخريج آيات قرآنية أو تصويب أخطاء مطبعية قل أن ينجو منها نص.

هدف جمع هذه النصوص

وقد يسأل البعض عن جدوى

تحرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إفساح المجال للرؤية الإسلامية المتصلة بمعاملة الإنسان أثناء الحروب، إدراكا منها لقيمة المبادئ الإسلامية في دعم حماية الإنسان والحفاظ على كرامته، ووفق هذه القناعة أعدت اللجنة الدولية لإصدار جديد يضم مجموعة من الدراسات الهامة التي سبق نشرها لأهل الرأي والخبرة.

عامر الزمالي*

جمع شتات نصوص نشرت في مراجع أخرى، ومنها ما يحتاج إلى مراجعة وتحديث حسب التطور التدويني في مجال القانون الدولي الإنساني. والرد على ذلك يستدعي القول بأن قيمة هذه المقالات تكمن في محتواها لا في شكلها، وفي جوهرها لا في عرضها، والحال أن مسيرة الشريعة الإسلامية بدأت منذ أربعة عشر قرنا، وترجع أصول القانون الدولي الإنساني التدوينية الحديثة إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتبقى مبادئهما الأساسية والأحكام المتفرعة عنها مهمة من الناحيتين النظرية والعملية. لذا أراد المعنيون بجمع هذا الكتاب أن يقدموا لقارئ العربية المهتم بموضوع حماية ضحايا الحروب نتاج مجهود علمي يتميز بالسهولة والوضوح في مرجع واحد يكون في متناول الباحث وغيره ممن يدعوه التخصص العلمي أو الوظيفي إلى المزيد من الإطلاع والتدقيق. ولعل في المراجع التي ذكرها المؤلفون في المتن أو في الحواشي ما يغري القارئ بالبحث والدراسة في موضوع سيظل قائما مادامت الصراعات بين الأمم أو داخلها واقعة.

الظروف المحيطة بإصدار الكتاب

جاء جمع هذه المقالات في وقت تطغى فيه ظاهرتان:

● الظاهرة الاستهلاكية في عصر «شبكة المعلومات الدولية» (الانترنت) والتنافس الحاد بين الكتاب وشاشة الحاسوب وإغراق الباحث والقارئ في أمواج من معلومات اختلط صحيحها وسقيمها، ويصعب على غير المتخصص الخروج منها سالما تماما. ولا تتوفر اغلب نصوص هذه المجموعة من المقالات على «الانترنت»، لذا فإن إعادة نشرها في كتاب خاص بها تمثل استجابة لرغبة القارئ في الاستفادة من مادة علمية مقارنة.

● الخطاب السائد حول «صدام الحضارات» وما يواكبه من تعميق الفجوة وتوسيعها بين الإسلام والغرب، ورفع لواء «الحرب على الإرهاب» وما يتخللها من وسائل وأساليب قد تتعارض واهم أسس المعاملة الإنسانية التي تلتقي عندها جميع الحضارات وتعد مرجعا مشتركا للبشرية جمعاء.

ففي مضمون مقالات هذا الكتاب تأكيد لا لبس فيه على تمسك المسلمين بالقيم الإنسانية العالمية عقيدة وفقها وسلوكا.

وبالإضافة إلى ما تقدم، لابد من الإشارة إلى مجهودات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، استنادا إلى عملها الميداني في العالم الإسلامي وخارجه، الرامية إلى توسيع الحوار وتعميقه مع جميع الأطراف التي لها صلة أو اهتمام بالنشاط الإنساني وأصوله الفقهية ومنطلقاته الفكرية والثقافية وهذا توجه سلكت المنظمة المذكورة طريقه منذ أكثر من نصف قرن، لكنه يبدو اليوم أكثر إلحاحا. وقد ساهم علماء مسلمون آخرون بكتب ومقالات قيمة في دعم تلك المجهودات وتهذيب مسارها عند الاقتضاء.

مراعاة فائدة المتلقين

كثيرا ما يطالب مندوبو اللجنة العاملون في الميدان خاصة، بتزويد المهتمين بالعمل الإنساني والقانون الإنساني بمؤلفات متخصصة، بمختلف اللغات ومن بينها العربية، وفي اعتقادنا أن هذا الكتاب سيلبي رغبة أفراد ومؤسسات في كثير من البلدان الإسلامية في الحصول على مادة علمية ميسرة تجمع بين أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة وأحكام القانون الدولي الإنساني الحديث.

شكر واجب

إذن، ليسمح لنا القارئ بتوجيه خالص شكرنا إلى زملائنا في مقر اللجنة الدولية في جنيف وبعثاتها في العالم العربي ومكتبها الإعلامي في القاهرة على وجه الخصوص. فما كان لهذا الكتاب أن يصل إلى القارئ لو لم تبذل الزميلات الفاضلات في المكتب الإعلامي في القاهرة من الوقت والجهد والتدقيق ما لا يوفيه اللسان حقه، فجزاهن الله عنا وعن القارئ خيرا.

والشكر لأصحاب المقالات جميعا والترحم على من رحل منهم عن هذه الفانية. وأملنا أن تكون عين القارئ عين رضى «وعين الرضى عن كل عيب كليلة»، ولعل أحسن ما نختم به «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» (الرعد: 17) ●

(*) مستشار شؤون العالم الإسلامي
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

حماية المدنيين

REUTERS

قراءة لبعض مبادئ القانون

متى يُسقط القانون الدولي الإنساني الحماية عن المدنيين؟ وهل هناك شروط خاصة تعين صفة المدني في النزاعات المسلحة؟ وهل تسقط حماية القانون عن المدنيين المنخرطين في أعمال المقاومة المنظمة أو الهبات الجماعية؟ وكيف نقيّم ما يدعوه القانون بالأضرار الجانبية؟ هذا المقال الذي يعرض بالتفصيل لهذه الإشكاليات يخلص كاتبه إلى أن التطور في أساليب ووسائل القتال لم يُغير من مبادئ الحرب، بما يدعونا إلى الدفاع عن المبادئ الإنسانية التي تشكل جوهر القانون الدولي الإنساني.

حدد القانون الدولي الإنساني وضعين فيما يتعلق بالتوصيف القانوني للأشخاص أثناء النزاعات المسلحة، الدولية وهما:

أ) المقاتل: وهو لا يتمتع بالحماية إلا إذا أصبح «خارج القتال» أي توقف عن المشاركة في العمليات الحربية. والمقاتل من حيث المبدأ هو عنصر القوات المسلحة باستثناء رجال الخدمات الطبية والدينية.

ب) غير المقاتل: (أو مدني) وهو شخص يتمتع أساسا بالحماية بصفته هذه.

إلا أنه بالمقابل أجاز القانون للمدني في حالات محددة حصرا التخلي عن صفته المدنية واكتساب صفة المقاتل بما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات. وأهمها بالطبع سقوط الحماية عنه. وهاتان الحالتان هما:

- أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع على أن تتوفر فيهم شروط محددة. (اتفاقية جنيف الثالثة المادة 4/أ،(2)).
- سكان الأراضي غير المحتلة في حالة الهبة الجماعية (اتفاقية جنيف الاولى المادة 13 (6)).

وغني عن التذكير هنا بأن وجود شخص محمي داخل أو في جوار هدف عسكري مشروع لا يغير من طبيعة الهدف نفسه، وعلى هذا الشخص تحمل مسؤولية خطر تواجده داخل أو في جوار هدف مشروع. غير أن القانون الدولي الإنساني يضع شروطا ويفرض تدابير محددة يتعين على أي طرف في النزاع أن يتقيد بها عند شن هجوم على مثل هذا الهدف. وقد عرَّف القانون الدولي الإنساني الأضرار الناتجة عن هذا الهجوم في صفوف الأشخاص والأعيان المحمية "بالأضرار الجانبية" أي أنها من الناحية القانونية لا تشكل انتهاكا للقانون.

إجابة البروتوكول الإضافي الأول

ولكن، إذا كانت النصوص الواردة أعلاه تبدو واضحة، إلا أن المشكلة في الإجابة على السؤال المطروح في مقدمة بحثنا هذا إنما تكمن في البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المادة 51 الفقرة 3 (ب ج 1 ، 51 /3) والتي تنص على ما يلي: "يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا القسم ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور".

كيف يمكننا إذا تفسير هذه المادة (فيما يتعلق بسقوط الحماية عن المدني) في ظل المواقف المختلفة والمتناقضة أحيانا تجاهها، وأخطرها مثلا اعتبار أن المدني الذي شارك مباشرة في عمل عدائي يمكن استهدافه لاحقا في أي مكان وطيلة مدة النزاع المسلح، في الوقت الذي تبقى المعايير الخاصة بتعريف الأعمال العدائية والدور المباشر فيها خاضعة –للأسف– لاعتبارات غير موضوعية؟

بداية، أود توضيح أن محاولة تفسيري للمادة المذكورة أعلاه سوف تعتمد على صياغات وتعريفات واردة في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول (بصفتها تشكل القاعدة الصلبة للقانون الدولي الإنساني) ووضعها في إطار عملياتي وقانوني حتى تكون قابلة للتطبيق من قبل كافة الأطراف المشاركة في النزاع المسلح. بحيث تأتي الإجابة على السؤال المطروح منطقية، عملية، وقبل كل شيء ترد على البعد الإنساني للقانون الدولي الإنساني.

أولا: المراجع:

(1) البروتوكول الأول، المادة 44/ 3 ـ (أ) و (ب):

"يلتزم المقاتلون، إذكاء لحماية المدنيين ضد آثار الأعمال العدائية، أن يميزوا أنفسهم عن السكان المدنيين أثناء اشتباكهم في هجوم أو في عملية عسكرية تجهز للهجوم. (.....) على المقاتل المسلح أن يبقى عندئذ محتفظًا بوضعه كمقاتل شريطة أن يحمل سلاحه علنًا في مثل هذه المواقف:

(أ) أثناء أي اشتباك عسكري.

(ب) طوال ذلك الوقت الذي يبقى خلاله مرئيًا للخصم على مدى البصر أثناء انشغاله بتوزيع القوات في مواقعها استعدادًا للقتال قبيل شن هجوم عليه أن يشارك فيه".

(2) البروتوكول الأول، المادة 54/5:

حماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين:

"يسمح، مراعاة للمتطلبات الحيوية لأي طرف في النزاع من أجل الدفاع عن إقليمه الوطني ضد الغزو، بأن يضرب طرف النزاع صفحًا عن الحظر الوارد في الفقرة الثانية في نطاق مثل ذلك الإقليم الخاضع لسيطرته إذا أملت ذلك ضرورة عسكرية ملحة".

الاستنتاج الأول

يحدد القانون إطار الحد الأدنى (التصرف، الزمان والمكان) الذي من خلاله يحتفظ المقاتل بوضعه مهما تكن الظروف التي تحيط بمشاركته في العمليات العدائية. كما يقدم القانون إلى طرف من أطراف النزاع في ظروف معينة ما يمكن اعتباره من قبل البعض "ميزة" (مثل حالة الهبة الجماعية للسكان المدنيين الذين يدافعون عن بلادهم مقارنة بالمقاتلين المنتمين للقوات الغازية، والتصرف حيال الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين).

أسامة دمج*

ثانيا: مقاربة ما بين بعض المفاهيم الأساسية في القانون الدولي الإنساني

(21). المشاركة النشطة active مقابل المباشرة direct: قد يبدو هذان التعبيران متماثلين، إلا أن لهما معنيين / أثرين مختلفين في النزاع المسلح. فـ«المشاركة النشطة» تتعلق في الواقع بأي نوع من أنواع السلوك الذي يمكن أن يؤثر (إيجابا أو سلبا) على الجهد العسكري لطرف من أطراف النزاع. أما "المشاركة المباشرة" فتخضع لتقييد أكبر لكونها تتعلق بأي تصرف ذي تأثير مباشر على حياة/ عتاد/ منشآت، ومهمة الطرف الخصم. لذلك، فإن استخدام كلمة "مباشرة" في المادة موضوع البحث جاء مناسبا بهدف إبراز مفهوم "الوضع التكتيكي" الذي يفقد فيه الشخص المدني حصانته وبالتالي يجوز استخدام القوة المباشرة ضده بسبب مشاركته في الأعمال العدائية.

(22). فقدان الحصانة مقابل تغير الوضع:

لقد سبق أن أشرنا إلى أن القانون الدولي الإنساني قد اعتمد وضعين فقط في ما يتعلق بتوصيف الأشخاص أثناء النزاعات المسلحة الدولية، وهما: المقاتل وغير المقاتل. وعليه، يمكننا أن نجد مقاتلا ينتهك واجباته كمقاتل (أي قواعد القانون الدولي الإنساني)، أو غير مقاتل ينتهك وضعه كشخص محمي عند مشاركته المباشرة في الأعمال العدائية.

لذلك، ربطت المادة 51/ 3 من البروتوكول الأول فقدان الحصانة بفترة معينة تتعلق بالسلوك نفسه (المشاركة المباشرة)، وإلا لكانت هذه المادة حددت بوضوح أن الشخص المدني الذي يشارك مباشرة في الأعمال العدائية يفقد وضعه كمدني وليس حصانته فحسب، ويعد بالتالي مقاتلا، مما يعني أنه صار هدفا مشروعا طيلة فترة النزاع.

(23). مقاتلون مقابل مدنيين فيما يتعلق بالحق الدائم في الهجوم المباشر عليهم: لا شك أن العسكري (المقاتل) يعد في حد ذاته "شخصا غير محمي" في أي مكان وأي وقت من الأوقات أثناء النزاع المسلح. ويستند هذا المفهوم إلى ما يلي:

- أنه جزء من الجهد العسكري الدائم للعدو.
- أن الهجوم عليه يظل دائما مبنيًا على الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي الإنساني.
- أنه يمكن استهدافه في العمليات الانتقامية، حيث إن عمليات الردع لا يمكن، كما نعلم وفقا للقانون الدولي الإنساني، أن تستهدف إلا الأشخاص غير المحميين والأهداف غير المحمية.

وعليه، يمكننا استنتاج أن الهجوم المباشر على المقاتل يستند إلى وضعه وليس إلى سلوكه، بينما فقدان الحصانة بالنسبة للمدني يستند فقط إلى سلوكه في ظرف عملياتي محدد وطيلة فترة زمنية محددة أيضا.

(24). الأعمال العدائية مقابل النزاعات المسلحة:

قد يكون صحيحا أن مصطلحات مثل النزاع المسلح، والأعمال العدائية، والعمليات العسكرية، والهجمات وغيرها انما تستخدم في كثير من مصادر القانون الدولي الإنساني في سياقات مختلفة وربما بمعانٍ مختلفة أحيانا. لذا، فإن هذا الوضع يدعونا إلى الأخذ في الاعتبار روح القانون والهدف الرئيسي منه لا سيما عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين في هذا الوضع الخطير من مراحل القتال (البروتوكول الأول، المادة 51/3). وإذا ما استطعنا تعريف/ تحديد الأعمال العدائية فقد نتمكن عندها من ترشيد تفسير المادة 51/3 من البروتوكول الأول. لذلك يمكن تعريفها من خلال ما يلي:

نزاعات مسلحة: مصطلح يحدد التوصيف القانوني للحالة الاستراتيجية التي تدير القوات المسلحة عملياتها العسكرية فيها.

العمليات العسكرية: مصطلح يعكس استخدام الجهازية/الوسائل العسكرية لتحقيق الهدف المحدد لهذه العمليات. وغني عن القول بأنه ليس كل إجراء/تحرك أثناء العمليات العسكرية يشكل بالضرورة عملا عدائيا تجاه الخصم.

الأعمال العدائية: مصطلح يشمل التصرفات التالية: الانتشار + الهجمات/ اشتباكات + فك الاشتباك + الانسحاب.

هجمات/ اشتباكات: مصطلح لأعمال العنف الهجومية والدفاعية ضد الخصم (ب ج 1، 49/1).

الاستنتاج الثاني

توفر المصادر القانونية للقانون الدولي الإنساني الكثير من الإجابات القانونية والعملية لمختلف الأسئلة التي قد تطرح أثناء محاولتنا تفسير هذه المادة (البروتوكول 1 المادة 51 ●●●

(*) مندوب في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الفقرة 3). وعليه، يبدو وكأننا لسنا بحاجة لمزيد من المواد القانونية، فلنبدأ على الأقل بتطبيق ما بين أيدينا منها.

(3) التفسيرالمقترح (ب ج 1 ، 51 /3)

(31). يقضي القانون الدولي الإنساني بأنه لا يجوز أن يكون الشخص المتمتع بالحماية محلا للهجوم بشكل مباشر من قبل أطراف النزاع، لذا نحن دائما ما نشدد على كلمة مباشر وذلك نظرا إلى أنه في حالة الأضرار العرضية (التي تقع بشكل غير مباشر) لا يتم الاعتداد بحدوث انتهاكات للقانون.

(32). في المصطلحات العسكرية، عندما نستخدم مصطلح "مباشر" بالنسبة لإطلاق النيران فذلك يرتبط بجانب جغرافي ويعني أن الهدف في مرمى البصر. واستخدمت كلمة "مباشر" في المادة موضوع التفسير لضمان ما يلي:

- أن الشخص المدني يشارك فعليا في الأعمال العدائية وأن الطرف الخصم (مدافعا كان أو مهاجما) لا يساوره الشك في ذلك، مما يؤدي إلى الحد من وقوع الأضرار العرضية بقدر الإمكان.
- أن الشخص المدني يعرض حياة الخصم/ معداته/ منشآته للخطر كما يهدد أيضا المهمة التي يسعى لتنفيذها.

(33). واستنادا إلى ما ذكرناه آنفا، تهدف الفقرة الثالثة من المادة 51 إلى ما يلي:

- حماية الشخص المقاتل من أية تبعات قانونية ناشئة عن استخدام العنف ضد شخص يتمتع قانونا بحماية القانون (كونه مدنيا).
- تحميل الشخص المدني مسؤولية هذا الفعل. في الواقع، فإنه بجانب فقده للحصانة طوال وقت المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية، يتحمل أيضا مسؤولية انتهاك الوضع المكفول له بمقتضى القانون حتى وإن كان يقاتل بمقتضى القواعد/ المبادئ ذات الصلة.
- تقييد المقاتلين (لا سيما القوات المحتلة) عند القيام بعمليات عسكرية في مناطق مأهولة بالسكان المدنيين من أجل الحد من وقوع أضرار عرضية بين صفوفهم.

الاستنتاج الثالث

كيف يمكننا إذن، ومن الناحية العملية، شرح المفهوم الذي يحمله مصطلح "المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية" للعسكريين حتى يتسنى لهم إدارة العملية العسكرية دون أن يساورهم أدنى شك حول شرعية سلوكهم إزاء المدنيين وكذلك لتجنب سقوط مدنيين ضحية لتفسير شخصي وغالبا ما يكون غير موضوعي من منظور حملة السلاح المتعددين في ساحة القتال؟

وباختصار يقترح التفسير التالي:

المكان: منطقة الاشتباك (للتمييز بين المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية والمشاركة النشطة في الجهد العسكري والذي يعد أوسع نطاقا)

الفعل: يقوم الشخص المدني بفعل يعرض حياة الخصم/ معداته/ منشآته للخطر وكذلك المهمة التي ينفذها في هذه المنطقة.

الفترة: الإطار (المكان والزمان) الخاص بهذا الوضع التكتيكي يبدأ بانتشار "الشخص المدني" تحضيرا للهجوم وينتهي بانسحابه من منطقة الأعمال العدائية المشار إليها سابقا.

إطار تكتيكي ضروري للتفسير

وفي الواقع، نجد أن تجاهل الجانب الجغرافي الذي يشتمل عليه معنى مصطلح "مباشر" يقودنا إلى منطقة "رمادية" حيث يكون من الصعب جدا القيام بشكل موضوعي بوضع إطار عمل موحد أو إعداد قائمة بالتصرفات وبالمعايير لما يمكن اعتباره مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية. كما أن وسائل التحقق من المعلومات المطلوب معرفتها لتقييم هذه التصرفات والمعايير قد لا تكون متوفرة دائما أو قد تفتقر إلى الدقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الجانب الجغرافي نفسه يتماشى وفترة المشاركة في الأعمال العدائية. وبإيجاز، فإن لهذه المادة إطارا تكتيكيا لا ينبغي الخروج عنه عند القيام بتفسيرها. (الرجوع إلى البروتوكول الأول المادة 44 "أ" و"ب" من الفقرة 3). وبالمقابل فإنه خارج هذا الإطار يبقى المدني بالطبع مسؤولا عن انتهاكه للقانون إلا أن القوانين المعنية أوجدت معايير أخرى ذات صلة باستخدام القوة قد تأخذ طريقها إلى التطبيق.

4ـ التوصيات:

(41). البروتوكول 1 المادة 51 الفقرة 3: في مواجهة العلاقات الدولية غير المتساوية على مختلف المستويات التي نشهدها حاليا، فإنه سيكون من الخطر جدا التشكيك في التفسير الإنساني والواقعي والضيق لهذه المادة الأساسية. لأنه بخلاف ذلك سنشارك في فتح الباب واسعا أمام اجتهادات متعددة الاتجاهات تستجيب للمصالح المؤقتة لبعض الدول فيما يتعلق بأحد الأركان الأساسية لقواعد القانون الدولي الإنساني والتي تتناول حماية المدنيين.

تجدر الإشارة إلى أن القاعدة السادسة الواردة في الدراسة التي أعدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي (2005) تتضمن هذه الفقرة الثالثة من المادة 51.

لا شيء تغير بالفعل

وفي الختام، من واجب العاملين في مجال حماية القانون الدولي الإنساني ألا ينجرفوا هم أيضا خلف "شعارات الموضة"، فإن الكلمات الجديدة والسيناريوهات المصطنعة يجب ألا تحرفنا عن المفاهيم الثابتة للقانون. ففي حقيقة الأمر، لا شيء تغير بالفعل. صحيح بأن وسائل وأساليب القتال في تطور مستمر ولكنها في النهاية تهدف إلى خدمة "مبادئ الحرب" المستقرة منذ بدء تدوين التاريخ العسكري. بالمقابل علينا نحن أيضا أن ندافع عن المبادئ الإنسانية التي شكلت دائما أهم مصادر القانون الدولي الإنساني والمرجع الصلب لتحقيق أهدافه ●

REUTERS

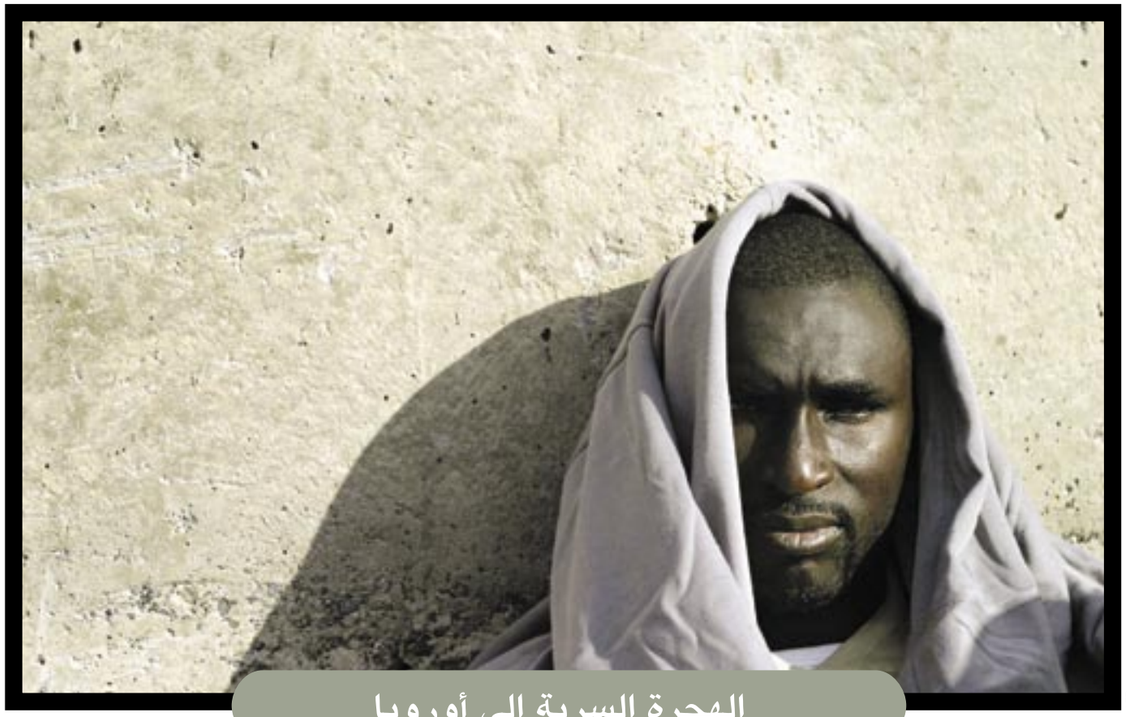
AFP

الهجرة السرية إلى أوروبا

زياد كريشان*

المعذَّبون في البحر

إلى وقت ليس بالبعيد كان البحر المتوسط فضاء للتجارة والحرب، أما في هذه السنين الأخيرة فقد أصبح وعاء للموت والمآسي. إذ صار يقصد عبوره آلاف الهاربين من الفقر وظلم أفريقيا إلى فردوس موعود في الشمال، ليجدوا أنفسهم في جحيم للغرق أو للسجن.

ولا يكاد ينعقد اجتماع في هذه السنين الأخيرة بين ممثلي القارة السمراء وبلدان الاتحاد الأوروبي دون أن يكون موضوع الهجرة السرية نقطة محورية في جدول أعماله ودون أن يتدافع الجانبان بخصوص المسؤولية الإنسانية والأخلاقية لهذه الظاهرة الخطيرة.

ويمكن أن نذكر في هذا الصدد الاجتماع الوزاري الأوروبي الأفريقي المنعقد بمدينة الرباط المغربية يومي 10 و11 يوليو/ تموز 2006 والذي تبنى برنامج عمل يهدف إلى تنسيق الجهود لمقاومة ظاهرة الهجرة السرية.

هل يمكن أن نشخص بدقة هذه الظاهرة؟ وما هي الحلول الممكنة للتخفيف من انعكاساتها الإنسانية السلبية؟

لا بد من الإقرار بصعوبة تحديد دقيق لحجم هذه الظاهرة عالميا. لكن التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة الواردة في تقرير الأمين العام "الهجرات الدولية والتنمية (14 و15 سبتمبر/ أيلول 2006)" تفيد بأن التعداد الإجمالي للهجرة في العالم يبلغ حوالي مائة وتسعين مليون نسمة وأن نسبة الهجرة السرية فيه تتراوح ما بين عشرة إلى خمسة عشر بالمائة، أي ما بين تسعة عشر مليونا وثمانية وعشرين ونصف المليون مهاجر سري. وتكفي هذه الأرقام، وحدها، للإشارة إلى حجم الكارثة الإنسانية والاجتماعية التي تهدد هذه الفئات من شباب ـ وأحيانا كهول وشيوخ ـ الدول النامية.

وتعتبر القارة الأفريقية "المورد" الرئيسي لموجات الهجرة السرية القادمة باتجاه أوروبا إذ تقدر الأمم المتحدة أن حوالي ثمانية عشر مليون أفريقي هم الآن في حالة تأهب للإقدام على مغامرة خوض مياه المتوسط أو المحيط الأطلسي للوصول إلى أوروبا ذلك الفردوس الموعود...

الحقائق الثلاث

هنالك ثالوث موضوعي يغذي ظاهرة الهجرة السرية ويجعل منها معطًى أساسيًا ●●●

AFP

(*) رئيس تحرير مجلة «حقائق» التونسية

●●● خلال العقود القادمة في العلاقة بين أفريقيا وأوروبا:

● تفاقم الفقر والبطالة في صفوف الشباب الأفريقي.

● وجود "جزيرة" ثراء وفرص عديدة للشغل على مقربة سويعات معدودات.

● الخلل في التوازن الديموغرافي بأوروبا وحاجة «القارة العجوز» في العقود القادمة إلى عشرات الملايين من قوة العمل لضمان بقاء نسق التنمية على ما هو عليه الآن...

ثم إن العالم العربي، وخاصة نصفه الغربي، ليس بمنأى عن هذه الظاهرة.

فقد اعتبرت منظمة العمل العربية في تقرير لها نشر في مارس/ آذار 2005 أن حالة البطالة في الدول العربية هي «الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع» (نقلا عن شبكة النبأ المعلوماتية الجزائرية، الأربعاء 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2006) كما تنبأ تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية لسنة 2004 أن عدد العاطلين عن العمل في البلاد العربية سيبلغ سنة 2010 حوالي خمسة وعشرين مليون نسمة (المصدر السابق).

وهذا ما يضع البلاد المغاربية على وجه الخصوص، الآن، أمام تحديين اثنين، فهي من جهة بلدان «مصدرة» للهجرة السرية بحكم انعدام آفاق المستقبل أمام العديد من شبابها، ومن جهة أخرى فهي بلدان عبور للهجرة السرية الأفريقية التي تبقى التحدي الأكبر لدول المجموعة الأوروبية خلال العقود القادمة.

في البدء كانت الهجرة الشرعية

بعد استقلال الدول العربية والأفريقية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي أصبحت أوروبا، وخاصة البلدان الإستعمارية القديمة، قبلة للعمالة الوافدة من جنوب المتوسط وقد كان ذلك بتشجيع الدول الأوروبية ذاتها إذ كانت الحاجة ملحة في مساندة المجهود التنموي الكبير الذي انطلق مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد نتج عن هذه الحاجة حركة هجرة كثيفة بدأت وقتية في البداية، ومقتصرة أساسا على اليد العاملة. لكن تراجع نسق النمو الأوروبي خاصة مع «الصدمة البترولية» سنة 1974 دفع كبريات الدول المستوردة لقوة العمل العربية والأفريقية لغلق باب الهجرة الشرعية والاستعاضة عنها بتثبيت المهاجرين المتوافدين عليها منذ منتصف القرن الماضي. والنتيجة الطبيعية لذلك أن هجرة العمالة قد تم تعويضها بالهجرة العائلية. وهنا أصبحت كل الدول الأوروبية، وإن بتفاوت وعلى امتداد ثلاثة عقود، أمام معطى اجتماعي داخلي جديد، وهو وجود أقليات مهمة من المتساكنين من أصول غير أوروبية في فضاء القارة. ورغم عدم توطين هذه الأقليات إلا أن الهجرة العائلية (أي حق استجلاب الزوجة والأبناء للعامل المهاجر) أفرزت نتاجا اجتماعيا جديدا تمثل في تثبيت هذه الأقليات على الأرض الأوروبية في زمن انحسر فيه نسبيا النمو الاقتصادي الذي شهدته القارة العجوز في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وليس من باب الصدفة مع هذا أن نلاحظ تنامي الحركات ذات الميول العنصرية في الشمال مع بدايات عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

تتطلب مكافحة الهجرة السرية وضع استراتيجية جديدة لتنمية بلدان الجنوب الفقيرة التي يبحث أبناؤها عن فرص للحياة خارجها.

التحصن الأوروبي والكارثة الإنسانية

لقد أدت سياسة «الهجرة الصفر»، التي انتهجتها كبريات الدول الأوروبية منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين إلى بروز ظاهرة الهجرة السرية والتي عادة ما كانت تعتمد على الدخول الشرعي للأراضي الأوروبية لأسباب الدراسة أوالسياحة أو حتى المنافسات الرياضية في بعض الأحيان ثم البقاء بعد ذلك بصفة غير شرعية طمعا في تسوية قانونية لهذه الوضعية لاحقا.

وتحت ضغط جزء من الرأي العام الأوروبي ولا سيما القريب من الأطروحات اليمينية المتطرفة عمدت كبريات الدول الأوروبية إلى إحكام غلق حدودها وذلك بالتضييق الشديد على منح التأشيرة لمواطني دول الجنوب ثم بتنسيق واسع بين قنصلياتها فيما عرف باتفاقيات «شانغان» منذ ما يزيد عن السنين العشرة. ولقد دفع هذا التحصن الأوروبي ـ والذي يمكن أن نتفهم دوافعه ـ إلى كارثة إنسانية: فما دامت التأشيرة أصبحت ممنوعة عن الشباب الأفريقي (شماله وجنوبه) فإن كل الطرق الأخرى أضحت متاحة للوصول إلى هذا الفردوس الموعود.

قوارب الموت

كان من سوء حظ الشباب الأفريقي أن البحر يفصل قارته عن «القارة البيضاء» وهنا بدأت تتواتر فجائع قوارب الموت المثقلة بشباب أصبح حلمه الوحيد أن «يحرق» (حسب العبارة المغاربية) باتجاه سواحل إيطاليا أو إسبانيا مضحيا في سبيل ذلك، حقيقة لا مجازا، بالنفس والنفيس.

لقد أصبحت غاية المنى عند هؤلاء الشباب أن يتم إيقافهم في معسكرات دول الشمال. وغني عن القول هنا بأن هذا الحلم قد وجد أو أوجد شبكات إجرامية لتهريب البشر والإتجار بهم وهو ما جعل من الهجرة السرية خطرا أمنيا ليس فقط على هؤلاء الشباب بل وكذلك على دول المصدر والعبور والمقصد.

وهذا ما وضع عديدًا من المنظمات الإنسانية، وعلى رأسها منظمتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليتان، في موقع جد حرج. فهي من جهة مطالبة بتوفير الغوث الإنساني لهذا الصنف الجديد من «اللاجئين»، ومن جهة أخرى فهي تجد نفسها بين قبضتي كماشة مصالح جد متناقضة، إذ تتهرب كل من دول المصدر والمقصد والعبور من تحمل أية مسؤولية إنسانية تجاه هؤلاء المنكوبين إذا ما رحمتهم أمواج المحيط الأطلسي أو البحر الأبيض المتوسط.

وليس أدل على ما نقول من المأساة التي عاشها في بداية شهر فبراير/ شباط من هذه السنة ما يقارب الأربعمائة مهاجر سري في المياه الدولية قبالة سواحل موريتانيا.

لقد عاش ركاب «البحرية 1» قرابة الأسبوع دون غوث يذكر بعد أن حصل عطب في هذه الباخرة الممتلئة «بضاعة بشرية» والحالم ركابها بالفردوس الإسباني ذلك أن لا إسبانيا ولا موريتانيا كانتا مستعدتين لإيوائهم.

لقد اعتبرت الحكومة الموريتانية أنها ليست مسؤولة قانونيا عن هذه المأساة الإنسانية الحاصلة في المياه الدولية لا الإقليمية كما أن حكومة مدريد رفضت بصفة قطعية إيواء هؤلاء المساكين.

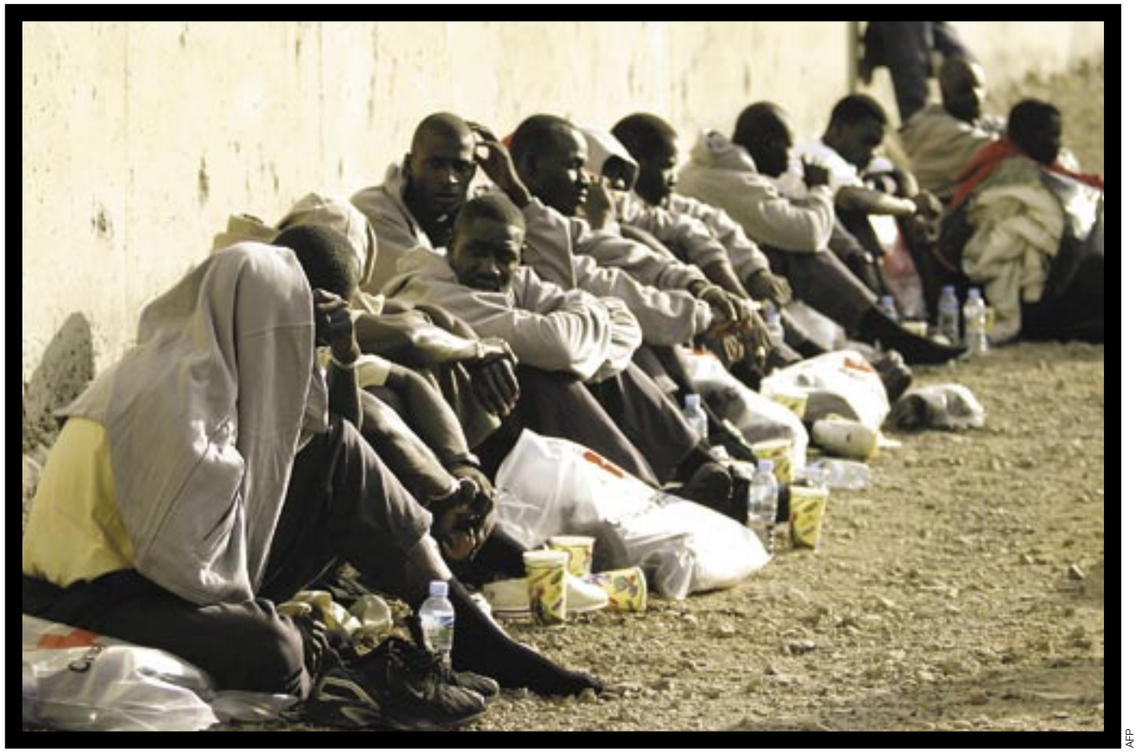

AFP

مجموعة من المهاجرين الأفارقة ينتظرون وسيلة تقلهم إلى إسبانيا.

وبعد أن أقرت إسبانيا بتوفير «إعانة استثنائية» لموريتانيا تقدر بـ 650 ألف يورو لإحكام حدودها وللتصدي بطريقة أكثر نجاعة للهجرة السرية قبلت نواكشوط إيواء هؤلاء المنكوبين لفترة قصيرة. لكن الظروف القاسية واللاإنسانية لإقامة ركاب «البحرية 1» على الأراضي الموريتانية دفعت بالهلال الأحمر الموريتاني ومن ورائه الصليب الأحمر الإسباني لرفض التمادي في عملية غوث إنسانية أضحت مستحيلة.

إن هذه الوضعية المأساوية ـ والتي لحسن الحظ لم يهلك فيها هؤلاء الركاب ـ مدعوة للتفاقم. إذ تفيد الإحصائيات الرسمية الإسبانية بأن هناك تفاقما مطردا للهجرة السرية باتجاه جزر الكناري والتي بلغت في الأشهر التسعة الأولى لسنة 2006، ثمانية عشر ألف نسمة رافقها هلاك عدد ضخم من الضحايا غرقا، إذ عثر على ما يناهز ستمائة جثة غريق في نفس الفترة.

ثم إن الانتماء الجغرافي لركاب «البحرية 1» يوحي كذلك بأننا حيال ظاهرة جديدة مدعوة للتفاقم خلال السنوات القادمة. فأغلب هؤلاء قدموا من باكستان والهند وبنغلاديش وهذا يعني أن القارة السمراء سوف تصبح في السنوات القادمة منطقة عبور لهجرة سرية جديدة مصدرها دول الجنوب الشرقي لآسيا والتي تمثل وحدها قرابة المليارى نسمة.

هل من حلول؟

لقد أضحت الهجرة السرية منذ بضع سنوات الهاجس الأول لدول الاتحاد الأوروبي ولقد تعددت الاجتماعات واللجان والتقارير لتحديد أفضل السبل لمواجهة هذا التحدي الجديد ويبدو أن تعاونا أفريقيا أوروبيا بدأ يتجسد على أرض الواقع، قوامه دفع مسار التنمية في الجنوب وإحكام التنسيق الأمني لمراقبة حركة السواحل. لكن كل الخبراء يجمعون أن التنمية الاقتصادية، الضرورية ولا شك، لبلدان المصدر لن تؤتي أكلها قبل عقد أو عقدين من الزمن، هذا على افتراض جديتها والالتزام الكلي بها شمالا وجنوبا على حد سواء.

إذن، والحال هكذا، فستبقى الخطط العملية في المدى القريب، أوروبيا على الأقل، خططا أمنية ويبدو أن هاجس جل الدول الأوروبية المتوسطية هو تشجيع ـ ويقول بعضهم دفع ـ الدول المغاربية إلى إقامة الحزام الأمني الأول جنوب المتوسط بما في ذلك المعسكرات التي تتعهد بقبول المهاجرين السريين وهذا مما يسبب حرجا ليس فقط للدول المغاربية، بل كذلك للمنظمات الإنسانية التي تخشى أن تصبح هذه المعسكرات شبيهة بالمعتقلات التي تغيب فيها الحقوق والكرامة الإنسانية.

ومع أن كل الدوائر الأوروبية المسؤولة تدعي أن مكافحة الهجرة السرية لا يمكن أن تجري من خلال استراتيجية أمنية فقط، إلا أن هذا الادعاء يبقى في مستوى النوايا الطيبة لأن كل الحلول غير الأمنية (أي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب بهدف التثبيت الجغرافي للسكان) لن تؤتي أكلها قبل سنوات عديدة إن لم نقل عقودا. وهذا يتطلب الإقرار بأن العلاج الأمني سوف يكون حاضرا بقوة على المدى القريب. وهذا الإقرار، في اعتقادنا، هو وحده الكفيل بطرح دولي جدي لمسألة الهجرة السرية لرسم خارطة طريق تلتزم بها دول المصدر والعبور والمقصد، إذ في هذه الحالة فقط يمكن للمنظمات الإنسانية أن تتدخل للغوث والإعانة في إطار يضمن الحقوق لهؤلاء المنكوبين ويرعى، فوق كل شيء، كرامتهم الإنسانية ●

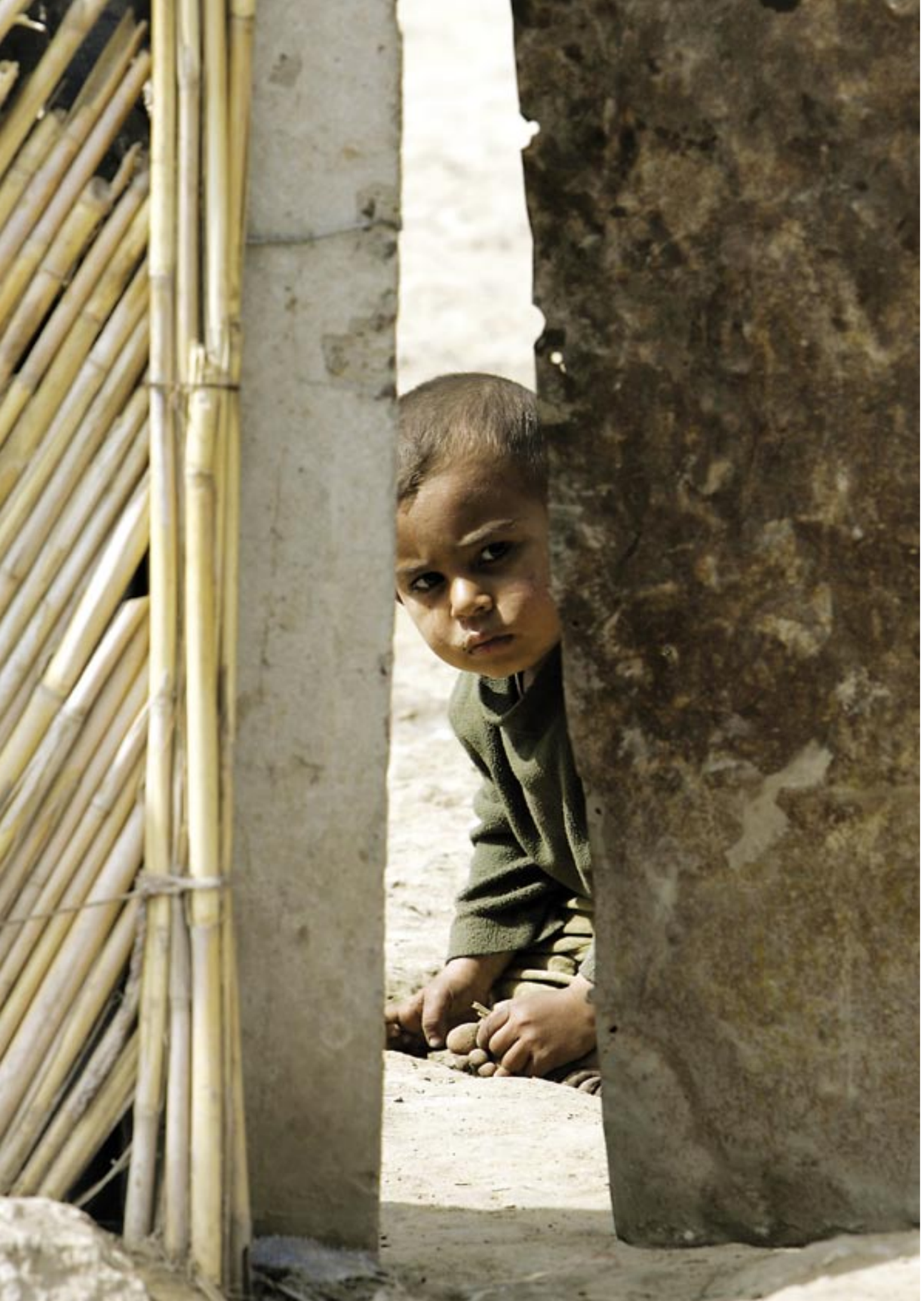

REUTERS

أطفال العالم: بين فقدان الحماية والتهميش!

د. السيد عوض عثمان*

ينطوي التقرير السنوي المميز الذي أطلقه صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة حول أوضاع أطفال العالم عام 2006: "الإقصاء والتهميش"، على عدة دلالات خطيرة وبالغة الأهمية. فهو يلقي الضوء هذا العام على الأطفال المستثنين الذين يصعب الوصول إليهم، وهم أطفال العالم الأكثر فقرًا الذين يعانون من الاستغلال والإساءة، ويلقى الضوء على مشاكل الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة، والأطفال المهمشين والمبعدين وتجمعاتهم التي أصبحت بمثابة مجتمعات تعيش في الظل وسط التدفق المتزايد لأعداد السكان حولها.

ويبحث التقرير في العواقب المترتبة على إهمال احتياجات هؤلاء الأطفال والذين ينمون دون أن يحظوا بالقدر الكافي من الرعاية الصحية والتعليم الأساسي، ويعانون من وطأة ما يتعرضون له من إساءة واستغلال وعنف لأنهم بعيدون عن أنظار الحكومات والمؤسسات التي تحاول حمايتهم. كما يبرز التقرير في تقييمه الشامل حالة أكثر أطفال العالم عرضة للخطر، ويؤكد على أن حقهم في الاستمتاع بطفولتهم في صحة وأمان أصبح أمرا صعب التحقيق، نظرا لأن هؤلاء الأطفال يعانون من الإهمال من جانب حملات وجهود التنمية، ولا يجدون لقضاياهم مكانًا ضمن مواضيع الحوار والنقاش العام أو عناوين الأخبار، فغالبًا ما يتم تجاهلهم في كل شيء، بدءًا من التشريع والجدل العام، وصولًا إلى الإحصائيات والأنباء. ويعتبر التقرير بمثابة دراسة شاملة للتوجهات العالمية التي تؤثر على الأطفال كما يعد مصدرا للتقييم التفصيلي للبيانات الحديثة الخاصة بهم.

اتجاه معاكس لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية

إن بلوغ غايات الألفية التنموية والتي سبق تحديدها في صورة أهداف يراد تحقيقها بحلول العام 2015، خاصة القضاء على الجوع والفقر الشديدين وتوفير التعليم الابتدائي والأساسي لجميع الأطفال من الجنسين في كل مناطق العالم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقليص نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتطوير صحة الأمهات ومحاربة الأوبئة وأمراض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والملاريا وغيرها من الأمراض، وتقليص نسبة الأشخاص غير القادرين على الحصول على مياه صالحة للشرب بنسبة النصف، يتوقف كل ذلك على الوصول إلى الأطفال ذوى الأوضاع الهشة والمعرضين للخطر في شتى أنحاء العالم النامي. والثابت أنه لا يمكن تحقيق تقدم أو نمو دائم إذا ما استمر التغافل أو تجاهل هؤلاء الأطفال الأكثر عوزا والأشد احتياجًا وفقرًا وهشاشة وخطرًا والذين يعانون من جراء العنف والاستغلال وسوء المعاملة.

إحصاءات مذهلة

وتورد الإحصاءات أرقامًا مثيرة ومذهلة تلقي ضوءا كاشفا على مأساة هؤلاء الأطفال: فهناك طفل من بين كل ستة أطفال يموت قبل بلوغه سن الخامسة، وذلك رغم النمو الاقتصادي الذي يشهده العالم والتطور غير المسبوق في القطاعات التنموية. ويزداد ارتفاع هذا المعدل في عديد من الدول، من بينها على وجه الخصوص العراق واليمن والسودان وجيبوتي. كما تكشف هذه الإحصاءات بوضوح عن حقيقة مؤسية تتمثل في أن الملايين من أكثر أطفال العالم فقرًا قد سقطوا تماما من حسابات حكوماتهم، نظرا لأنه لم يتم تسجيل ولادتهم بشكل رسمي. ومن المؤكد أن هؤلاء الذين لا يسجلون عند الولادة هم الأكثر عرضة للنسيان والتهميش، وأن مشكلاتهم تضخمت إلى حد كبير، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أن ثلث الأطفال الذين يولدون في أرجاء العالم كل عام، والبالغ عددهم مائة وخمسين مليونًا ليسوا مسجلين، وأن هذه النسبة ذاتها آخذة في التزايد، كما أن نسبة متغيرة من حالات الولادة في البلدان النامية ـ باستثناء الصين ـ لا يتم تسجيلها، وهو ما يعنى عدم تمتع هؤلاء الأطفال بحقوق المواطنة، وبالتبعية فإن الافتقار إلى حقوق المواطنة يعنى فقدان القدرة على الاستفادة من خدمات التعليم والرعاية الصحية المناسبة وغيرها من الخدمات.

ظاهرة اختفاء الأطفال

ومن المهم ذكر أنه عندما لا يتمتع هؤلاء الأطفال بوجود قانوني رسمي، فإن ذلك يعنى أيضًا إمكانية أن يكون الملايين من بينهم عرضة للاختفاء عن الأنظار، مما يفرض ضرورة سن قوانين جديدة تتضمن من بين ما تتضمنه وجوب تسجيل المواليد الجدد بشكل رسمي، عبر توفير أنظمة تسجيل أكثر كفاءة، ومحاربة الروتين، ومن ثم التصدي للأسباب التي تمكن المتاجرين في البشر من العمل على "إخفائهم" دون أدنى خوف من العقاب. ومن منظور أن مسألة تهريب الأطفال والإتجار بهم أصبحت مشكلة كونية، إذ لا تنتشر فقط في العالم النامي، فغالبًا ما يأتي الطلب من بلدان العالم المتقدم.

وتتفشى اليوم ظاهرة الإتجار بالأطفال، بل وبيعهم في بعض الأحيان لأغراض تتعلق بتجارة الجنس كنشاط من أسوأ أنشطة أشكال الاستغلال والتمييز، إذ تشير المعلومات إلى أن ما يقرب من مليوني طفل قد تم الزج بهم في هذه التجارة، ومما يعزز من تهريب الأطفال بهدف استغلالهم الجنسي ومن تفاقم هذه التجارة جزئيا اليوم، انتشار رحلات الطيران الرخيصة التي جعلت هذا النوع من السياحة الجنسية أكثر سهولة من ذي قبل، خاصة مع انتشار شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ومن بين أشكال الإتجار في الأطفال، تورد الإحصاءات أيضا أن 5,7 مليون طفل يتم بيعهم كعبيد، وأن 1,2 مليون طفل يتم الاتجار بهم كل سنة لأغراض أخرى.

عمالة الأطفال

وبما أن الأطفال الذين يفتقرون إلى الخدمات الحيوية هم الأكثر تعرضًا للاستغلال نظرًا لعدم حصولهم على ما يكفي من معلومات لحماية أنفسهم ولقلة الخيارات الاقتصادية المتاحة لهم، تنتعش، من ثم، ظاهرة عمالة الأطفال، حيث ترصد المعلومات أن نحو 246 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 ـ 17 سنة، يمارسون أعمالًا في كل أنحاء العالم، حسب آخر وأحدث إحصاءات قدمتها منظمة العمل الدولية.

ويلاحظ أن نحو 70 في المائة من هؤلاء (171 مليون طفل) يعملون في ظروف صعبة وخطرة، مثل المناجم والكيماويات والزراعة أو مجالات أخرى تتطلب الاحتكاك بماكينات خطيرة. كما تقل أعمار 73 مليونا من بين هؤلاء الأطفال عن سن العاشرة. وبسبب ضعف بنيانهم الجسدي فإنهم معرضون إلى الإصابة بالأمراض الناجمة عن العمل أكثر من ●●●

(*) خبير في الشؤون العربية

تعرض البالغين لها، وبطبيعة الحال، فهم أقل وعيًا بالمخاطر المرتبطة بالعمل التي تواجههم. ومن المعروف أنه في سياق رصد عمالة الأطفال، عادة ما يتم نسيان أولئك الذين يستخدمون في المصانع والخدم المتعاقدين والذين يبقون بمنأى عن الخدمات المختلفة. وفي السياق نفسه، ورغم أن البعض الآخر من الأطفال، مثل أطفال الشوارع، يعيشون على مرأى من المجتمع والجميع، فإنهم لا يتمتعون بالحماية والخدمات الأساسية، ولا يتحمل هؤلاء الأطفال سوء المعاملة فحسب، بل إنهم محرومون من التعليم ومن خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الحيوية التي يحتاجونها للحياة والنمو.

أطفال تحت نير الاحتلال

وفيما يتعلق بشريحة الأطفال الذين يعانون تحت نير الاحتلال، فإنه بسبب ظروف وواقع الاحتلال، كما هو الحال في فلسطين والعراق، ضمن بلدان أخرى، فإن بروز مؤشرات الانهيار الاقتصادي تتبدى للعيان وتتمثل في انخفاض الدخل العائلي وشح الرزق وتفاقم البطالة بين أفراد المجتمع. ومثل هذه المؤشرات تزيد من مساحة من يعيشون تحت خط الفقر، ومن ثم التأثير بشكل سلبي كبير على الظروف المعيشية والحياتية لمثل هؤلاء الأطفال، فضلًا عن تدني مستوى الخدمات ووجود حالات سوء تغذية حادة ومزمنة وتزايد حالات فقر الدم لدى الأطفال، وما تعانيه تنمية الخدمات الصحية تحت الاحتلال من مشكلات ملحة وعوائق كبيرة. إضافة للأوضاع غير الآدمية وغير الإنسانية والحاطّة بالكرامة للأطفال داخل سجون الاحتلال.

الأطفال الجنود

ومما له صلة، فهناك الأطفال العالقون في النزاعات المسلحة وهم الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالحروب ولا يتم احتسابهم أو تزويدهم بالخدمات الوطنية. وغالبا ما يتعرض الأطفال الذين يتم تجنيدهم في النزاعات المسلحة إلى الاغتصاب وبعض أشكال العنف الجنسي الأخرى، إضافة إلى وجود تفاوت كبير في مجال الخدمات المقدمة للطفولة، لاسيما في بعض مواضع الشرق الأوسط وأفريقيا لوجود بعض الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار وتقع تحت سيطرة حكومات هشة مما يجعل حصول الأسر والأطفال على الخدمات الأساسية تحديًا كبيرًا وصعبًا. وبهذا الخصوص رصدت الإحصاءات أن غالبية الدول التي تعاني من نسبة وفيات أطفال مرتفعة، شهدت نزاعات مسلحة، ففي سيراليون لوحظ أن عدد 283 من بين كل ألف طفل يموتون دون الخامسة، تليها أنغولا التي تصل النسبة فيها إلى 260 في الألف، والنيجر 259 في الألف وأفغانستان 257 في الألف وليبيريا 235 في الألف والصومال 225 في الألف ومالي 219 في الألف.

يذكر في هذا الصدد أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بذلت وتبذل جهودا كبيرة في مجال توفير الحماية للأطفال المضارين بفعل النزاعات المسلحة، وهي جهود تشمل إقامة البرامج الخاصة بحمايتهم كما تشمل برامج تقديم المساعدات اللازمة لهم ولأسرهم، وذلك ضمن عملها في مناطق النزاعات من أجل المساعدة على تطبيق القانون الدولي الإنساني الذي يوفر الحماية للفئات المستضعفة ومن بينها النساء والأطفال.

التمييز النوعي والعرقي

ومما لا شك فيه أن انعدام الاستقرار وعدم المساواة من العوامل الرئيسية لظاهرة التهميش والاستبعاد. كما يعد التمييز على أساس النوع أو العرق أو الإعاقة من عوامل إقصاء الأطفال، حيث يعانى الملايين منهم من التمييز والاستغلال، وهم بعيدون عن انتباه العالم. وبهذا الخصوص، يبرز حرمان الملايين من الفتيات من التعليم، ويواجهن مشكلات في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية أو إتمام تعليمهن نتيجة استمرار التفاوت الكبير بين فرص الفتيان والفتيات وعدم المساواة بين الجنسين بهذا الشأن. وتربط الدراسات بين عدم التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي من ناحية، والفقر من ناحية أخرى، حيث سجل أن نسبة 77 في المائة من الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس ينحدرون من العائلات الأكثر فقرًا في الدول النامية.

ونلاحظ أن هذه الظاهرة تبرز أكثر في دول أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (84 في المائة) وفي دول شرق وجنوب أفريقيا (80 في المائة). أما على صعيد الزواج المبكر وأثره السلبي على الأطفال، فقد لوحظ أيضا أن زواج الفتاة قبل سن 18، لا يزال شائعًا في الدول النامية، إذ أن الفتاة بزواجها المبكر تفقد مزايا حياة الطفولة وتنتقل إلى ممارسة دور الأم، وذلك رغم أن الفتاة في سن الثامنة عشرة من العمر تعد طفلة بحسب ما ورد في "اتفاقية حقوق الطفل".

وعلى صعيد الأرقام الكاشفة لهذه المشكلة، تورد الإحصاءات أنه في عام 2005، تزوجت 48 في المائة من الفتيات في جنوب آسيا تحت سن 18، مقابل نسبة 42 في المائة في أميركا اللاتينية و29 في المائة في منطقة الكاريبي. وتتباين هذه النسب في دول أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن النيجر تحتل أعلى نسبة (77 في المائة) بين الدول التي تتزوج فيها الفتيات قبل سن 18، تقابلها جنوب أفريقيا بأدنى نسبة (8 في المائة فقط).

معاقون ومشردون بلا وطن وضحايا للإيدز

كما تجدر بالذكر ضرورة لفت الانتباه إلى وضعية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والذين عادة ما يبقون في المنزل ولا يمكنهم الذهاب إلى المدرسة أو عيش حياة طبيعية. وقد تفعل العائلات ذلك أحيانًا بدافع الخجل أو بداعي القلق من وصم أطفالها المعاقين.

وتشير التقديرات إلى أن 150 مليون طفل يعيشون بإعاقات على مستوى العالم، ولا يحصل الكثيرون من بينهم على فرص للتعليم والرعاية الصحية والدعم الغذائي بسبب التفرقة المعتادة.

وهناك أيضا ما يطلق عليه فئة "الأطفال بلا وطن" وهم الأطفال الذين يولدون لأب وأم من جنسيتين مختلفتين أو للعائلات اللاجئة أو لمجموعات الأقليات العرقية والذين يتم تركهم عادة بلا جنسية ومن دون إمكانية للالتحاق بالمؤسسات التعليمية أو التمتع بالخدمات الأخرى، إضافة إلى ما يحدث من حرمان لأطفال الأقليات العرقية ومجموعات السكان الأصليين من الحصول على الخدمات الأساسية. كما يشهد العالم ظاهرة متفاقمة جديدة تتمثل في تزايد الأطفال اليتامى جراء وفاة ذويهم بمرض فقدان المناعة المكتسبة. وهؤلاء بلغ تعدادهم أرقاما عالية، وهم يتعرضون للنبذ أو للتشريد من قبل مجتمعاتهم لمجرد أنهم أصبحوا بلا عائل ونتيجة للتمييز والتفرقة الاجتماعية وفقدان القدرة على الاهتمام الكافي بهم ليصبح شأنهم في ذلك شأن المعاقين والمصابين بفيروس الايدز والأطفال الجانحين والعاملين وأطفال الشوارع والأطفال المنتمين للأقليات في المجتمع.

والقول الخاتم، أن هذه الإحصاءات والبيانات تمثل صدمة وصرخة تنبيه للجميع للنظر نحو هذه الفئات والعمل على تلبية احتياجاتها في ضوء الارتفاع الملحوظ في أعداد الأطفال الذين يتعرضون للإساءة والاستغلال والتمييز والإقصاء والتهميش، مما يفرض أهمية اتخاذ تدابير فاعلة وجريئة، لا تتعلق فقط بالحكومات ولكن أيضًا بكافة قوى المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعدم إغفال جهود التنمية الحالية لهذه الفئات وأهمية بناء بيئة واقية لحمايتهم وتسليط الضوء على واقع معاناتهم وضرورة وضع السياسات والبرامج والفعاليات ذات العلاقة والإسراع في تنفيذها ●

في يوم «اليد الحمراء»: اللجنة الدولية تطالب بوضع حد لتجنيد الأطفال أو لاستخدامهم في مهام أخرى بالجيوش

التزامات باريس تتضمن رفع سن التجنيد إلى 18 سنة

ظاهرة الأطفال الجنود

هل تضع «التزامات باريس» حدًّا لها؟

ذات يوم أرغمنا قادتنا على المشاركة بقتل عائلة. وقررت الهرب فالتجأت إلى الغابة، لكن بعض الجنود عثروا عليَّ وأعادوني إلى المعسكر، وهناك سجنوني وأخذوا يضربونني كل يوم. أشعر اليوم بالخوف، فلست أعرف القراءة، وأجهل مصير عائلتي. فلم يعد لي مستقبل، وضاعت حياتي. ولم أعد أستطيع النوم في الليل، إذ تطاردني كوابيس تلك الأشياء المرعبة التي شهدتها وشاركت فيها كجندي!

كالامي
طفل كونغولي ـ 15 عاما

عقب وصولي هناك بسبعة أسابيع اندلعت معركة. كانت هجوما على الميليشيات. قتلنا حوالي سبعة منهم، وقتلوا واحدا منا. وكان علينا أن نشرب دمهم لكي نتغلب على خوفنا. فقط الخائفون منا كان عليهم أن يفعلوا ذلك. وكنت أكثر الجميع خوفا، لأنني كنت الأحدث والأصغر!

أدريانا
فتاة كولومبية ـ 12 عاما

يمثل المقتطفان السابقان عينتين من أقوال بعض الأطفال الذين قادتهم ظروفهم التعسة للانخراط رغما عنهم في صفوف المحاربين بقيادة أمراء الحرب في بلديهما. وهما نموذجان لحال هذه الفئة من الأطفال التي تعرضت للزج بها في جحيم الظلمات الذي تمثله النزاعات المسلحة الدائرة اليوم على صعيد العالم.

وتقدر الإحصاءات التي توردها بعض المنظمات الإنسانية المهتمة بهذا الشأن عدد هؤلاء الأطفال بحوالي الثلاثمائة ألف طفل على صعيد العالم. بينما تتحدث منظمة اليونيسف عن تجنيد أكثر من 250 ألف طفل عام 2006، بعضهم لا يتجاوزون السابعة من العمر.

أطفال مغدورون في مستقبلهم

بمزيد من المحاولة لإلقاء الضوء على هذه الإشكالية، نجد أنه على الرغم مما تعانيه نسبة كبيرة من البلدان الأقل نموا أو التي تجتاحها النزاعات من نتائج أوضاع اجتماعية واقتصادية يدفع ثمنها الأطفال الفقراء، فيلقى بهم إلى الجوع والتشرد، إلا أن العقود الثلاثة الماضية شهدت ما يمكن تسميته بالجريمة التي ارتكبت في حق نسبة لا يستهان بها من هؤلاء الأطفال، ونعني بها ما وقع عليهم بفعل النزاعات المسلحة وتعرضهم للاقتياد إلى صفوف المحاربين. ولعل المتابع لما تناقلته وسائل الإعلام في هذه الحقبة يرتاع لما آل إليه حال هؤلاء الأطفال الجنود من سيراليون إلى كولومبيا ومن ليبيريا والكونغو إلى كمبوديا ونيبال، فنماذج البلدان التي شهدت هذه الظاهرة تفوق الحصر.

وعلى مدى السنوات المشار إليها، وما سبقها من عقود مضت، كان إشراك الأطفال في الأعمال الحربية يعد انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، وظل هذا الانتهاك بمثابة الملف المفتوح الذي يصعب غلقه بالنسبة لكافة العاملين بمجال حقوق الإنسان.

العجز عن الإدراك، ولغة هدر الدماء

في العام 1999 وبمناسبة مرور 50 عامًا على اتفاقيات جنيف، قامت اللجنة الدولية باستطلاع واسع للمقاتلين ولضحايا الحروب التي يخوضها هؤلاء المقاتلون تحت عنوان "الناس في الحرب". وتكلم بعض الذين أجابوا عن الأسئلة المطروحة عن التجربة التي عايشوها حين جندوا وشاركوا في الحرب وهم لا يزالون أطفالًا: من الافتقار إلى النضج الذي يدفع الأطفال إلى ارتكاب أعمال غير محسوبة العواقب إلى الصدمة التي لا تمحى ولا يمكن عمومًا تصحيحها والتي تستمر طويلًا حتى بعد انتهاء المعارك.

وقد تكلم معلم أفغاني عن "ثقافة الكلاشينكوف"، بينما اعتبر مدني صومالي أن الأطفال لا يفهمون اليوم إلا لغة واحدة هي لغة هدر الدماء. وصرح عسكري صومالي أن الأطفال الجنود ليسوا ضحايا فحسب، فهم يلجأون إلى القوة المفرطة ويطلقون النار بدون سبب وغالبًا ما لا يدركون نتائج أعمالهم والمعاناة التي يفرضونها على الضحايا.

ICRC

إنه البؤس!

ومع انحدار الأوضاع وتفاقم التوترات في بؤر كثيرة، يتزايد عدد الأطفال المنخرطين طوعًا أو المجندين قسرًا في المجموعات المسلحة بإطراد في النزاعات الراهنة رغمًا عن القانون ●●●

الدولي الإنساني الذي يقضي بأنه "يجب على أطراف النزاع اتخاذ كافة التدابير الممكنة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف، بوجه خاص، أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء الأطفال الصغار في قواتها المسلحة. ويجب على أطراف النزاع في حالة تجنيد هؤلاء ممن بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا بعد الثامنة عشرة أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنًا"

وكان من الواضح أن الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاعات مع أسرهم أو وحدهم، لكونهم ينحدرون من أسر فقيرة ليس بوسعها الفرار أو لأنهم انفصلوا عن أقربائهم أو لكونهم من المهمشين، هم المرشحون المحتملون للتجنيد، أو للإرغام على الانخراط في المجموعات المسلحة. وإذ يعانون الحرمان من كل حماية عائلية أو تعليم أو أي شيء من شأنه أن يعدهم لحياة الكبار، فإن صغار المجندين هؤلاء لا يكادون يتصورون حياتهم خارج إطار النزاع. ويعد الانخراط في مجموعة مسلحة وسيلة لكفالة بقائهم على قيد الحياة.

وقد دلت عمليات الرصد على أن الأطفال الذين يشاركون في الأعمال العدائية لا يعرضون حياتهم للخطر فحسب، وإنما يشكل سلوكهم، وهو كثيرًا ما يتسم بالرعونة ويفتقر إلى النضج، خطرًا أيضًا على المحيطين بهم.

حماية خاصة

وينص البروتوكول الثاني على أن الأطفال دون الخامسة عشرة الذين يشاركون في الأعمال العدائية بصورة مباشرة يظلون يتمتعون بالحماية الخاصة التي يكفلها القانون الدولي الإنساني. وهو يعتبر أن تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني التي توفر حماية خاصة للأطفال هو بمثابة مسؤولية جماعية معنوية. وتقع هذه المسؤولية على عاتق الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف التي يتعين عليها احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامها.

إسهامات اللجنة الدولية في تطوير القانون

تولي اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها الإضافيان أهمية كبرى لحماية الأطفال، سواء بواسطة الأحكام التي تشمل مجمل السكان المدنيين أو الأحكام المكرسة بالكامل للأطفال. وقد أسهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بلورة معاهدات أخرى تكفل حماية مماثلة مثل اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة المعتمد في العام 2000، الذي تنص المادة 8 منه على أن تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة يعد جريمة حرب.

وتنص اتفاقية حقوق الطفل بشكل عام على أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة. كما تحظر التجنيد الإجباري للأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر في القوات المسلحة، وتدعو الدول الأطراف إلى رفع الحد الأدنى لسن التطوع. أما عن المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة النظامية، فإن الاتفاقية تحظر عليها تجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية. وتجدر الإشارة إلى أن البروتوكول الاختياري يطالب الدول الأطراف بأن "تتعاون في تنفيذ هذا البروتوكول، بما في ذلك التعاون في منع أي نشاط يناقض البروتوكول وفي إعادة تأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يقعون ضحايا أفعال تناقض هذا البروتوكول، بما في ذلك التعاون التقني والمساعدة المالية. ويتم الاضطلاع بهذه المساعدة وبهذا التعاون بالتشاور مع الدول الأطراف المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة".

مجرد خطوة أولى

وبينما يشكل هذا البروتوكول تقدمًا ملحوظًا، فإنه ليس سوى خطوة أولى في المعركة ضد تجنيد الأطفال واشتراكهم في الأعمال العدائية. وتتعلق نقطة الضعف الأولى في هذا البروتوكول بالحد الأدنى لسن التجنيد الطوعي في القوات الحكومية والذي لم يتم تحديده كثمانية عشر عامًا. فكيف نستطيع في الواقع التأكد من أن الطفل قد تم تجنيده طوعًا؟ وتتصل نقطة الضعف الثانية بالحظر المفروض على الحكومات بشأن الاشتراك المباشر للأطفال في الأعمال الحربية. (ولكن ماذا عن الاشتراك غير المباشر؟) أضف لذلك أن المادة 3 من البروتوكول التي تدعو إلى رفع سن التجنيد التطوعي لا تنطبق على المدارس العسكرية.

التزامات باريس تتويج لعمل متواصل

"وضع النصوص القانونية وحده لا يكفي لمنع الانتهاكات"

تلك هي الحكمة، بل والقناعة التي تسكن أذهان العاملين بالمجال الإنساني، والتي جاءت نتيجة تراكم خبراتهم المتحصلة من تواجدهم على صلة بما يدور في الحروب والنزاعات المسلحة. فالعمل من أجل إقرار قانون أو قاعدة لابد له من إرادة تحفزه، ومن استمرارية في اليقظة من أجل الوصول إلى تطبيقه على الأرض. لذا تظل قضية منع تجنيد الأطفال وتجنيبهم آلام نتائج الحروب بمثابة الشغل الشاغل للإنسانيين، ولمنظماتهم التي تعمل لهذا الغرض.

ضمن هذه المنظمات والهيئات، تشكل "التحالف من أجل وقف استخدام الأطفال كجنود في النزاعات المسلحة"، الذي يستخدم رمز "اليد الحمراء" أو الكف الأحمر، وهو الائتلاف الذي تمكن مؤخرا من حشد العديد من المنظمات، إضافة إلى حكومات حوالي 60 بلدًا للاجتماع في فبراير/ شباط الماضي للتعهد بالقيام بالمزيد من العمل للحيلولة دون استخدام الأطفال كمقاتلين وباتخاذ ما يلزم لمساعدة المحاربين الشباب على استئناف حياة طبيعية. وقد تقدم المشاركون بما أُطلق عليه اسم "التزامات باريس" التي تضمنت رفع سن التجنيد إلى 18 سنة.

أنشطة مزدوجة

في هذا الاجتماع ساهمت اللجنة الدولية بشكل مكثف في صياغة هذه الالتزامات. ويقول "آلان آيشليمان"، رئيس شعبة الحماية في المنظمة، "إن الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدولية في هذا المجال مزدوجة: إننا نساعد على وضع القواعد والمعايير الدولية ونركز على الوقاية وإعادة إدماج المحاربين الشباب على حد سواء. ونحاول، بشكل أوسع، ضمان حصول الأطفال في الحرب على الرعاية الطبية اللازمة والغذاء والمياه. وكلما كان ذلك مأمولًا أو ممكنًا، نجمعهم بعائلاتهم". وفي هذا الشأن، يجدر التذكير بأن اللجنة الدولية جمعت بين عامي 2005 و2006 شمل حوالي 4000 طفل بعائلاتهم في البلدان المتضررة من النزاعات في مختلف أرجاء العالم، مثلًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا ونيبال. وأكثر من 800 طفل منهم كانوا قد انخرطوا في صفوف القوات المسلحة أو غيرها من الجماعات المسلحة في بلدانهم.

كلمة أخيرة تبقى للإنساني في هذا الصدد، وهي أن صدور "التزامات باريس" المشار إليها لن تكون سوى جولة أخرى من جولات العمل لتفعيل تطبيق القانون على الأرض، وهي جولة لا شك ستعقبها جولات لحث الدول والقوى الأخرى المعنية بضرورة الالتزام بهذه الالتزامات، لا خوفا من التعرض للمساءلة، وإنما استجابة لنداء المستقبل الذي ينتظر الأجيال المقبلة على صعيد العالم. فرفقا بالأطفال ●

ICRC

Al-Insani ♦ Spring 2007

كلمات

أحيانًا تكون الحرب شرًا لابد منه، وبغض النظر عن ضرورتها فهي دائمًا شر وليست شيئًا خيّرًا أبدًا. فنحن لن نتعلم أبدًا كيف نحيا معا في سلام عن طريق قتل كل منا لأطفال الآخرين.

جيمي كارتر

تشرشل

لا تصدق أبدًا أن أي حرب يمكن أن تكون ناعمة وسهلة، لأن أي شخص يمضي في رحلة إلى المجهول لن يكون بوسعه معرفة المد والجزر والأعاصير التي ستصادفه. إن رجل الدولة الذي يذعن لحمى الحرب عليه أن يدرك أنه متى ما أعطى إشارتها، فإنه لن يصبح موجهًا لسياستها، بل عبدًا لأحداثها غير المتوقعة والتي لا يمكن التحكم فيها.

ونستون تشرشل

أسرع طريق لإنهاء الحرب هو خسارتها

جورج أورويل

جيمي كارتر

بعد كل ما حصل من حقنا وحق أمثالنا التساؤل: إلى أين نحن سائرون؟

سليم الحص

رئيس الوزراء اللبناني الأسبق

الكل يعيش في ظلال الخوف. ويكاد يموت خوفًا قبل أن يأتيه الموت على يد شقيقه ابن أمه وأبيه!

طلال سلمان

رئيس تحرير جريدة السفير

جورج أورويل

لا يمكن التذرع بالحرب، أو بحالة الطوارئ، أو بأي سبب قهري يهدد الأمن الوطني، لتبرير الاختفاء القسري

جاكوب كيلنبرغر

لسوء الحظ، البلاد الفقيرة في الجنوب، سوف تعاني من أوخم العواقب طبقًا لمعظم التقديرات المستقبلية

نعوم تشومسكي

"عندما علم زوجي أن ابننا مسجون في غوانتانامو، سقط فاقد الوعي. وبقي ثلاثة أيام بدون أكل أو شرب، لا يريد أن يرى أحدًا أو يكلم أحدًا، منذ ذلك الوقت ونحن لا ننام الليل، ونسأل الله أن يفك أسر ابننا قريبًا!»

والدة أحد السجناء

معتقل غوانتانامو يكمل عامه الخامس

منذ بداية ما يسمى الحرب على الإرهاب، تحول معتقل غوانتانامو بخليج كوبا إلى ما يشبه أحد ملامح هذه الحرب، وهو ملمح لاقى من الاحتجاجات والمعارضة على صعيد العالم ما لم يلقه ملمح آخر، سواء من جانب الجهات الداعية إلى حقوق الإنسان أم من وسائل الإعلام العالمية والعربية التي راحت تبرز باستمرار صور وأنباء المعتقلين خلف أسواره كما راحت تبرز معاناة عائلاتهم التي ظلت تتفاقم يوما بعد يوم في ظل عدم معرفتهم لمصائر ذويهم.

وعقب مرور أكثر من خمس سنوات على إنشاء هذا المعتقل تصاعدت مجددا الاحتجاجات التي تدين إنشاءه وكيفية معاملة نزلائه من قبل محتجزيهم.

ضمن هذه الاحتجاجات جاءت دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى "إغلاق هذا المعتقل"، فيما انتقد عدد من زعماء العالم بشدة "معسكر الاعتقال الذي اعتُقل الناس فيه من دون محاكمة على مرّ خمس سنوات". وتمنوا أن "لا يظهر أي معتقل على غراره في بلادهم".

اللجنة الدولية والولايات المتحدة تباين في وجهات النظر

ومع إقرار اللجنة الدولية بالتحدي الهائل الذي تواجهه الولايات المتحدة وبلدان أخرى في حمايتها لمواطنيها إزاء تهديد الإرهاب. إلا أنه ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، وعلى ضوء ما تلاها من أعمال احتجاز كانت هناك تباينات مهمة في الرأي بين اللجنة الدولية والقوى الحاجزة حول الوضع الساري بشأن الأشخاص المحتجزين بأماكن احتجاز أميركية في "باغرام" بأفغانستان وخليج غوانتانامو بكوبا. وفي "شارلستون" بالولايات المتحدة الأميركية.

ومن المعروف أنه ما زال يحتجز عدد كبير من الذين قبض عليهم في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب في أماكن الاحتجاز الأميركية المشار إليها. إضافة لما ذكر وفقًا لتصريحات علنية من مصادر رسمية أمريكية، من أن هناك أيضًا عددًا من الأشخاص في السجن الانفرادي محتجزون في أماكن لم يكشف عنها.

وفي إطار تكليفها من قبل المجتمع الدولي في رعاية اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها المكملة، ظلت اللجنة الدولية تزور المحتجزين في "باغرام" و"قندهار" وخليج "غوانتانامو" وفي "شارلستون". كما وجهت اللجنة الدولية مرارًا نداءات إلى السلطات الأميركية من أجل الوصول إلى الأشخاص المحتجزين في الأماكن التي لم يعلن عنها. وتمثل زيارات اللجنة الدولية إلى "باغرام" و"قندهار" وخليج "غوانتانامو" استمرارًا للعمل الذي ظلت تقوم به المنظمة في أماكن الاحتجاز في أفغانستان خلال الحرب عام 2001.

ناشطون من 20 دولة يتظاهرون في برلين مطالبين بإغلاق معسكر الاعتقال في غوانتانامو. أحد المتظاهرين يمثل دور معتقل في ذلك المعسكر.

AFP

مسؤولية السلطات الأميركية

بشأن "باغرام" وخليج غوانتانامو و"شارلستون"، أوضحت اللجنة الدولية باستمرار إن مسؤولية ضمان معاملة الأشخاص المحتجزين وفقًا للقانون الدولي الإنساني وبقية القوانين الواجبة التطبيق تقع على عاتق السلطات الأميركية.

قضايا قانونية تستحق التشديد

إن احتجاز الأشخاص الذين أسروا أو اعتقلوا في إطار "مكافحة الإرهاب" كان يجب أن يتم ضمن إطار قانوني واضح وملائم ومع الضمانات الإجرائية ذات الصلة. فلا يمكن احتجاز أي شخص محروم من حريته أو استجوابه خارج إطار قانوني مناسب. فالأشخاص المحتجزون لأسباب تتصل بالنزاعات المسلّحة كما هو الحال في أفغانستان يخضعون لنظام القانون الدولي الإنساني، ويجب أن يعاملوا وفقًا لذلك. أما الأشخاص المحتجزون خارج حالة نزاع مسلّح فلديهم حقوق متضمنة في عدد من الفروع القانونية الأخرى مثل القانون الدولي لحقوق الإنسان وأحكام القوانين الوطنية ذات الصلة. وقد اعتمدت اللجنة الدولية طريقة بحث كل حالة على حدة لتمييز الحالات الناجمة عن "مكافحة الإرهاب" وتصنيفها باعتبار أنها نزاعات مسلحة أو ليست نزاعات مسلحة. وهي ترى أن وضع المحتجزين يجب أن يحدد بناء على القواعد ذات الصلة.

وهناك حاليًا طريقتان في النظر إلى الاعتبارات القانونية، فوفقًا للنظرية الأولى، يعتبر جميع المحتجزين في إطار مكافحة الإرهاب مشتبهًا فيهم في قضايا جنائية ويجب أن يعاملوا على هذا الأساس. بينما تعتبرهم النظرية الأخرى أسرى حرب ويجب أن يعاملوا على هذا الأساس. أما اللجنة الدولية فلا تشاطر أيًا من هاتين النظريتين رأيها. فمن الواضح أنه يجوز أيضًا للدول أن تحتجز أشخاصًا لأسباب أمنية قاهرة. وبينما ترحب اللجنة الدولية بأي تطور يقود إلى توضيح مستقبل الأشخاص المحتجزين في غوانتانامو، لا تعتقد أن هنالك حاليًا نظامًا قانونيًا يعالج بشكل مناسب وضع المحتجزين القانوني أو مستقبل احتجازهم.

ونظرًا إلى الظروف الواقعية والقانونية المتغيرة منذ إطلاق الحملة العالمية "لمكافحة الإرهاب" فإن الأشخاص الذين هم بين أيدي السلطات الأميركية ولم يفرج عنهم ولم يقدموا للمحاكمة يجب أن يوضعوا داخل إطار قانوني آخر أي أن توفر لهم مراجعة مستقلة وغير متحيزة لتحديد ما إذا كان الاستمرار في احتجازهم لأسباب أمنية مبررًا أم لا.

رئيس اللجنة الدولية وحقوق المعتقلين القانونية

في مقابلة مع موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2006، شرح جاكوب كلينبرغر رئيس المنظمة موقف اللجنة الدولية من تطورات السياسة الأمريكية والمسائل القانونية المتعلقة بالمحتجزين في إطار الحرب ضد الإرهاب. فالأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو أي عمل إجرامي آخر يمكن ويجب تقديمهم للمحاكمة. ولكن يجب أن يؤمن لهؤلاء الأشخاص الضمانات القضائية الأساسية مثل قرينة البراءة والحق في المثول أمام محكمة غير متحيزة ومستقلة، والحق في مشورة قانونية بواسطة محامين مؤهلين واستبعاد أية دلائل تم الحصول عليها نتيجة التعذيب أو أي شكل آخر من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وتعتقد اللجنة الدولية أن انعدام اليقين بشأن مصيرهم قد أضاف إلى ما يعانيه العديد من المحتجزين وعائلاتهم من ضغوط نفسية وعاطفية.

رسائل الصليب الأحمر همزة الوصل بين المعتقلين وذويهم

بالنسبة إلى أغلبية المحتجزين وعائلاتهم، تشكّل رسائل الصليب الأحمر وسيلة مهمة للحفاظ على اتصالات منتظمة، ومن شأنها بالتالي أن تساعد على تخفيف مشاعر العزلة وانعدام اليقين بشأن المستقبل. وتهدف رسائل الصليب الأحمر إلى تبادل الأخبار الشخصية والعائلية وهي تراقَب من قِبَل السلطات الأميركية. ويتوافق هذا مع ما يحدث في كافة أنحاء العالم التي تزور فيها اللجنة الدولية أماكن الاحتجاز.فخدمة رسائل الصليب الأحمر الموجّهة للمحتجزين وعائلاتهم تعّد عملًا لوجيستيًا كبيرًا يشارك فيه عدد من بعثات اللجنة الدولية في العالم إضافة إلى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في البلدان التي ينتمي إليها المحتجزون. وتُسلّم كل رسالة إلى المحتجزين وإلى عائلاتهم باليد. وبالنظر إلى القيود القائمة، فإن جمع الرسائل وتوزيعها مهمة تستغرق كثيرًا من الوقت.

مراعاة حماية المفرج عنهم

تقابل اللجنة الدولية على انفراد أي محتجز على وشك أن ينقل من خليج غوانتانامو من أجل منحه فرصة الإعراب عن آية مخاوف بشأن اضطهاد قد يتعرض له في حال إرساله إلى بلده أو إلى بلد ثالث. وتنقل اللجنة الدولية بعد ذلك تعليقات المحتجزين، متى كان ذلك ملائمًا، إلى سلطات الاحتجاز وتقدّم التوصيات بشأن ما يتعيّن عمله. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان احترام الحظر المعترف به دوليًا على جميع أشكال نقل شخص إلى سلطة ما إذا كان هناك خطر أن يلقى الشخص معاملة سيئة. وبغض النظر عن آية مشاركة للجنة الدولية، تتحمل السلطات المسؤولية الأولى عن احترام هذه القاعدة وتنفيذ الإجراءات اللازمة. وتتابع اللجنة الدولية جميع حالات المحتجزين الذين نقلوا من خليج غوانتانامو إلى بلدان أخرى لاسيما إذا ما أعيد توقيفهم لاحقًا وحرموا من حريتهم. وتسعى اللجنة الدولية إلى زيارة هؤلاء المحتجزين في مكان احتجازهم الجديد للتأكّد من أن المعاملة التي يلقونها وظروف الاحتجاز مطابقة للمتطلبات القانونية الدولية.وحيثما دعت الحاجة، يحضر مندوبو اللجنة الدولية عمليات الإفراج ويقدّمون الملابس ونفقات السفر من أجل تمكين المحتجزين المحرّرين من العودة إلى عائلاتهم.

حوار متصل مع السلطات الأميركية

تناقش اللجنة الدولية بصورة منتظمة النتائج التي توصلت إليها بشأن "باغرام" وخليج "غوانتانامو" و"شارلستون" مع السلطات العسكرية في المعسكرات ومع مسؤولي الحكومة الأميركية المعنيين في كابول وواشنطن. وقد تم التعامل مع عدد من ملاحظات اللجنة الدولية بشأن ظروف الاحتجاز والمعاملة التي يلقاها المحتجزون في "باغرام" وخليج "غوانتانامو". وعلى حين شعرت اللجنة الدولية بأنها مضطرة للتعبير علنًا عن بعض دواعي قلقها، لاسيما في ما يخص الوضع القانوني للمحتجزين، فإن القناة الأساسية للتعامل مع القضايا المتعلقة بالاحتجاز تبقى حوارها المباشر والسري مع السلطات الأميركية.

السرية ضمانة الوصول للضحايا

كلما قامت اللجنة الدولية بزيارة أماكن احتجاز، فإن النتائج التي تتوصّل إليها وملاحظاتها بشأن ظروف الاحتجاز والمعاملة التي يلقاها المحتجزون تناقش مباشرة وعلى نحو سري مع السلطات المسؤولة. ولا تشكّل "باغرام" وخليج "غوانتانامو" و"شارلستون" استثناءً. ولهذا يجب ألا يفسّر غياب التعليق العلني للجنة الدولية على ظروف الاحتجاز والمعاملة التي يلقاها المحتجزون في نحو ثمانين بلدًا تزور فيها أماكن الاحتجاز بأنه يعني أن ليس لديها دواعي قلق. وتعد السرية أداة عمل مهمة بالنسبة إلى اللجنة الدولية من أجل المحافظة على طبيعة عملها الذي يقتصر حصرًا على العمل الإنساني والمحايد. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان حصول اللجنة الدولية، والأهم من ذلك، حفاظها على إمكانية الوصول إلى المحتجزين في مختلف أنحاء العالم الذين يتم احتجازهم في ظل ظروف بالغة الحساسية لنزاعات مسلّحة أو حالات عنف أخرى. ومن شأن العمل بعيدًا عن أنظار وسائل الإعلام أن يسهّل على اللجنة الدولية وسلطات الاحتجاز تحقيق تقدّم ملموس في أماكن الاحتجاز.واللجنة الدولية معنية أيضًا بعدم السماح باستغلال أية معلومات تنشرها بشأن النتائج التي تتوصّل إليها من أجل تحقيق كسب سياسي ●

مكافحة الاختفاء القسري

معاهدة جديدة تدخل حيز التنفيذ

في كافة قارات العالم، وخلال حقبٍ عديدة، عانت أعداد كبيرة من المعارضين والخصوم، سواء لأعداء خارجيين، أو لأنظمة حكم جائرة، أو لأجهزة قادرة على الاستقواء، من واحد من أبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان، وأشد الجرائم انتهاكا لآدمية الناس في عصرنا، وهي جريمة الاختفاء القسري للأشخاص.

هنا وهناك، وخلال عقود طويلة من الزمن، كانت معاناة أهالي المختفين تتفاقم، حزنا على ذويهم، وعذابا في مواجهة المجهول، فليس أصعب على النفوس من الشلل الواقع عليها نتيجة غموض مصير الأقرباء وقلة الحيلة إزاء هذا الغموض، بل ومن عدم القدرة على معرفة ما آل إليه وضع الشخص المختفي من ظلم وقع عليه وأطاح بوجوده على قيد الحياة والمجتمع أو أزاحه من الدنيا في ظروف غير معروفة.

نضال طويل تكلل بالنجاح

ومع تعدد الأمثلة الدالة على هذا الجور في كل مكان تقريبا، من أميركا اللاتينية إلى آسيا مرورا بكافة أصقاع الدنيا، أصبحت هذه المصيبة بالفعل إحدى المعضلات التي كان على العالم وضع حد لها، وذلك عبر نضال طويل شارك في مسيرته الإنسانيون والقانونيون جنبا إلى جنب مع أهالي المختفين وذلك من أجل سن صك دولي جديد يكفكف دموع العائلات، ويضع حدا لأحزانها، ويحظر ارتكاب هذه الجريمة، ملزما الجميع بحدود الإنسانية، وهو النضال الذي توج أخيرا بظهور هذه المعاهدة الجديدة الملزمة للجميع بوقف هذه الممارسة غير الإنسانية وتجريمها.

أخيرًا، وفي السادس من فبراير 2007 أقيم في باريس حفل الافتتاح الرسمي لتوقيع الاتفاقية الدولية بشأن حماية كافة الأشخاص من الاختفاء القسري. بحضور رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وكان مجلس حقوق الإنسان الجديد التابع للأمم المتحدة قد اعتمد هذه الاتفاقية في التاسع والعشرين من يونيو/ حزيران 2006، وهو ما نوهنا إليه في عدد سابق من هذه المجلة، ومن ثم أحيل نص هذه الاتفاقية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التي عقدت مع نهاية نفس العام وتمت الموافقة عليها من جانب الدول الأعضاء، وذلك بعد 25 عامًا من الحملات التي تديرها عائلات المختفين قسريا من بلدان العالم المختلفة.

إضافة هامة تغني القانون الدولي

تتضمن هذه الاتفاقية الجديدة، التي تعد سلاحا فعالا من أسلحة الضعفاء وصفحة جديدة من صفحات حقوق الإنسان، عددا من البنود التي تمثل إضافة وسابقة هامة في مسار القانون الدولي، فهي تحظر حظرًا مطلقًا الاختفاءات القسرية في وقت السلم وفي وقت الحرب، وتنص على أنه ما من شخص يمكن أن يوضع خارج حماية القانون أبدًا، وتفرض على الدول تجريم الاختفاء القسري، كما تنص على وجوب اتباع إجراءات ملزمة عند احتجاز الأشخاص مثل تسجيل المحتجزين ومنحهم الحق في المثول أمام المحكمة والاتصال بمحاميهم وعائلاتهم. وقد لفتت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الانتباه إلى أنه من الأهمية بمكان وضع آلية دولية لمراقبة تقيد الدول بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وإجراء لتوجيه نداءات عاجلة يمكن اللجوء إليه حيثما اشتبه في وقوع اختفاء قسري، وهو ما تمت مراعاته من قبل الجمعية العامة.

وتعد هذه الاتفاقية أول معاهدة عالمية تعرّف الاختفاء القسري وتحظره. وهي تعرفه بإيجاز على أنه أي اختطاف أو حرمان من الحرية تنفذه سلطات الدولة على شخص ويتبعه رفض تلك السلطات الكشف عن مكان وجود الشخص أو مصيره.

إجماع برغم التحفظات

بطبيعة الحال، وأثناء صياغة الاتفاقية، كانت هناك بعض الدول التي تحفظت عليها، كما أن دولا أخرى صرحت بأنها ستقرّها لكن ستفسرها وفقا لطرق معينة تتّفق مع قانونها الوطني. غير أن هذا الموقف لا يشكل اعتراضا على الاتفاقية. فالدول اعتمدت الاتفاقية بالإجماع مما يعني أنه لم تكن هناك دولة أعربت عن معارضتها لها. وشمل قرار اعتماد الاتفاقية دولا مؤيّدة من جميع القارات، لذلك فهناك من الأسباب ما يدفع إلى التفاؤل، كما عقبت السيدة كوردولا دروجي المستشارة القانونية باللجنة الدولية، فمن المعتقد، والحديث لها: "أنه من الصعب جدًا على دولة ما أن تعارض معاهدة تحاول حظر الاختفاء القسري الذي يعتبر إحدى أسوأ الجرائم، لكن الاختبار الحقيقي سيكون عند تصديق الدول على الاتفاقية، وهو ما سيتطلب توفير تغطية إعلامية عامة وتنظيم حملات كافية من أجل دفع الدول للتصديق على الاتفاقية وإدراجها داخل قوانينها الوطنية. وذلك بحسب مجريات الأمور من الصعب أن يتحقق فورا، وهو ما اتضح من اعتراف بعض الدول في ما سبق بأنها ستأخذ بعض الوقت حتى تدخل تعديلات على قوانينها الوطنية أولا، الأمر الذي يمكن اعتباره مبررا منطقيا. وهو ما نأمل أن لا ننتظر نتائجه طويلا".

مكافحة الإفلات من العقاب وإجراءات وقائية

وتُلزم الاتفاقية الجديدة الدول بإحالة مرتكبي جريمة الاختفاء القسري إلى العدالة. وتشمل هذه التدابير الأشخاص الذين يمارسون الإخفاء القسري على أراضيهم بالإضافة إلى حالات بيان الجرم في حدود ولايات قضائية أخرى: وفي تلك الحالات، تكون الدول ملزمة بمحاكمة المتهم بارتكاب الجريمة أو تسليمه، حتى لا يفلت أحد من حكم العدالة. كما تنص الاتفاقية على عدد من الضمانات الإجرائية للحيلولة دون اختفاء الأشخاص، من بينها ضرورة الإبقاء على كل شخص محروم من حريته في مكان رسمي، وتقييده في سجل، وتسجيل كل تنقلاته. والأهم من ذلك أنها تنص على لزوم السماح لكل محروم من حريته بأن يكون على صلة بالعالم الخارجي، وعلى اتصال بعائلته ومستشاره القانوني، كما يكون للعائلة والمستشار القانوني حق الحصول على معلومات عن الاحتجاز ومكان وجود الشخص. ونظرا إلى خبرة اللجنة الدولية الطويلة في مجال الوقاية، شاركت عن كثب في صياغة هذه الضمانات.

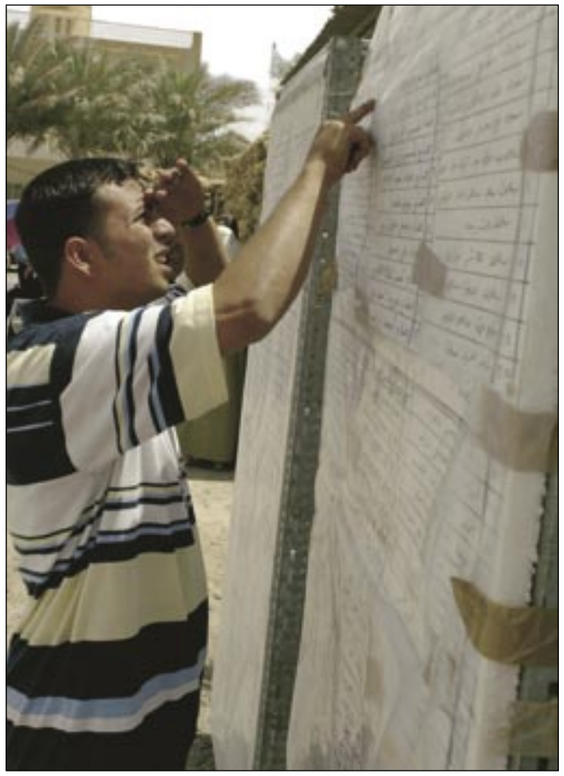
ICRC

تعريف أشمل للضحايا ولجنة دولية لرصد التنفيذ

وتعد هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات التي تقر بأن مفهوم ضحايا الاختفاء القسري لا يقتصر على المختفين فحسب بل يشمل أقرباءهم أيضا. وتعترف بحق العائلات في معرفة مصير أقربائها وحق ضحايا الاختفاء القسري في التعويض عن الضرر الذي ألمَّ بهم. أضف لذلك أنها تنص على إنشاء لجنة دولية مكونة من عشرة خبراء مستقلين يعملون على رصد مدى الامتثال للاتفاقية. ومن المقرر أن يتلقى هؤلاء الخبراء تقارير من الدول بشأن رصد الامتثال لها كما يمكن لهم استلام شكاوى فردية. وفضلا عن ذلك تأخذ الاتفاقية في الحسبان إجراء الأمر بالإحضار الذي يعطي الأقرباء وذوي الشأن الذين يعتقدون أن شخصا ما قد اختفى قسرًا، حق الرجوع إلى اللجنة الدولية مباشرة. وإذا كانت الشكوى موثقة تطلب اللجنة من الدولة البحث عن الشخص المختفي وتحديد مكانه.

فضل يعود لأصحابه

ويعود الفضل في تحقيق ذلك الإنجاز أولا إلى بعض جمعيات أميركا اللاتينية لعائلات ضحايا الاختفاء القسري التي طالبت في عام 1981 بصياغة اتفاقية دولية. ولم تستجب أجهزة الأمم المتحدة لهذا الطلب إلا بعد مضي خمسة وعشرين عاما. وكانت الدول بطبيعة الحال الجهات الفاعلة الرئيسية في المفاوضات لأنها تعد على وجه التحديد بمثابة الأطراف الملزمة بنص الاتفاقية. ومن الضروري الإشارة إلى أن جمعيات العائلات التي أتت من قارات أخرى فضلا عن أميركا اللاتينية، كانت حاضرة طوال عملية الصياغة وكان لحضورها في القاعة خلال صياغة النص أثر مهم في الوثيقة المنبثقة.

الاتفاقية الأولى من نوعها

ومن المعروف أنه كان يُنظر إلى الاختفاء القسري حتى الآن على أنه انتهاك لبعض الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات لا غير، مثل التحرّر من التعذيب، والحق في الحرية أو الحق في الحياة. لكن الاختفاء القسري يفوق كل هذه الجوانب المختلفة. إذ أنه يتميّز بجانب محدد وهو الحرمان، أي حرمان العائلات من الحصول على معلومات عن ذويها. والاتفاقية تقرّ هذا الجانب لأنها ترى في الاختفاء القسري انتهاكًا لحق في حد ذاته. ويتناول نص الاتفاقية بالإضافة إلى ذلك، عددا من القواعد الملزمة الجديدة التي لم تكن واردة في أية معاهدة تتعلق بحقوق الإنسان من قبل، وهي القواعد القائمة على تجريم الإخفاء القسري مباشرة دون الذهاب إلى تفسيرات لقواعد قانونية واسعة تكون قد وردت في اتفاقيات أخرى.

مستقبل منع الاختفاءات القسرية على أرض الواقع

بطبيعة الحال لا يمكن لأية معاهدة دولية على أرض الواقع أن تساعد على تنفيذ حقوق الإنسان إلا إذا كانت نافذة على مستوى القانون الوطني والممارسات وعندما يبدأ العمل بها مع وجود آليات تقمع الانتهاك وتعاقب عليه. إذًا فهذه المعاهدة وحدها لا تكفي. ومن الضروري أن تكون الخطوة التالية عقب التصديق عليها هي تنفيذها. والتنفيذ يعني شيئين: فمن جهة، على الدول أن تسن نصوصا تشريعية وطنية حتى تكون لديها الأدوات القانونية اللازمة لتطبيق الاتفاقية. فيتعين على الدول مثلا أن تدرج الاختفاء القسري كجريمة في قانونها الوطني وإلا فلن تستطيع محاكمة مرتكبي الجريمة. وثانيا، على الدول اتخاذ تدابير عملية مثل توفير التدريب اللازم للموظفين لديها والأهم من ذلك، إحالة مرتكبي الجريمة إلى العدالة بصورة منتظمة. ويتطلب هذا الأمر إرادة سياسية. فالاتفاقية هي مقياس قانوني دولي موضوعي الهدف منه المساعدة على إرساء قاعدة لمكافحة الاختفاء القسري عند وجود الإرادة السياسية.

وحول نظرة العائلات التي عاشت حالة اختفاء قسري إلى هذه الاتفاقية، وما إذا كان هناك أمل في أن تطبق إجراءات ردع على البلدان أو المجموعات التي تستخدم الاختفاء القسري كسلاح حرب، ذكر الخبراء أن هناك بعض جمعيات العائلات التي طالبت بهذه الاتفاقية منذ عام 1981 وهي ترحب طبعًا بهذا الإنجاز العظيم. لكن هناك بالطبع عددًا كبيرًا من ضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم البعيدة كل البعد عن المشهد القانوني الدولي، لذلك لن تتغير الأوضاع بالنسبة لهؤلاء الأشخاص وذويهم إلا بعد تطبيق الاتفاقية. فهل سيكون لها أثر الردع؟ نعود ونقول إن الاتفاقية ليست كافية في حد ذاتها إلا إذا قامت الدول بتطبيقها بجدّية. لذلك، فإن آلية إنفاذ دولية مثل اللجنة المعنية بالاختفاء القسري المقررة بموجب الاتفاقية والتي من خلالها يستطيع أي شخص أن يرفع شكوى إلى جهاز دولي سوى أجهزة الدولة، من شأنها أن تحدث تغييرًا من دون شك ●

مع تعاظم دور شركات قطاع الأعمال في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، تسعى اللجنة الدولية إلى إيجاد صلات مع هذه الشركات وتعريفها بواجباتها وحقوقها في إطار القانون الدولي الإنساني، بهدف أساسي هو حماية الضحايا.

مسؤولية شركات الأعمال الخاصة في مناطق النزاعات

فرد من إحدى شركات الأمن الخاصة، يحرس حقل بترول في كردستان شمال العراق.

AFP

أدى تحرير المال والتجارة المتواكب مع التقدم في مجال الاتصالات في الوقت الراهن إلى إدراج المزيد من الناس في اقتصاد عالمي متكامل على نحو وثيق. ولقد صحب ذلك بزوغ أفكار تعبر عن ضمير عالمي آخذ في التبلور بلا شك. غير أن النزوع نحو التكامل المشار إليه في هذا الاقتصاد المعولم يصطدم بنزوع آخر ـ نحو التفكك. إذ تتسع الهوة بين الغنى والفقر، فيزداد تهميش الفئات التي تعيش على الحافة، وتسقط مناطق كاملة فريسة للعنف واسع النطاق، وفريسة للإخفاق في التنمية ولعدم الاستقرار السياسي، وكلها عوامل تزيد بعضها البعض اشتعالا في دائرة مفرغة.

في ظل هذا الوضع يزداد بشدة تعقد السياسي التي نشهدها إزاء هذه الظاهرة، أصبحت الشركات الخاصة تواجه مؤخرا متابعة متزايدة لمعايير تصرفها إزاء المجتمعات التي تعمل بها، وخاصة الشركات التي تعمل في المناطق التي تشهد اضطرابات سياسية واجتماعية شديدة أو نزاعًا مسلحًا.

وضمن الجهات التي تلعب أدوارا مؤثرة في تلك المتابعة نجد المنظمات غير الحكومية وكذلك الصحفيين الذين يركزون بشدة على الديناميات الاقتصادية التي ترتكز عليها النزاعات المسلحة اليوم. فالإعلام يتعرض يوميًا لدور الموارد الطبيعية في البلدان التي تمزقها الحروب، مثل الذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبترول في الشيشان أو كولومبيا أو السودان، أو الماس في أنغولا وسيراليون. وقد أدت الخلافات التي ثارت حول ما يسمى "ماس الدم" إلى التفاف أكثر من ثلاثين حكومة ومنظمة غير حكومية وصناعة الماس حول مائدة المفاوضات لتنظيم التجارة حتى لا يشعل الماس النزاعات، وحتى لا تشوه النزاعات صورة الماس كرمز للحب.

مخاطر قانونية

نتيجة لذلك، وضع دور الشركات الخاصة في المناطق المعرضة للنزاعات تحت تدقيق جماهيري شديد، وخير مثال على تنوع الحالات ما أوردته الصحف عن أنه في بعض الأماكن في آسيا بإندونيسيا يصطف الناس ليروا قصصًا عن الإيذاء والقتل اللذين ترتكبهما قوات الأمن التي يسمونها "جيش أكسون" أي العناصر الأمنية التابعة لشركة أكسون. كما أقامت منظمة غير حكومية أمريكية دعوى قضائية في الولايات المتحدة ضد شركة البترول العملاقة أكسون موبيل نيابة عن أحد عشر شخصًا من منطقة "آسى" قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب على يد جنود إندونيسيين يتلقون أموالًا من الشركة بموافقة الحكومة. ولهذا الغرض، أعيد إلى الحياة صك قانوني أمريكي يعود إلى قرون، ألا وهو: قانون التعويضات عن الأضرار للأجانب لعام 1789، الذي يتيح مقاضاة الشركات الأمريكية والأجنبية في الولايات المتحدة في حال أي ادعاء بسوء استغلال ـ أو التي تنشط في البلدان التي يجتاحها العنف. فخلال حقبة ما اصطلح على تسميته بالعولمة ونتائجها الراهنة، ومع أشكال التفاعل الآليات الاقتصادية الكامنة وراء الحرب. كما تبرز إشكاليات جديدة يتعين التعامل معها من جانب العناصر الفاعلة المتواجدة على مسرح العالم اليوم، ومن بينها، بل وفي مقدمتها في بعض الأحيان، شركات قطاع الأعمال التي يتعاظم دورها في ظل تراجع الدولة عن جانب كبير من أدوارها في كلٍ من مجالي الإنتاج والخدمات.

تحديات فعلية

وعلى الرغم من أن أثر الشركات العالمية القوية في الدول ذات الاقتصاد منخفض الدخل لا يتطرق إليه شك، إلا أن تنمية الأعمال التجارية تتطلب بيئة آمنة وقابلة لتوقع مسارها وتسمح بالازدهار. وهو ما يضيف تحديات فعلية أمام شركات الأعمال

المشاركة في سوء استغلال ـ المعايير الاجتماعية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا خارج الولايات المتحدة.

نخلص من ذلك إلى أن الشركات العاملة في مناطق النزاع تتعرض، ويتعرض موظفوها كذلك، لمخاطر قانونية معينة سواء أكانت مبنية على المسؤولية الجنائية لارتكاب جريمة حرب أو المشاركة في ارتكابها، أم على المسؤولية المدنية عن الأضرار المتسببة. وينص القانون الدولي الإنساني على أن مرتكبي الانتهاكات لا يتحملون وحدهم المسؤولية الجنائية عن ارتكاب جرائم الحرب، بل من الممكن تحميل رؤسائهم أيضًا المسؤولية الجنائية عن ارتكاب هذه الجرائم. فعلى سبيل المثال، تاجر السلاح الذي يبيع الأسلحة لأحد الزبائن وهو يعلم أنها ستستخدم لارتكاب جرائم حرب يمكن أن يتهم بأنه شريك في هذه الجرائم بغض النظر عما إذا كان يقاسم الزبون نواياه. وبطريقة مماثلة، فالشركة التي تقدم (على المستوى التجاري) الدعم اللوجستي الذي من شأنه تسهيل ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني يمكن أن تواجه المسؤولية القانونية. ومن ثم فإن خطر مواجهة المسؤولية الاعتبارية أو المسؤولية الفردية عن جرائم ترتكب في نزاع مسلح أصبح عنصرًا تزداد أهميته في تقييم المؤسسة للمخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تقوم بها خلال مثل هذه النزاعات.

القانون الدولي الإنساني مسؤوليات مغايرة

ومن المهم هنا إيضاح أنه بالرغم من أن العديد من الشركات قد اعتمدت سياسات تكفل احترام أو حتى تعزيز احترام حقوق الإنسان إلا أن ما يترتب عن القانون الدولي الإنساني ولاسيما قانون الحرب، يختلف تمامًا عما يترتب عن قانون حقوق الإنسان، ومن المعروف أن عالم الأعمال لم يعالج بعد هذا الجانب. ولما كانت الشركات التجارية تعمل أكثر فأكثر في أماكن متأثرة بالنزاعات المسلحة، فقد ازدادت أهمية حقوقها وواجباتها وفقًا للقانون الدولي الإنساني. فهذه المجموعة من القوانين تكفل الحماية لموظفي الشركات وأصولها واستثماراتها الرأسمالية. وفي الوقت نفسه تفرض على مديري الشركات وموظفيها التزامات قانونية، ويمكن تحميلهم أيضًا مسؤولية جنائية. وفي أسوأ السيناريوهات قد تصل إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أي إلى جرائم حرب.

ومن المؤكد أن البعض قد يتساءل هنا عما إذا كان القانون الدولي الإنساني ملزمًا للشركات الخاصة وما إذا كان من الممكن إدانة شركة بجريمة حرب.

مسؤولية مؤسسات الأعمال أمام القانون الدولي الإنساني

بطبيعة الحال ينطبق القانون الدولي الإنساني على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في أماكن تشهد نزاعات، ففي الحالات العادية، تكون الشركات الأمنية الخاصة التي تستأجرها مؤسسات الأعمال من أجل الحماية في منطقة نزاع خاضعة للقوانين الوطنية الخاصة بالمكان الذي تعمل فيه. وتسمح عادة هذه القوانين للموظفين الأمنيين باستخدام القوة فقط في حالات الضرورة القصوى وبطريقة تتناسب مع الخطر الذي تواجهه. أما إذا انخرط الموظفون الأمنيون في النزاع، فإن استخدام القوة ينظم حينها وفقًا للقانون الدولي الإنساني وتصبح القواعد المطبقة مختلفة. ويمكن أن تعتبر مؤسسات الأعمال التي تستأجر شركات أمنية خاصة لا تلتزم بالقانون الدولي الإنساني أثناء مشاركتها في النزاع المسلح، مسؤولة عن المساعدة في ارتكاب الانتهاكات لهذا القانون.

إشكالية متزايدة الأهمية

لقد مر إلى الآن أكثر من ربع قرن على التعامل مع قضية مسؤولية الشركات في هذا المجال، فقد أدرجت المشكلات البيئية والاجتماعية لأكثر من عقد في جدول أعمال رجال الأعمال وحظيت باهتمام العالم كله أثناء قمة الأرض (ريو دي جانيرو 1992) وقمة التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995). وظهرت مؤخرًا حقوق الإنسان والنزاعات المسلحة كمشكلات إضافية. وفي مايو/آيار 2000، أبرزت المجلة الأسبوعية "الإيكونومست" التحديات التي تواجهها الشركات العاملة في المناطق المعرضة للحرب، فقد جاء فيها أنه "يمكن للإرهابيين تفجير خطوط الأنابيب، ويمكن للشركاء المحتالين نقض العقود المبرمة، ويمكن للاقتصادات الضعيفة أن تنهار. وفي السنوات الأخيرة، تعرضت الشركات التي تمارس أعمالها في الدول ذات الحكومات غير الطيبة للتشهير من قبل المنظمات غير الحكومية، مما يعرض أغلى ما تمتلكه من أصول للخطر، ألا وهو سمعتها الطيبة". وبناء على طلب عدة شركات متعددة الجنسيات، فإن أول لقاء للتحاور في القضايا، عقد عام 2001 تحت رعاية التجمع العالمي للأمم المتحدة، ناقش بالتحديد دور الشركات الخاصة في النزاعات المسلحة.

دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ومنذ العام 2000، تحاور اللجنة الدولية الشركات حول القضايا الإنسانية هادفة بشكل رئيسي إلى مساعدتها على فهم أفضل لحقوقها وواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور نشط لنشر القانون الدولي الإنساني لدى مؤسسات الأعمال، لذا تشمل أنشطتها المشاركة (بصفة مراقب) في عمليات متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والتخفيف من الآثار الاجتماعية لمشاريع الأعمال. ومن هذه العمليات صياغة المبادئ الطوعية الخاصة بالأمن وحقوق الإنسان التي ترجع صراحة لمبادئ القانون الدولي الإنساني. وثمة مثال آخر هو التعاون مع الحكومة السويسرية في مبادرة ترمي إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في حالات النزاع. كما يمكن ذكر المناقشات الثنائية مع مؤسسات الأعمال في مقراتها وفي الميدان. وأخيرًا الإصدار الجديد للجنة الدولية بعنوان: "قطاع الأعمال والقانون الدولي الإنساني" والذي يهدف إلى تعريف الشركات بحقوقها وواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

لقد صار مجتمع الأعمال اليوم طرفا أساسيا في بعض المناطق المعرضة للنزاعات. وترى اللجنة الدولية أن هناك مصلحة مشتركة على المدى البعيد للفاعلين الإنسانيين ولرجال الأعمال في تطوير العلاقة بينهم.

فبوسعها أن تساعد الشركات على ترجمة رغبتها المعلنة في احترام المعايير الإنسانية إلى حقيقة عملياتية. كما أنها تسعى إلى إقامة حوار بناء حول بعض المشاغل الإنسانية المحددة، بغرض رفع وعي الشركات بها. وقد يكون لذلك أثر إيجابي في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وفي المساهمة في حماية الأصول القيمة لتلك الشركات، أي موظفيها وسمعتها.

بالطبع ترى اللجنة الدولية هنا أنه ليس من اختصاصها أن تصدر أحكاما على الجماعات التي اعتادت التعامل معها كالجماعات المسلحة أو المسؤولين الحكوميين أو قادة الرأي، وترى أيضا أنه ليس من اختصاصها أن تحكم على الشركات الخاصة وأن تنعتها بأنها جيدة أو سيئة. فالهدف الأساسي للجنة الدولية من العمل البناء مع مجتمع الأعمال هو توفير مزيد من الحماية والمساعدة لضحايا الحرب ●

أتريد أن تحكم العالم وتتحكم فيه؟
لا أعتقد أن هذا ممكن أبدا

العالم إناء مقدس
لا يمكن السيطرة عليه
بوسعك فحسب أن تجعله أسوأ إذا حاولت
وربما ينزلق من بين أصابعك ويختفي.
فالبعض ينحون إلى القيادة
والآخرون ينحون للطاعة
والبعض عليهم أن يجهدوا دوما
والآخرون يعيشون في بحبوحة
والبعض كبار وأقوياء بطبيعتهم
والآخرون يظلون صغارا أبدا
والبعض سيكونون محميين جيدي التغذية
والآخرون سيواجهون الهلاك

المولى يقبل الأشياء كما هي،
وبعيدا عن الإشفاق، يتجنب الغلو،
والإفراط والتطرف.

الأسلحة تحمل الأنباء السيئة
وعلى كافة الناس أن يمقتوها

الرجل الحكيم يثمن جهة اليسار
وفي زمن الحرب يثمن جهة اليمين
لقد جعلت الأسلحة للدمار
وهو ما يتجنبه الحكيم

لاو تسي

شذرات من «تاو تي كنغ»

الرسم : نديم الكوفي*

(*) رسام عراقي يقيم ويعمل بهولندا

إلا كملاذ أخير
فهل للشخص الحكيم أن يستخدم الأسلحة القاتلة
إذا كان السلم هدفه الحقيقي
وكيف له أن يبتهج بانتصار في الحرب؟
فهؤلاء الذين يبتهجون بالنصر
يفرحون بقتل الإنسانية.
وهؤلاء الذين يلجأون للعنف
لن يحملوا السلام للعالم أبدا
الجانب الأيسر هو موضع للشرف في المناسبات السعيدة
والجانب الأيمن محجوز للحداد وللجنازة
وعندما يتخذ قائم المقام الجانب الأيسر للإعداد للحرب
على الجنرال أن يكون بالجانب الأيمن
لأنه يعلم أن المحصلة ستكون الموت
وموت الكثيرين لابد أن يستقبل بالندم العظيم
وعلى احتفال النصر أن يكرم الموتى

احكم بلدك باستقامة
فأسلحة الحرب يمكن استخدامها ببراعة شديدة
ولكن الإخلاص لا يمكن بلوغه إلا بعدم استخدامها

فكيف يمكن معرفة ماهية الأشياء؟

فقط بهذه:
كلما زاد ما تفرضه من حظر
يزداد فقر الشعب
كلما امتلكت المزيد من السلاح
ازدادت الفوضى في بلدك
كلما ازددت من المعرفة المكتسبة
يصبح العالم أكثر غرابة
وكلما سننت المزيد من القوانين
يزداد عدد المجرمين

فضلا عن ذلك يقول الحاكم
أنا لا أفعل شيئا
فيصبح الناس جيدين من تلقاء أنفسهم
أنا أطلب السلام
والناس يهتمون بمشاكلهم الخاصة
أنا لا أتدخل في حيواتهم الشخصية
فيصبحون خيرين
أنا أصرف من ذهني كل غرائزي
فيعودون هم لطبيعتهم الأصلية

أفضل المحاربين
لا يستخدم العنف
أفضل الجنرالات
لا يدمر بلا تمييز
أفضل التكتيكيين
من يسعى لتجنب المواجهة
أفضل الزعماء
من يصبحون خدما لشعوبهم.

هذا ما يدعى فضيلة عدم التنافس
وهو ما يدعى القدرة على قياد الآخرين
وما يدعى بلوغ التآلف مع الفراديس ●

ترجمة محمد سيف

يوما بعد يوم، وعلى وقع ما يحدث من انتهاكات في النزاعات المسلحة، يشتد وقع التحدي من أجل إيجاد ثقافة إنسانية وقانونية في أذهان الناشئة في كافة أنحاء العالم. هنا، في المنطقة العربية، وعلى مدى سنوات مضت، يعمل المختصون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل إدماج "القانون الدولي الإنساني" في النظم التعليمية، وهو البرنامج الذي يخطو خطوات واثقة ستؤتي ثمارها في المستقبل الذي تعد به الأجيال القادمة.

برنامج "استكشاف القانون الدولي الإنساني"

احترام القانون في ضمير الناشئة العرب

زياد أبو لبن*

"لنصبر وننتظر" قال لنفسه سنتياغو بطل قصة "الشيخ والبحر" للكاتب الكبير "أرنست همنغواي"، هذا أيضا قولنا لأنفسنا نحن التربويين الذين نبذر اليوم المعرفة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني بأساليب حديثة تعتمد الطالب أساسا للعملية التعليمية لنجني ثمرها ربما عندما يصبح المتعلمون في مواقع اتخاذ القرار أو تنفيذه بغض النظر عن أهمية هذا القرار لنرى الاختلاف بين ما كان الوضع عليه لما كان القانون مغيبا كجزء من محاور التعليم وما أصبح الوضع عليه بعد إدماج القانون في النظام التربوي التعليمي في كثير من دول العالم والدول العربية.

لماذا كل هذا الوقت لنرى النتائج؟ في الحقيقة هذا حال كل البرامج طويلة الأمد التي تسعى لتغيير أو التأثير على المواقف والاتجاهات للمستهدفين وليس هدفها التأثير على مجرد القشور التي تلتقط الفكرة بسرعة وبنفس السرعة تنساها وتهمل محتواها، حري أن نتذكر الحكمة العربية الصائبة المعبرة عن حالتنا: "ما ينطق به اللسان لا يتعدى الآذان وما يخرج من القلب يصل ويستقر في القلب إلى الأبد".

شكوك وهواجس

عندما انطلق برنامج "استكشاف القانون الدولي الإنساني" في المنطقة العربية في العام 2002 كان الشك يراودنا نحن المشرفين على نشره وتطبيقه، الشك في تقبل الطلبة والمعلمين لمضامينه ومحتوياته، هذه المضامين التي في مجملها تطرح وتناقش القضايا الإنسانية والقانونية المتعلقة بمجريات النزاع المسلح ومعاناة الضحايا والفئات المحمية فيه، مدنيين وأسرى حرب والمعتقلين والطواقم الطبية والمؤسسات الإنسانية والعاملين بها والجرحى من الجنود الذين أصبحوا عاجزين عن مزاولة القتال وغيرهم من المحميين. كان الإيمان يملؤني في كل خطوة نخطوها أننا سننجح في مهمتنا لا محالة وبأن التعليم في الصغر كالنقش على الحجر وأنه يبقى ويدوم وسيثمر حتما احتراما وقناعة بأن تطبيق القانون في هذه الحقبة من الزمن والتي اعترف أنها تنضوي على تحديات سافرة للقانون لا ينتقص من

(*) المستشار الإقليمي للجنة الدولية لتنفيذ برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني.

حق أحد في نيل طموحاته وحقوقه وأن القانون الدولي الإنساني وإن كان ينتهك هنا وهناك إلا أنه يبقى إطارا دوليا وقاعدة يعتمد عليها أطراف النزاع والمراقبون في تحديد الممارسات المختلفة أثناء سير المنازعات.

وما يزيد الموقف تعقيدا هو الأساليب والوسائل التي لا غنى عنها ولا تنازل عنها عند تناول البرنامج في قاعات الصف مع الطلبة، هذه الطرائق التي تعتمد التعلم التشاركي مثل الحوار والنقاش وعمل المجموعات والتفكير الناقد كأساس في عرض محتويات البرنامج، هذا بحد ذاته كان تحديا كبيرا للأساليب التقليدية التي تعتمد الإلقاء والتلقين والحفظ عن ظهر قلب والتي لسوء الحظ ما زالت سائدة في أغلب بلدان المنطقة العربية بالرغم من محاولات حثيثة للتغيير من جانب مجموعات التربويين المتنورين.

تفاعل فاق التوقعات

لقد كان مثيرا للاهتمام طريقة التفاعل وردود فعل الطلاب واستجابتهم لأهداف البرنامج والتي فاقت التوقعات، في تونس، على سبيل المثال لا الحصر، شكل الطلبة نوادي للقانون الدولي الإنساني في مدينة نابل وغيرها يناقشون فيها القانون الدولي الإنساني والانتهاكات التي يتعرض لها في ما يدور من نزاعات مسلحة في المنطقة وفي باقي أنحاء العالم، ولهم باع طويل في تمثيل أدوار مسرحية ورقصات تعبر عن معاناة ضحايا النزاع وقد عرضت قناة "الجزيرة للأطفال" مثالا من أعمالهم المسرحية التي نالت كبير إعجاب ممثلي وزارات التربية العرب الذين شاركوا في الملتقى الإقليمي الرابع للبرنامج والذي عقد في تونس الخضراء في نيسان/أبريل من العام المنصرم.

وخلال تجوالي في محافظات جمهورية مصر العربية حيث يطبق البرنامج لفتني نتاج أعمال الطلبة من رسومات وتقارير وبحوث تعالج القضايا القانونية والإنسانية، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة كتب الطلبة والمعلمون أشعارا وحكايات وقصصًا قصيرة تتناول معاناة الضحايا، كيف لا وهم أعرف الناس بالمعاناة وأكثرهم تجريبا لها.

مسابقة لأفضل الأعمال

وكدليل على تقبلهم وحبهم للبرنامج، تغنى الطلبة ورسموا وكتبوا ومثلوا أدوارا مختلفة والتحقوا كمتطوعين في جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر ولدى مؤسسات إنسانية أخرى في كل من لبنان وسوريا والأردن وفي اليمن والجزائر والمغرب. وفي هذا السياق يسعدني أن أقدم لكم نموذجين من أعمال الطلبة في الأردن وأعدكم أعزائي القراء أن أحاول تقديم كل ما هو مميز من نتاجات الطلبة في زاوية من "الإنساني" مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الناطقة بالعربية وأن تكون في المستقبل القريب مسابقة لأفضل الأعمال ينال صاحبها هدية رمزية ويكون كل ذلك حافزا لكل من أحب البرنامج وتفاعل معه.

من إبداعات الدارسين

إنسان

هنا في ساحة الوغى
في الميدان
وبعد انتهاء المعركة والقتل والعدوان
نلملم أشلاء الأحبة
وندفن الصحب والخلان
نتفقد المصاب والجريح وما حل بالإخوان
نمر بين الدبابات والمدافع المتناثرة
ومن حولنا الدخان
نمر بحذر خوفا من الألغام المزروعة بدل الورد والجنان
وستائر النهاية السوداء تقطر دما
وقد أسدلت في هذا المكان
وإذا بأنين حزين يوقظنا من غياهب الذهلان
أنين ينبئنا بأن أحدهم على قيد الحياة
أفلا تسرعان
لتحملنا أقدامنا أنا وصديقي
فإذا هما مصابان
الأول يهودي يحتاج لإسعاف فوري وإلا فات الأوان
والثاني مسلم مثلي حالته لا تستدعي العجلة في الزمان
فأسرعت نحو اليهودي لأقوم بواجبي في تقديم العون والأمان
فنهرني صديقي قائلا: ويحك هذا عدوك بل إنه ثعبان
اتركه ليموت أو دعني أقتله لأشفي غليلي الآن
فصرخت به: ويلك، أهكذا علمك نبي الرحمن؟
أتدعه يموت وقد أوصانا نبينا بالحب والحنان
هو ضعيف لا يملك سوى نظرة العين ولهاث اللسان
فأطرق صاحبي صامتا وهو يشعر بالخجلان
وبدأنا بإسعاف المصاب الذي شعر تجاهنا بالعرفان
لا تنس آدميتك ولا تقابل إنسانيتك بالنكران
ولا تقل مسلم أم يهودي بل قل هو إنسان

الطالبة رماح زياد الطويسي
مدرسة سمية بنت الخياط الثانوية للبنات ـ البتراء، الأردن

ثلاثة مشاهد من ذاكرة حرب

(1)

جحظت أحداقه وهو ينظر إلى مرضعته، وقد شخص بصرها، وتلك الرصاصة مستقرة في صدرها الذي ألفه حضنه عند خوفه، وأرضعه عند جوعه، والتقاه عند قلقه، وكساه عند برده، وحماه من ظلمة الليالي، بينما لم تحمه صدور الأرض جميعًا. والآن قد همد مخلفًا وراءه قلبًا كسيرًا لم يعتد على الغربة يومًا ولم يعاشرها وما لبث أن أدار وجهه المصفر خوفًا، وجهه الذي لا يصدق ما يرى، يرى دميته العزيزة رفيقة نومه ولعبه قد ألقى بها مبتورة اليدين خارج الركام لتقول بعينها المترقرقتين: نعم وقعنا ضحية الحرب، هذه هي مرضعتك ملقاة هناك، كحجارة الطريق، كتراب الأرض، كزقوم الجحيم، لا كإنسان من لحم ودم، بت لا أفرق بينكم معشر الإنسان وبين الحجارة الهامدة.

قال الجار الذي في البيت المجاور بلكنته المعهودة: إنا لله وإنا إليه راجعون.

ما زال لا يصدق! لابد أنها هواجس تنتابه ليست في عالم الواقع، لكنه بيته الذي ألفه وهذه الدمية مبتورة الساقين إنه يعرفها أكثر من نفسه.

(ما أشبه الخيال بالواقع)

قال مستنكرا: متى أستيقظ وأخلص من هذا الحلم المريب.

استنفر الجار: أي بني كلنا من التراب وإلى التراب.

وقعت على قلبه كالطود العظيم صدقها ولكنه لم يرد ذلك فابتدر بالقول: ما قصدك يا عم ما هي إلا هواجس تنتابني عند النوم وبعد برهة ستندثر من خيالي لأرجع إلى عالم الواقع وأنساك.

قال الجار: لا حول ولا قوة إلا بالله، ما برحوا يقصفون، العساكر أمثالهم مش لاقيين غير أهل ها المسكين.

قال والعبرات على جفونه: هذا الواقع يا عم، هل هذه دميتي؟ هل هذه أمي؟ هل هذا مسقط رأسي؟.

قال الجار باكيا: يا بني هذه حرب لا •••

●●● تعرف هوية من تقتل: مدن، عساكر، أطفال!.
قال وقد ارتمى على صدر الجار: لماذا أنا؟ لا بد أن ضمائرهم تعتصرهم من الألم لأنهم أفقدوني كل ما أملك.
قال الجار: يا بني هم لا يفكرون بما يفعلون فقد أفقدهم الطمع والكينونة ذرات الإنسانية التي تبقت في دمهم واللي حصل عليك حصل على الكثيرين غيرك ففي ضباب تلك الحرب كلنا معرضون.
قال المنكوب: لا أعرف في ظل ماذا أختبئ الآن؟. صدر من سيضمني، قلب من سيحبني، عندما أجوع من سيطعمني، عندما اعطش من سيرويني، عندما أنام من سيدثرني، من؟
قال الجار: يا ابني كلنا معك.
قال المنكوب: أنا لم أفعل شيئا لألقى هذا، لم أقتل أحدًا لم أجرح أحدًا لا أجسر على قتل بعوضة فلماذا أنا أستحق. أهذا جزاء قعودي في بيتي الدافئ إللي دخل بالحرب التي تحصل، لماذا أدفع أنا ضمن ما يحصل، ما ذنبي ما ذنبي؟.

(2)

نائم في معسكره الدافئ، فهو القائد الذي يشن الهجمات على بيوت الأطفال ليجردهم من كينونتهم شيئا فشيئا، من الحنان الذي قد نفذ منهم ليشردهم ويرجع لينام على أصوات الصيحات المنطلقة من أفواه الأطفال المشردين فيخبط شخيره الثقيل جميع أنحاء المعسكر.

قال الجندي: تفضل يا سيدي كوب الشاي فقد بذلت جهدا كبيرا اليوم.
قال: نعم جهد كبير ونصر أكبر!
يطلق الاثنان ضحكة مريبة لا تدعو لفرح،
ـ سيدي هل لي بسؤال؟
القائد: سل ما تريد فاليوم يومنا
قال الجندي: ما النصر الذي حققناه اليوم وما الخسائر التي ألحقناها بعدونا.
القائد: لقد دمرنا اليوم ما يقارب أربعة بيوت لمدنيين لا تسل كيف كان منظرها جميلا حماسيا وهي تنهار أمامي كالريش.
قال الجندي: سيدي وهل قاتلونا يوما، أقصد ما علاقتهم بالنزاع؟
تغيرت نظرات القائد وانطفأت الفرحة عن فمه وكأنما تذكر شيئا وأجاب مردفا:
ـ للترهيب المعنوي دور في المعركة!
وأسكتت نظراته الجندي المأمور الذي أوشك على فهم كل شيء.

(3)

يجول في الشوارع المدمرة، يكاد ينهار، أصابه مس الجنون مما حصل يرى دميته المبتورة الساقين، أينما اتجه لا يستطيع الإمساك بها فقد أصبحت هدفه المنشود، يسمع أمه تدعوه للغداء في بيته الدافئ، يتردد الصدى في أذنه ويتردد، لا يحتمل، يصرخ بالمارة مغنيا: أمي، ودميتي، وأنا.
أمي، ودميتي، وأنا، يبكي ويضحك يقول: أنا للحرب ضحية ويرددها، بكاء وضحك، ضحك وبكاء، يقع مقنعا وقد ارتاح وهو يردد الكلمات الأخيرة: أنا للحرب ضحية
ألحقت بي المنية
والسكوت إلى الأبد هو الحل الأمثل.
ليكون هذا المنكوب واحدًا من آلاف الأشخاص الذين اختارهم القدر ليقتلوا على أيدي فاقدي الضمير!.

ميسرة مهدي العقرباوي
مدرسة التطبيقات الأساسية
تربية عمان الأولى ●

عمان

المدارس الأردنية والقانون الدولي الإنساني

برعاية السيد **تيسير النهار النعيمي** أمين عام وزارة التربية والتعليم للشؤون الفنية، أقامت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عمان بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ورشة عمل حول "واقع إدماج القانون الدولي الإنساني في المناهج الأردنية"، وذلك بتاريخ 20 فبراير/ شباط 2007. ضمت الورشة 20 مُشاركًا ومُشاركة من واضعي المناهج، إضافة إلى أعضاء اللجنة الفنية للتعريف بالقانون الدولي الإنساني، ومُشرفين تربويين من 8 مدارس مختلفة في المملكة. وبحلول نهاية عام 2006، انضمت 24 مدرسة جديدة لهذا البرنامج، ليُصبح بذلك مجموع المدارس التي تُطبِق هذا البرنامج 37 مدرسة. وقد تم إطلاق برنامج التعريف بالقانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية في عام 2002، وتُطبقه حاليًا 9 دول عربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، الأراضي المحتلة، سوريا، تونس، واليمن)، كما انضمت إليهم مؤخرًا ثلاث دول جديدة (الكويت، السودان، والإمارات العربية المتحدة). وتعلق اللجنة الدولية للصليب الأحمر أهمية كبيرة على عملية إدماج القانون الدولي الإنساني في المناهج المدرسية، وذلك بهدف تثقيف الطلبة حول المبادئ الإنسانية الأساسية، وزيادة وعيهم بالقانون الدولي الإنساني.

القاهرة

الاحتفال بتدشين النسخة العربية من القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني

نظمت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة في فبراير/ شباط 2007 احتفالية بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ووزارة العدل المصرية لتدشين النسخة العربية من دراسة القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني. افتتح الاحتفالية ممثلاً عن وزير العدل المصري، المستشار **محمد عزت السيد** مساعد أول وزير العدل، والمستشار **محمد رضوان بن خضراء** مستشار الأمين العام، مدير الإدارة القانونية بجامعة الدول العربية ممثلاً عن الأمين العام، و**جيرار بيترنييه** رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، بحضور العديد من ممثلي الحكومات العربية وخبراء القانون وأساتذة الجامعات، بالإضافة إلى مسؤولي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجنيف وبعثة القاهرة. وأكد المستشار **محمد عزت السيد** أن اللجنة المصرية للقانون الدولي الإنساني لم تتردد لحظة واحدة لقبول عرض اللجنة الدولية للصليب الأحمر استضافة مصر هذه الاحتفالية بنشر النسخة العربية للدراسة. كما عبر المستشار **رضوان بن خضراء** عن سعادته لاختيار اللغة العربية لتكون أول لغة تترجم إليها من اللغة الإنجليزية، وأشار إلى أن هذا يؤكد اهتمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمنطقة العربية باعتبارها أكثر مناطق العالم تعرضا للحروب حيث يسقط آلاف الضحايا من المدنيين جراء العمليات الحربية والأعمال الإرهابية.

... وورشة عمل لنشر القانون الدولي الإنساني في القوات المسلحة العربية

كما عقدت في نفس الشهر ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام في الكلية العسكرية لعلوم الإدارة في القاهرة شارك فيها 17 ضابطا من مختلف أسلحة القوات المسلحة المصرية. بهدف عرض المستجدات على ساحة القانون الدولي الإنساني وتبادل الخبرات مع الضباط المعنيين في إدارة وتطوير مواد القانون في القوات المسلحة. ويشكل هذا النشاط مناسبة لبحث أفضل الوسائل لإنفاذ «توجيهات التعليم» الجديدة التي صدرت عن القيادات المعنية التي شددت على وجوب التقيد بإدماج أحكام القانون الدولي الإنساني في مختلف برامج التعليم العسكري وفي المشاريع التعبوية. أما على الصعيد الإقليمي/ العربي، فقد تطور التعاون الفعلي ما بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجامعة الدول العربية في المجال العسكري منذ ديسمبر/ كانون الأول 2005. ويتجسد هذا التعاون من خلال المحاضرات التي يلقيها المندوب الإقليمي للجنة أمام ممثلي القوات المسلحة العربية أثناء اجتماعاتهم الدورية في مبنى جامعة الدول العربية في القاهرة والمتعلقة «بتوحيد المصطلحات العسكرية». تجدر الإشارة إلى أن ممثلي الدول العربية المشاركين في هذه الاجتماعات قد تبنوا توصية تقضي بإضافة شارات التمييز والحماية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني إلى جدول المصطلحات العسكرية الموحدة على مستوى الدول العربية. كما أسفرت المحادثات التي أجريت مع الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ـ رئيس قطاع الأمن القومي العربي، عن اتفاق لتنظيم دورة مشتركة تجري في تموز/يوليو 2007 حول القانون الدولي الإنساني تحت إشراف جامعة الدول العربية لضباط يمثلون القوات المسلحة العربية ومن العاملين في مجالي التعليم/ التدريب والقضاء العسكري.

الدار البيضاء

ورشة عمل حول الإعلام والنزاعات المسلحة

من منطلق أن التحديات التي يواجهها الصحافيون والإعلاميون في مناطق النزاعات، وضرورة أن يلم الصحافيون بمواد القانون التي تكفل لهم الحماية بقدر ما تكفلها للمدنيين ولغير المقاتلين بوجه عام، نظمت البعثة الإقليمية لشمال أفريقيا "بتونس" بالمشاركة مع مكتب الدعم الإعلامي بالقاهرة ورشة عمل ضمت أكثر من ثلاثين صحافيا من بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط (بما في ذلك إيران) وذلك في الدار البيضاء بالمغرب يومي 12 و13 ديسمبر/ كانون الأول 2006. تناولت الورشة عدة مواضيع من بينها: الحرب على الإرهاب، وحماية الصحافيين في مناطق الحرب، فضلا عن دور الدعاية والرأي العام في سير العمليات العسكرية. وقد سبق للجنة الدولية أن نظمت لقاءات مماثلة في كل من دبي وبيروت وصنعاء وعمان وعدة عواصم أخرى في إطار الحوار المتصل الذي تقيمه مع الإعلاميين وصناع الرأي بهدف تعميق معرفتهم بالقانون الدولي الإنساني، وإيجاد السبل المشتركة للتعاون من أجل احترام المدنيين وحمايتهم أثناء النزاعات المسلحة.

الرياض

نائب رئيس اللجنة الدولية يزور السعودية

في النصف الأول من مارس 2007 قام نائب رئيس اللجنة الدولية **أوليفييه فودوز** بزيارة للمملكة العربية السعودية التقى فيها كلًا من صاحب السمو الملكي الأمير **سعود الفيصل**، وزير الخارجية، وصاحب السمو الملكي الأمير **فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز**، رئيس جمعية الهلال الأحمر السعودي. وأطلع **أوليفييه فودوز** السلطات السعودية على آخر أنشطة اللجنة الدولية في المجال الإنساني عامة، وفي العالم العربي بشكل خاص، وعلى التحديات التي تواجهها المنظمة في المجال الإنساني. كما أكد خلال اجتماعه برئيس جمعية الهلال الأحمر السعودي، على مدى الأهمية التي توليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في إطار جهودها الهادفة إلى تخفيف معاناة ضحايا النـزاعات المسلحة. وأشاد بالحوار البناء والصريح مع السلطات السعودية وجمعية الهلال الأحمر السعودي بشأن مجموعة من القضايا. وأكّد مجددًا على التزام اللجنة الدولية الراسخ بالعمل الإنساني المحايد والمستقل لصالح الأشخاص المتضررين من النـزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

المنامة

ندوة للصحفيين العاملين بجريدة «الوسط»

تحت عنوان "القانون الدولي الإنساني والإعلام"، نظمت البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون الخليجي ندوة للصحفيين العاملين في جريدة "الوسط" في مملكة البحرين في الفترة 22 ـ 24 يناير/ كانون الثاني 2007. بهدف تعريف الصحفيين والمراسلين بالقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق في حالات النزاع المسلح. شملت محاور الندوة التعريف بقواعد القانون الدولي الإنساني، ومبادئه الرئيسية، وحماية الصحفيين، وأوجه الشبه والاختلاف بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. تخلل الندوة عرض لبعض الحالات التي يتم فيها تطبيق هذا القانون. شارك في هذه الندوة حوالي 15 صحفيًا ومحررًا من العاملين في جريدة "الوسط" ويذكر أن البعثة الإقليمية للجنة الدولية قد أجرت ندوات مماثلة لصحفيين في دولة الكويت وتعمل على تعزيز نشر هذه الثقافة بين أوساط العاملين في المجال الإعلامي في دول مجلس التعاون الخليجي على حدّ سواء.

طهران

القانون الإنساني والنظام القضائي في جمهورية إيران الإسلامية

عقد في يومي 20 و21 من فبراير/ شباط 2007، مؤتمر تدريبي في طهران شارك فيه أكثر من مائتي مشارك بينهم ممثلون عن القضاء العسكري والنيابة ومحامون وممثلون لأفرع القوات المسلحة الإيرانية ورجال بوليس وممثلون عن وزارات الخارجية والداخلية والعدل والقضاء الإيراني والهلال الأحمر الإيراني، وهو الأول من نوعه الذي يعقد في إيران بمشاركة تنظيمية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد عقد المؤتمر بالتوازي مع توقيع مذكرة التفاهم بين اللجنة الدولية والهلال الأحمر الإيراني عام 2006، والتي هدفت إلى تسهيل وتحسين أصول البحث والتحصيل في القانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني من وجهة النظر الإسلامية. وقد تضمنت المذكرة الحث على تطوير القانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني الإسلامي والقواعد والأعراف الإنسانية المعمول بها في جمهورية إيران الإسلامية. ويعد المؤتمر بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الأهداف واللقاء الأول الذي تنظمه اللجنة الدولية للقضاة والمشرعين في إيران.

... ومؤتمر ثان حول الألغام

وفي الأول من مارس/ آذار 2007 تم عقد مؤتمر ثان بطهران حول الألغام، ركز فيه غالبية المتحدثين على المعلومات المتعلقة بالألغام والتقرير الذي قدمته بعض الدراسات بهذا الشأن، وبشأن نظام مساعدة الضحايا، وأنشطة الحماية من خطر الألغام وما يجري بشأن عمليات نزعها. ويعد هذا المؤتمر بمثابة حجر الزاوية في تطوير الأنشطة المتعلقة بالألغام في إيران. وقد بادر إلى الدعوة لعقده المركز الياباني للأبحاث الطبية والهندسية وذلك منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2006. وقد تم إنشاء مجموعة عمل تكونت من اللجنة الدولية ومركز نزع الألغام، والهلال الأحمر الإيراني، ومؤسسة الشهيد، ووزارة الداخلية، وجمعية مساندة ضحايا الألغام. ومن المعروف أن خمسة من أقاليم إيران المحاذية للعراق تعاني من انتشار الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار نتيجة للحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات. وتقوم اللجنة الدولية بدعم أنشطة الهلال الأحمر الإيراني في موضوع الألغام منذ العام 2003.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311، ج.م.ع
هاتف: 7619332/ 3379282 (202++) فاكس: 7618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جاسر الشاهد**

عمّان: دير غبار، حي الديار، شارع يوسف أبو شحوت صندوق بريد 9058 عمان 111191
هاتف: 5921472/ 4604300 (9626++) فاكس: 5921460 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رباب الرفاعي**

بغداد: (بغداد) العلوية: ص.ب 3317
هاتف: 01922458 (79 964++) فاكس: 846262 (761 873++)
(عمان): ص.ب 9058 عمان 11191 الأردن
هاتف: 5523994 (6 962++) فاكس: 5523954 (6 962++)
البريد الإلكتروني: iraq.iqs@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ندى دوماني**

دمشق: أبو رمانة، ساحة الروضة، شارع مصر، بناء الجرد، الطابق الثالث صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/ 3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رينيه إيربيت**

القدس: شارع النبي شعيب رقم (8) شيخ جراح، القدس 91202، صندوق بريد 20253
هاتف: 5828441/ 5828845/ 5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كاسبار لاندولت**

بيروت: بناية منصور، شارع السادات، الحمرا، صندوق بريد 7188–11
هاتف: 739297/ 739298/ 739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org
مسؤول الإعلام: **سمر القاضي**

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 العمارات الامتداد الجديد. صندوق بريد 1831
هاتف: 65/ 476464 (249183) ++ (خمس خطوط) فاكس: 467709 (249183) ++
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org
مسؤول الإعلام: **سيسيليا جوين**

تونس: المندوبية الإقليمية بتونس، (تغطي أنشطتها: تونس – المغرب – ليبيا – موريتانيا – الصحراء الغربية) رواق البحيرة عمارة أ، نهج بحيرة كنستنس 1053 ضفاف البحيرة
هاتف: 960179/ 960154/ 960458 (21671++) فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محمد بن أحمد**

الجزائر: 18 نهج سويداني بوجمعة 16070. المرادية. الجزائر
هاتف: 82 24 2148 (213++) فاكس: 80 28 2160 (213++)
مسؤول الإعلام: **صدري بن تشيكو**

صنعاء: شارع بغداد، شارع رقم 19، منزل رقم 20 صندوق بريد: 2267
هاتف: 4/ 467873 / 44 38 21 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org
مسؤول الإعلام: **هشام حسن**

الكويت: البعثة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي (تغطي أنشطتها: الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان) الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3، منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/ 5322062/ 5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فؤاد بوابة**

بعثة الصومال: Denis Pritt Road، صندوق بريد: 73226 – 00200 نيروبي، كينيا
هاتف: 5/ 4/ 3963 – 8/ 9/ 2713367 (25420++) فاكس: 13731 2027 254 ++
البريد الإلكتروني: somalia.sok@icrc.org
مسؤول الإعلام: **بدرام يازدي**

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ، 75 تهران – بلوار آفريقا – خيابان تابان شرقي – شماره هاتف: 5503 8878 21 98++ فاكس: 3370 8878 21 98++
البريد الإلكتروني: tehran.teh@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فريدريك غوان**

موريتانيا: صندوق بريد: 5116، نواكشوط
هاتف: 38 744 52 222++ فاكس: 97 446 52 222++

العودة إلى « الكريمات »*

أسعد اللامي**

الرسم : فيصل لعيبي***

"ما الذي يمكن أن يحمله فتى لم يكمل عامه الثالث بعد العشرين من تصور عن الحرب"؟

كنت قد تزودت "بوقت للحب وقت للموت"، قرأته مرات عديدة، أمينة أعارتني "وداعًا للسلاح" مبللًا بدموعها، لم تنس أن تدس بين أوراقه صورتها وهي تبتسم ابتسامة حزينة وشاحبة.

لم يسعفاني بتكوين مفهوم واضح ودقيق عن الحرب، أن يقول لك أحدهم أن الحرب: فمٌ أسود، مطحنة أحياء، غبار ودماء، حب وهروب عبر الحدود، تتداعى في ذهنك الصور، تتفاعل معها، تبكيك معاناة أبطالها، تنفعل، ربما تصفق بيديك، لكنك تبقى بعيدًا ربما تكون مسترخيًا فوق أريكة، تدخن، تأكل، تفعل أي شيء.

أمي، بعيدًا عن "ريمارك" وعن "أرنست همنغواي"، جعلت معنى الحرب يدهمني ذات صباح شتوي مطير، حين اختصرت معناها وهي تشهق خلفي بصوت مخنوق.

ـ الله يبرا لك... ثم ألقت طاسة الماء خلف خطواتي المتعثرة بيد راجفة وغيض عاجز.

أكملت عامي الثالث بعد العشرين قبل أيام قليلة، لم يشاركني أحدٌ احتفالي الصامت والحزين بعيد مولدي، طفا موعده على سطح بحيرة ذاكرتي بغتةً وأنا أتلمس بألم خشونة راحة يدي وتقرحاتها إثر استخدامي الطويل لمعاول الحفر ومجارفه. كنّا مجموعة من الفتيان الجنود نهيئ حفائر في تلك الوهاد. نعبئ ترابها المهال في أكداس نجهد في رصفها متوازنة حول الجوانب، نعدها لتكون ملاذاتنا التي تقينا شمس الصيف ومطر الشتاء وتحفظ أجسادنا من غدر الشظايا التي تتطاير حولنا مع كل انهمار للقذائف الزاعقة.

في حفلة التخرج التي أقمناها في الجامعة والتي عكرّ من صفوها إحساسنا المرير بأننا ذاهبون نحو الحرب لا محالة، كان صوت المغني يهدر في أذني:

"مو بيدينا نودع عيون الحبايب مو بيدينا".

وقتها بكت أمينة التي كانت لائذة قربي مثل حمامة بيضاء كما لم تبك من قبل، بدت لازمة المغني وكأنها إيذان بانتهاء حياة والتهيؤ للسقوط في بئر حياة أخرى مختلفة هذا هو بالضبط ما دعا حميد حران لأن يعلن بصوت يملؤه الضجر والتذمر ونفاد الصبر: هيا لنذهب ونسكر سكرتنا الأخيرة قبل أن نلج الحظائر.

الجنود الذين سرقت الحرب منهم أجمل سنوات فتوتهم يعرفون قساوة الساعات والأيام الأولى. مرارة وقتها البطيء، وذلك الضغط الهائل للذكريات التي لا تزال طراوتها شاخصة في الروح، تعسكر الوحدات في بادئ الأمر في العراء مثل قبائل الشرق الغجرية، يتناهب أفرادها الضجر والكآبة وربما البكاء وكل ما لا يمت للحياة بصلة، كأنهم مقطوعون تمامًا عن العالم الذي فارقوه للأبد، تستطيل أيامهم، تأخذ مديات واسعة تبدو ساعاتها جاثمة عسيرة الانقضاء، وجوه الجند المغبرة وأعصابهم المستنفرة بفعل أحاديثهم التي لا محور لها سوى التساؤل الوحيد.

ـ متى ستطلق الإجازات؟، هل سنرى مدننا وقرانا من جديد، أم أن التراب والرتابة والرصاص المتربص سينهي كل شيء؟.

يستلزم فتح الإجازات أمورًا عديدة، تنهي الوحدة استطلاع مكانها، تثبته على الخارطة ثم يبدأ الحفر، حفر ملاجئ الضباط والجنود وملاجئ الحركة والانسحاب ثم يأتي دور الأمور الإدارية والتموينية، كل ذلك كان يستغرق دهرًا بأكمله نبدو خلاله كالفئران التي ضلت طريقها، نتبادل السخط والغضب والشتائم فيما بيننا، أحيانًا نخرق الأوامر الصارمة، نتكوم في العراء على بعضنا البعض بعناد ظاهر نضج بالسؤال عن موعد إطلاق الإجازات.

فجأة يلوّح أحدهم مهرولًا من بعيد، يدور على الملاجئ وهو يصرخ بصوت متقطع الأنفاس.

ـ أطلقوها، أطلقوا الإجازات.

تشرق الوجوه، يتعالى الصخب، نضحك بأشداق كبيرة، نقفز في الهواء متناسين أحزاننا وفي الرؤوس يبدأ ضخ الذكريات والأحلام من جديد، توزع أسماؤنا على خمس وجبات. أسعدنا حظًا من يكون اسمه ضمن الوجبة الأولى، أنا كنت ضمن الوجبة الخامسة والأخيرة.

أطلق نائب الضابط صافرة طويلة، ثم صاح بصوت مضغوط خرج من أنفه.

ـ الوجبة الخامسة تتهيأ للنزول.

عم الصمت أرجاء الملاجئ، فقط صوت الريح كان يصفق بصناجته يدور فيما بينها ثم يتسرب عبر فتحات أبوابها المرتفعة قليلًا عن وجه الأرض.. يعدو إلى داخلها.. ترتعش له ذبالة الفانوس، ترسم خطوطًا من الضوء الشحيح على الجدران الكئيبة وعلى صفائح السقف المخددة، كنت أود حلاقة ذقني مرة أخرى بعد حلاقة الصباح المقررة، في المرآة كانت خطوط الضوء تشبه قضبانًا تصادر وجهي، تلمّه وتمحوه بين العتمة والضوء، ثمة فرح مكتوم، فرح سري، بدأ يسري في مفاصلي وتصعد نشوته نحو رأسي.

ـ ترى كيف ستراني أمينة؟

ثمة يد ربتت على كتفي، في المرآة أبصرته، كان حفار القبور خلفي تمامًا، يبتسم مشجعًا بهدوء، هكذا كنت أسميه لبراعته العجيبة في الحفر، كان أشبه بماكينة بشرية تلتهم الأرض التهامًا هو الآخر لم يدع الأمر يمر مرورًا عابرًا، أطلق عليّ اسمًا جميلًا أسماني "الحالم" وهو يبصرني أمضي الأماسي الموحشة على دكة الملجأ أتأمل تلك اللوحة القصديرية التي كتب عليها بخط دام: ارم لتقتل.

ناديته باسمه الحقيقي هذه المرة.

ـ فرحان. ربما لن تراني بعد الآن، ربما لن أعود، أطلق ضحكة مدوية خلفي ثم ما لبث أن قال بصوت خفيض يملؤه الأسى.

ـ الجميع يقولون هذا، ثم لا تلبث أن تراهم بعد حين.. أمامك.

عند الفجر ضمتني "الكريمات" إلى صدرها بعنف، تنفستها بعمق، كنت أمام البيت، خلفي يمتد النهر بكل بهائه وثراه، هممت بالصراخ:

ـ هنا مكاني الحقيقي، هنا أستطيع أن أكون.

أمسكت نفسي عن الصراخ، مخافة أن أوقظها من نومها القليل سيلملم الفجر أشياءه بعد قليل، لا، لن أوقظها من ساعات نومها القليلة، ربما تكون قد أمضت الليل بطوله بانتظاري، ربما أعلمها وجيب قلبها بأن ابنها عائد هذه الليلة، فلأدعها لإغفاءتها الهانئة، وفي الصباح سأندفع نحوها بكل جوارحي أحتضنها بعمق، أقبل جبهتها مرارًا. ثم اسألها عن أمينة، ستقول لي أنها لم تفارقني منذ رحيلي، تتفقدني دومًا، يا لها من فتاة رائعة.

كان الجسر يمتد أمامي مهيبًا يوصل بين الضفاف، ترى هل تتذكرني أفاريزه ومصابيحه المعلقة في السماء، التي بدت وكأنها تفتح ألف نافذة للصبح الذي سينهض بعد قليل.

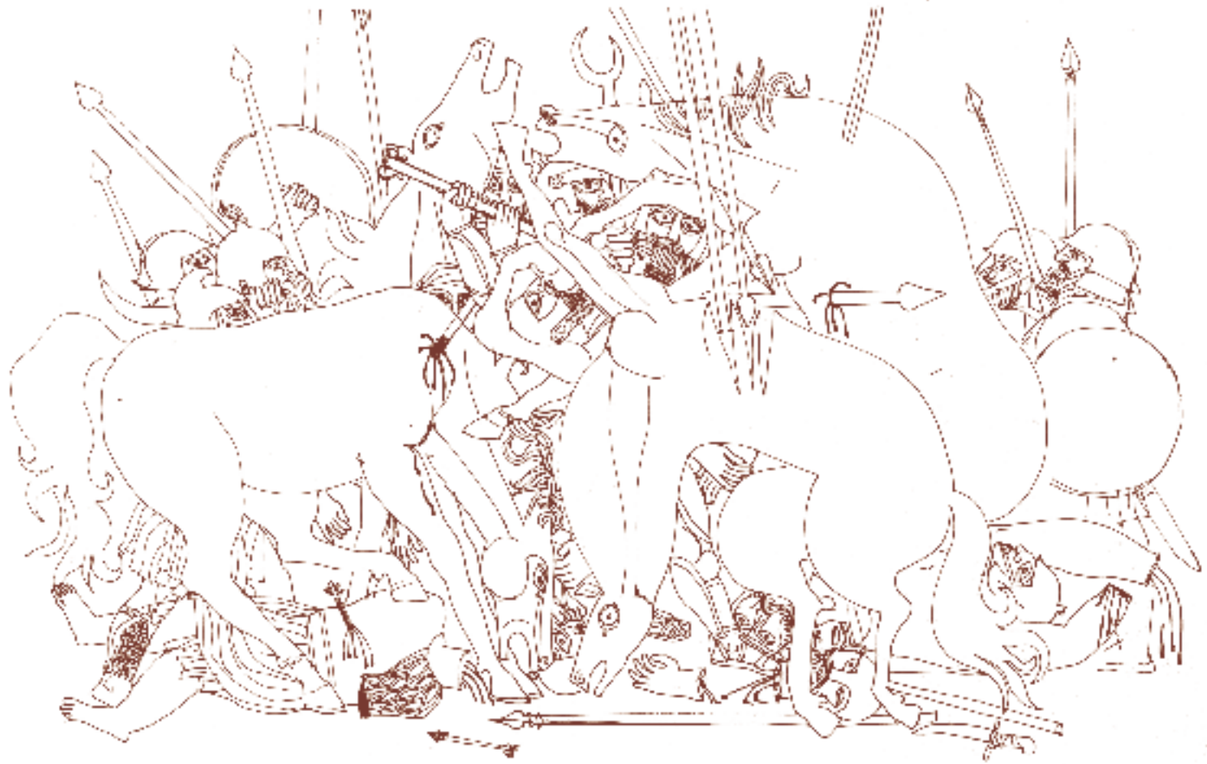

عاود المرح أمينة ذلك المساء، كانت تضحك كأنها لم تضحك من قبل، وهي تشير إلى المصابيح المتوهجة. قالت مدارية خجل الموعد الأول:

ـ بربك من الأجمل المصابيح أم أقمار السماء؟

بدهشة من يملك العالم بين يديه قلت:

ـ أقمار الأرض أجمل، ثم أضفت دفعة واحدة، أتعلمين! أنت أجمل مما كنت أتصور، بل إني "أجدك مرساة أخرى تشدني للتعلق أكثر بالحياة".

صرخ نائب الضابط:

ـ يا كسول أتحسبني ساهيًا عنك، ستورثك هذه الصورة الجنون.

النهر في "الكريمات" عند الفجر، أكثر عمقًا وبهاء، حياة مليئة بالأسرار والحكايات كنت أرمقه ولهًا ويرمقني متسائلًا، كأن الكريمات هي النهر، وكأن النهر هو الكريمات، طوحت ببيريهي عاليًا في الهواء. فككت أبزيم حذائي الثقيل، حررت قدمي، أصبحت أكثر خفة، أكثر احتفاءً بالحياة، برودة الضفاف تسربت إلى قدمي صعدت نحو ركبتي، شلني خدر لذيذ، تحركت في منتصف النهر موجة كبيرة سبقتها موجات أصغر، اندفعت نحو الضفاف، اصطخبت عند الجرف، كنت أسمع صوت كركرة المياه وطرطشة نثارها يعلو وسط النهر.

فجأة برز وجه أمينة وسط النهر، لوحت لي، وهي تصيح بصوت ساحر وعميق:

ـ سعيد، سعيد، هنا، أنا هنا، كان نصفها العلوي بارزًا فوق الماء، صدرها يعلو ويهبط خافقًا بالحياة، صرخت مندهشًا بأعلى ما أستطيع.

ـ أمينة، ما الذي حولك إلى جنية نهر؟!

كانت عيناها تلمعان بوهج غريب وهي تقفز في الهواء ثم تغطس من جديد، استطعت أن ألمح نصفها السفلي، كانت أصدافه وزعانفه تلمع في النور الناهض.

سوف تهلكك أمينة هذه، قال حفار القبور غامزًا بخبث. صرخت فيه، كنت تحت نشوة عارمة إذ زارتني قبل قليل، تجولت معي في الأرجاء، أريتها الندوب التي تتركها القنابل والشظايا على أديم الأرض.

ـ لست أكثر من حفار قبور!!

صرخت أمينة من جديد بعد أن غيرت موقعها في الشط!

ـ سعيد.. هيا.

وجدت نفسي أدخل متعقبًا وجه أمينة، أخوض فيه بعد أن تحررت من سترتي ونطاقي الذي رميته في النهر ووجدته يغوص ببطء تاركًا فقاعات تبقبق فوق سطح الماء.

اندفعت نحوها بقوة، كان وجهها يشرق وهي ترمقني أقترب منها لاهثًا بعنف!

ـ هيا، فلنغطس، جرّب ذلك، قالت بدلال واضح،

ـ لا أستطيع، أمينة لا أستطيع.

بل تستطيع، كانت تؤكد، بقليل من الحب تستطيع، الكل هنا، أمك معنا، لقد تركنا عالمنا القديم، ودخلنا النهر ابتنينا عالمًا جديدًا في الأعماق. النهر.. رحب بنا، وفرّ لنا كل شيء!

مدت يدها، مست جبهتي برفق، ثم قالت بصوت دافئ: هيا لا تخف، ألست أمينتك...

ـ بلى، بلى، كنت أردد مأخوذًا بالدهشة والسحر، وأنا أهبط نحو الأعماق البهية! ●

(*) نقلا عن مجلة "الثقافة الجديدة" العراقية.
(**)قاص عراقي.
(***) فنان عراقي يقيم ويعمل في بريطانيا.

الطبعة العربية من "القانون الدولي الإنساني العرفي"

مع بداية عام 2007 أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة هذه الطبعة العربية من دراسة **القانون الدولي الإنساني العرفي**. وكانت اللجنة الدولية قد شرعت في إجراء هذه الدراسة الدولية المتخصصة حول ممارسات الدول الراهنة فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني منذ عام 1996 وذلك بهدف تحديد القانون العرفي في هذا المجال. وتقدم الدراسة تحليلا شاملا لقواعد القانون الدولي الإنساني العرفية المنطبقة على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وتكمن أهميتها في كونها تقف على الجوهر المشترك للقانون الدولي الإنساني الملزم لجميع الأطراف، لتكون بذلك أداة لا غنى عنها لكل المهتمين بهذا القانون. تقع في خمسمائة وإحدى وأربعين صفحة من القطع الكبير، وأشرف على إعدادها **جون ماري هنكرتس**، و**لويز دوزوالد بيك**.

تطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة.

مختارات المجلة الدولية لعام 2005

صدر هذا العدد الجديد من مختارات المجلة الدولية التي تصدرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. يضم العدد ترجمة عربية لجملة من الدراسات التي نشرتها المجلة في عددين خاصين أصدرتهما عام 2005 حول **الاحتجاز**، و**الدين**. وتمثل قضية المحتجزين في العالم الشغل الشاغل للعاملين في المجال الإنساني بينما صار موضوع العقيدة أو الدين من المواضيع ذات الأثر على الحوارات الدائرة في المجالات السياسية والاجتماعية. وتعد هذه المختارات بمثابة مرجع هام للمهتمين بقضايا القانون الدولي الإنساني وأوضاع النزاعات المسلحة بالمنطقة والعالم.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة.

ليبريا: الأمل في نهاية المطاف

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ليبريا منذ عام 1970، وذلك من أجل مساعدة وحماية السكان النازحين والجماعات الضعيفة. وهي تقوم بذلك عن طريق توزيع مواد الإغاثة الضرورية، وتأمين طرق الوصول إلى مصادر المياه والعناية الطبية، والبحث عن أقارب الأطفال الذين شردوا عن عائلاتهم بفعل الحرب، وكذلك عن طريق زيارة السجناء بكافة أنحاء البلاد. ويهدف هذا الفيلم الذي صدر بالإنجليزية إلى توعية السكان بكيفية الاعتماد على أنفسهم عقب أربعة عشر عاما من الحرب التي عمت البلاد.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية.

دم على الصليب في قرص مدمج

هذا الفيلم الذي تم إنتاجه وعرضه بدور العرض في العام الماضي، والذي يمثل معالجة درامية لحياة **هنري دونان** وإسهامه في إنشاء الصليب الأحمر، والذي اقتصر على عرض الأحداث المتعلقة بحياة الرجل تم طبعه مؤخرا على أقراص مدمجة ومعه الفيلم الذي أنتجته اللجنة الدولية بعنوان **في قلب الحدث** الذي يعرض لحياد واستقلال العمل الإنساني الذي تقوم به اللجنة الدولية اليوم، واللذان يعدان ركيزتين هامتين من الركائز التي حددها **هنري دونان** للعمل الإنساني.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية.

النازحون داخل بلادهم

تثير قضية النازحين داخل بلدانهم بفعل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية اهتمام العالم أجمع، وخصوصا العاملين بالمجال الإنساني. فهم يعانون أشد المعاناة من أجل استمرارهم على قيد الحياة، كما يعانون بطبيعة الحال من أخطار شديدة تستهدفهم، سواء أثناء نزوحهم أو حتى بعد عودتهم إلى مواطن إقامتهم.

هذا الكتاب الذي أصدرته اللجنة الدولية يتناول هذه القضية بالكلمة والصورة.

متوفر بالإنجليزية.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية.

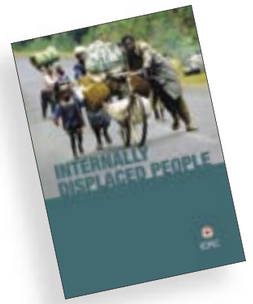

النساء النازحات بفعل الحرب

تتسبب النزاعات المسلحة في تشريد الناس من منازلهم ومواطن حياتهم. وغالبا ما يجد النساء أنفسهن مقطوعات الصلة مع أقربائهن الأقربين وأن عليهن العثور على طريق جديد لإعالة أنفسهن وإعالة عائلاتهن. وتعمل اللجنة الدولية على الاستجابة للحاجات الملحة للنساء النازحات بفعل الحرب، وذلك من أجل مساعدتهن. هذا الموضوع يعالجه هذا الفيلم الذي أصدرته اللجنة الدولية بالإنجليزية عام 2006.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية.

AL-INSANI . 39 . Spring 2007

Iraq: Internal Displacement, Diaspora, Separation and Talk of a Second Naqba • Enforced Disappearance: A Treaty Coming into Force

Contents

• **Iraq: Internal Displacement, Diaspora, Separation and Talk of a Second *Naqba***
Some describe the current displacement and diaspora from Iraq as a new *Naqba* (calamity). The ICRC considers this part of a larger calamity, i.e. the suffering of civilian population in all parts of Iraq. In this article that addresses the Iraqi current crisis, we find that emergency aid, no matter how large it is, can't meet the Iraqis' ever-growing needs.

• **Palestinian Refugees on the Iraqi-Syrian Border**
In the light of the current state of affairs and lack of security, Iraq has become an expelling country. Palestinians, in particular, have suffered serious consequences where some had to seek refuge in two camps situated in the Iraqi-Syrian border.
By: **Irenee Herbet** – ICRC delegate – Syria

• **Al-Motanabi Cultural Street and Shabndar's Cafe**
Recent explosions in Al-Motanabi cultural street that used to gather Iraq intellectuals in its famous Shabndar's Café have added to the gloominess of social life in Iraq. In this article, the author describes some of her memories of the street and the café.
By: **Nada Domani** - ICRC spokesperson in Iraq

• **Iraqi Red Crescent Represents the Unity of Iraq**
Since last December's attacks on the Iraqi Red Crescent Society's headquarters in Baghdad, a number of IRCS staff remains kidnapped. An interview with Abdullah Salloum, the IRCS' Secretary-General about efforts exerted to bring about their release and IRCS' activities.

• **ICRC's Priorities and Operations in Sudan**
This article reviews the ICRC's operations in Sudan in general, and in Darfur in particular, with regard to assistance and dissemination of IHL, and a background to the work of the ICRC in the country. By: **Jessica Barry** – ICRC delegate - Sudan

• **ICRC and the Suffering of the Occupied Territories' Inhabitants**
Four stories reflecting the suffering of Arab Palestinians in the West bank as a result of occupation, settlement and policies of demolition of houses as neutrally reported by ICRC delegates.

• **Displaced Women in Distress (Photo Gallery)**
With the increase of armed conflicts, women are on the top of the list of victims of violence. They are forced to flee their homes and domiciles, sometimes to another part of the same country and sometimes to other countries beyond borders. This file includes a gallery of photos reflecting the suffering of displaced women.

• **Special File (Current Humanitarian Issues)**

• **Protection of Civilians (A reading of some IHL principles).** By: **Osama Damaj –** ICRC regional delegate to the armed forces

• **Tormented at Sea**
Secret Immigration has become a phenomenon of concern to countries receiving or importing migrants alike. Recent catastrophes to which a number of illegitimate migrants fell prey require dealing with the problem in a holistic manner rather than focusing solely on the security dimension. By: **Zyed Krichene -** Tunisian journalist and philosopher

• **Children of the World: Between Loss of Protection and Marginalization**
In the light of the marked increase in the number of children subject to abuse, exploitation, exclusion and marginalization, drastic and effective measures should be taken not only on the part of governments but also by all forces of the civil society and private sector. By: **Dr. El-Sayed Awad** – Egyptian expert and writer

• **Will the "Paris Commitments" Put an End to the Phenomenon of Child Soldiers?**
The "Paris Commitments" included an undertaking to put an end to the recruitment of children as fighters and to take necessary measures to help young men soldiers to carry on a normal life. It also called for raising the recruitment age to 18. This article sheds light on efforts exerted in this regard.

• **Five Years after the Establishment of Guantanamo**
The fifth anniversary of the establishment of the Guantanamo Detention camp sparked strong international protests. And despite disagreement with the detaining authority on the legal qualification of detainees, the ICRC visits the detainees to make sure they are treated humanely and forwards letters to and from their relatives.

• **Against Enforced Disappearance: A Treaty Coming into Force**

The entry into force of the treaty on enforced disappearance marks a new page in the history of human rights protection.

• **The ICRC and Private Companies**

• **Selections from Tao Te Ching: Poems by Lao Tsu**

• **Planting Respect for Law in the Conscious of Arab Young Men and Women**
By: **Ziad Abou Laban –** ICRC delegate

• **Around the World**

• **Without Retouches**

• **Returning to Koreimat.** By: **Asa'ad Al Lami** – Iraqi writer

• **Publications**

Editorial

The flight of civilians in Iraq

The 20th of last March marked the fourth anniversary of one of the most painful scenes of our times, i.e. the launch of the war on Iraq in 2003. And to date, the war is not over yet, but has rather acquired new catastrophic dimensions.

In the light of what all sources describe as "deteriorating security conditions," Iraq lost innumerable innocent civilians, and people's destinies fell prey to war and uncertainty. Military operations, acts of violence and random attacks continue to target the civilian population with no discrimination between women, children or the elderly.

One psychiatrist says that 70% of the Iraqi children he has met suffer symptoms of neuropathy as a result of the violence they have been directly or indirectly exposed to. Some children also suffer involuntary bed wetting and nightmares.

One six-year old boy dreamt that as he was walking with his mum near their house a masked man came and kidnapped him!

A young girl said she repeatedly dreamt of a thief chasing her with a big knife. She woke up every time shivering and crying, calling for her mum and dad.

To date no field study has been conducted in Iraq on the psychological impact of random violence on children in particular, and civilians in general. Some monitors' reports point, however, to an increase in anxiety-related disorders like panic attacks, claustrophobia, photophobia, acrophobia, hydrophobia, and others among children and adults alike.

Naturally, war encompasses this suffering and more. Not only does it inflict those symptoms on many people, but it also destroys the life of others. This is symptomatic of Iraq today, where various aspects of life have come to a halt. Furthermore, displacement in Iraq has lead to more alienation, vulnerability, poverty and loss.

In this issue of Al-Insani, we address the problem of displaced persons in Iraq; a problem that is considered by many to be the second Naqba -calamity to hit the region after the first calamity of the Palestinians. But for the ICRC, displacement is part of the bigger problem of the plight of civilians in Iraq in general. Light is also shed on a number of subjects of concern such as forced disappearance and the future of the relevant Convention; illegitimate migrants and their humanitarian tragedy; the fifth anniversary of the establishment of Guantanamo; child soldiers; and finally the responsibility of the private business sector in respecting IHL in conflict areas where private companies operate.

And on the occasion of the International Women's Day, Al-Insani decided to remind its readers of the suffering of women displaced as a result of war or natural disasters. A letter of solidarity, love and appreciation is thus sent to women on their global day through the photo gallery in this issue.

"Al-Insani"

AFP

أطفالنا

يلاقون الأهوال في ظل النزاعات المسلحة

[القانون الدولي الإنساني يؤكد على تجنيب الأطفال ويلات الحروب]